

الإسماعية

مجلة فصلية، تُعني بقضايا الفكر والثقافة

عندما قامت الحرب
عبد العزيز المقالح

كم الطعننة الآن
عباس الزامكي

حرب و ماتلها
وضاح اليمن خالد حريري

جذور الصراعات العنيفة
والحرب الراهنة في اليمن
عادل الشرجي

قراءة في حرب اللعنف
عبد الباري طاهر

المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق



الناصية

رئيس التحرير /
أ.د. يحيى قاسم سهل

مدير التحرير /
محمد عبد الرحمن سيف

سكرتير التحرير /
ماجد الشعبي

المراجعة اللغوية /
أ. سالم الفراص

الإخراج الفني
مراد محمد سعيد

مجلة فصلية، تعنى بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد: (الأول) - ابريل 2022م _ السنة الأولى

مجلة الفكر والثقافة
تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر
هاتف رقم: 00967777808724
واتس آب: 00967714367122

المطبعة :
الاشتراكات: يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني
رقم الإيداع: لدى المكتبة الوطنية عدن: "1201/2022"

الطبعة الثانية «أغسطس ٢٠٢٢»

المواد المنشورة في المجلة، لا تعبّر
بالضرورة عن رأي المجلة
والمؤسسة التي تصدر عنها.

ملف العدد:

قضايا السلام في اليمن

- ◆ 06 جذور الصراعات العنيفة وال الحرب الراهنة في اليمن عادل الشرجي
- ◆ 16 قراءة في حرب اللاعنف عبدالباري ظاهر
- ◆ 23 العدالة الانتقالية و أهميتها العلمية السلام في اليمن عفراء خالد حريري
- ◆ 29 دور سيادة القانون في إرساء الإستقرار والسلام يحيى قاسم سهل
- ◆ 33 دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والشراكة المجتمعية في اليمن قاسم عبده المحبشي
- ◆ 48 من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم محمد بو سلطان
- ◆ 58 مفهوم ثقافة السلام محمد مروان

مجتمع مدني

دور المجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني 90

محددات وضوابط
النشر في المجلة

102

تعريف مؤجز
بالمؤسسة

103

03 "تنويه" 04 الافتتاحية

مدن وتاريخ وثقافة



المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشق



82

سمية احمد

ادب ونقد

"عندما قامت الحرب"
عبد العزيز المقالح

"حرب وما تلها"
وضاح اليمن حريري

"حديقة الحواس"
مازن توفيق

"هي الحرب"
عمر محمد

"أفعوان أعزب"
عمرو الارياني

"فقر وطني"
مازن رفت

"كم الطعنة الآن"
عباس الزامكي

تنويه

سبعين يوماً وأكثر والتي بذلتها شخصيات فكرية وأدبية وسياسية وحقوقية كبيرة ومرموقة، والتواصل المستمر مع قيادات أنصار الله - الحوثي، وصدر بيان تضامني مع المجلة من قبل أكثر من ثمانين شخصية ثقافية وسياسية وحقوقية وبرمانية ودبلوماسية، وعدم وجود ما يبرر احتجازها، عرفاً وقانوناً وأخلاقاً، والوعود المتكررة بإطلاقها، ماتزال محتجزة لدى وزارة الثقافة بصنعاء حتى تاريخ صدور هذه الطبعة.. إن المجلة في محتوياتها مكرسة في المجمل لقضايا السلام في اليمن، وهذا ما أزعج جماعة الحوثي كما يبدو!!!؟؟ ولأن السلام هو الحياة، وهو مطلب حيatici وجودي لكل اليمنيين، فإن المجلة ستظل تكرس صفحاتها وأعدادها القادمة لكل ما يتصل بقضايا السلام في اليمن - فكرآ، ونهجاً وثقافةً...ولن تثنينا أي عقبات او عراقيل عن استمرار اصداراتها.

”هيئة التحرير“

هذه.. الطبعة الثانية للعدد الأول من مجلة الناصية..

لقد اضطربنا إلى إصدارها بعد مصادرة جماعة الحوثي - أنصار الله - للكمية بعد طباعتها في صنعاء في 23 مايو الماضي.

لقد فضلنا الإنتظار على أمل حصول وفاء بالوعود التي تلقيناها من قبل قيادات أنصار الله - الحوثي بإطلاقها.

خاصة وان صدور العدد - المصادر - تزامن صدوره مع حلول الذكرى الخامسة لاستشهاد الناشط المدني والتونيري - الطالب الجامعي أمجد عبد الرحمن في جريمة ارهابية بشعة في آل 14 من مايو 2017 بعدن، وكأن الاغتيال الجسدي لأمجد بعدن لا يكتمل إلا بإحتجاز المجلة - الناصية، الصادرة عن المؤسسة التي تحمل اسمه بصنعاء ؟

لقد كان العدد الأول - المصادر - مكرس لقضايا السلام في اليمن وهو مطلب حياة وجود لليمنيين،

ومع ذلك - ورغم المتابعة المستمرة والحيثية للافراج عن المجلة وعلى مدى

«الافتتاحية» على ناصية الحلم والإنتظار

- هل تريدين قليلا من الصبر؟

- لا

فالجنوبي يا سيدتي يشتهي أن يكون الذي لم يكن
يشتهي أن يلاقي اثنين
الحقيقة والأوجه الغائبة.

أمل رنقل

مفردات لم يكن بحسبانه أنه سيدفع
حياته ثمنا له.
ولكنه حصل.

قتل امجد على يد متطرفين في مدينته
عدن. هددوه ونفذوا تهديدهم ثم ارتكبوا
سلسلة من الجرائم اللاحقة بحق أصدقائه
وبحق اسرته وصلت لمنع الصلاة عليه
ودفنه في مسقط راسه في مدينة كريتر.
والأدھى أن قضيته ماتزال قيد المماطلة في
ادراج السلطات المتعاقبة (أمنية وقضائية)
وم تتقدم خطوة واحدة.

لذا نجدنا في الوقت الذي علينا فيه
الاستمرار في المطالبة بحقه من قتلته إحقاقا
للحق.

أن نواصل مشواره في حمل حلمه الذي
هو حلم كل إنسان حي يطمح ويتططلع
إلى حياة الحرية والأمن والاستقرار ودولة
القانون والنظم، وذلك من خلال المضي

هيئة التحرير

هنا نضع بين يدي القارئ المحتمل،
خلاصة تعب كان لابد منه. فقط لنؤكد
أن الأحلام لا تموت. فعنوان المجلة كان
عبارة عن مشروع ثقافي لشاب لم يكن
قد بلغ الثالثة والعشرين من عمره. كان
أمجد عبدالرحمن صاحب مشروع منتدى
“الناصية” وثلة من رفاقه يعملون في بيئة
شديدة التعقيد. حيث التطرف يصل
ويجول وحيث الثقافة والتنوير أصبحا
مبعثا للتكفير، وحيث الأصوات الحرة
أصبحت خافتة أو تلاشت.

في هذه البيئة ووسط هذا الواقع نهض
أمجد. كان لديه حلما ذهب لتحقيقه من
خلال أدوات ناعمة وبسيطة تنتهي للحياة
والخير والجمال.

بلى ان نشير الى أن مجلة الناصية تبدأ حرفيا من الصفر. وأنها حتى الآن قائمة على جهد فردي شحيح بالامكانات.

لهذا رأينا حاليا أن نجعل إصدارها نصف سنوي. مع تمسكنا بطموحنا في أن يأتي الوقت الذي تصدر فيه المجلة مطلع كل شهر ، والذي نعول كثيرا في بلوغه على كل ذي هم ثقافي معرفي في مختلف المجالات الابداعية الثقافية التنموية في التفاعل مع هذا الاصدار بما يرفع من مستوى فعله ودوره كمنشط ثقافي واسع وثري بموضوعاته. وبما يضمن استمرار إصداره المنتظم .

اذن هي دعوة لإشهار الحلم وإعلان حقه في التتحقق من خلال التفكير بصوت عالي، واجترار تجربة لعمل مشترك وقائم على فائض جهودنا المبعثرة هنا وهناك.

لزاكم الجهد أيها الأعزاء..

فهنا حلم حاولوا اغتياله لكنه عاد ليتجدد ويتحول إلى فرصة ثانية كما يجدر بأي حلم حقيقي..

قدماً مواصلة واحياء نهج الشهيد عبر مشروع اصدار مجلة الناصية التي تتطلق في عددها صفر عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية، لتكون منبراً واسعاً هدفه الأساس، ”نشر ثقافة المواطنة والمدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان“. وهي مهمة غايتها جعل الأحلام والتضحيات الفردية ملكية عوممية. وهي دعوة للتفكير بصوت عالي.

منبر نسعى به ومن عليه ”رفد أنشطة الحركة التنموية، وتعزيز أنشطة الخدمة المعرفية لنشر ثقافة التنشير والتسامح والعلانية، وكذلك“ نشر النتاجات الفكرية والثقافية والأدبية للمثقفين والباحثين والأكاديميين والأدباء اليمنيين وغير اليمنيين. طامعين في ان تساعدنا الظروف على انجاز مسودات نظرية لأهم القضايا الفكرية والسياسية التي تقع في صدارة المشروع النضالي اليمني وفي مقدمتها قضيتي المواطنة والدولة المدنية. ليس بالانطلاق من التجريد ولكن من خلال دراسة الواقع في تحولات العميقة.

جذور الصراعات العنيفة وال الحرب الراهنة في اليمن وممكّنات ومتطلبات وقف الحرب وتحقيق السلام

منذ ستينيات القرن الفارط لم تشهد اليمن (شمالاً وجنوباً) فترة استقرار طويلة، بل شهدت عدداً من الانقلابات والحروب الأهلية، فضلاً عن النزاعات المسلحة والحروب بين القبائل، وحالياً شهد اليمن حرباً أهلية منذ سبع سنوات، وهي أوضاع لا تشبهها فيها سوى عدد من دول القرن الأفريقي، الأمر الذي يتطلب تحليل هذه الحروب والصراعات المسلحة وغير المسلحة، والبحث عن أسبابها البنوية، من خلال تحليل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المولدة للصراعات والنزاعات المسلحة.

سأحاول في هذه الورقة البحثية الابتعاد قدر الإمكان عن المنهج الوصفي، الذي بات يشكل منهجاً وحيداً لدى الباحثين اليمنيين، وسوف أعتمد مقاربة تحليلية تفسيرية، مستفيداً من أدوات تحليل الاقتصاد السياسي، وأقسام هذه الورقة البحثية إلى أربعة أقسام رئيسية، القسم الأول سوف أحيل فيه الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية للصراعات في اليمن، وفي القسم الثاني سوف أحيل طبيعة الحرب القائمة في اليمن، وفي القسم الثالث سوف أحيل وأحلل متطلبات وقف الحرب وبناء السلام، وفي القسم الرابع والأخير سوف أحيل إمكانية إنهاء الحرب القائمة.

د. عادل مجاهد الشرجي *

الشرعى للقوة المادية، دولة لا تطبق القانون على الجميع ولا تفرض هيبتها على الجماعات الاجتماعية الريفية(1)، والدولة المُضعة ”على الرغم من امتلاكها القوة التي قد تصل إلى حد الاستبداد، إلا أنها تظل غير قادرة على السيطرة على العنف الاجتماعي الذي مارسه الجماعات

أولاً: الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية للصراع في المجتمع اليمني:
بنى الرئيس علي عبد الله صالح دولة عاجزة، غير قادرة على احتكار الاستخدام

يتراجع التواصل والتفاهم والحوار أمام العنف،
ليدخل المجتمع في دوامة من الحروب والسلط
والإرهاب”(5).

2: تعزيز الانقسامات الرأسية:

اعتمد الرئيس علي عبد الله صالح قاعدة
قسم واحكم ”divide and rule“، لذلك شجع
الانقسامات الرأسية، وبذر المصراعات بين حاشد
وبكيل، وبين الجنوب والشمال، بين الزيدية
والشافعية، مما يحقق له عدداً من الأهداف بما
فيها إبعاد النزاعات عن مركز السلطة في العاصمة
صنعاء، وإلهاء مكونات المجتمع بحروب محلية
فيما بينها، وابتزاز المملكة العربية السعودية،
والحصول على دعم مالي منها بذرية مواجهة
الحوثيين والجماعات الإرهابية التي تشكل قلقاً
لها، لاسيما في ظل تواجد العنف والإرهاب
بالقرب من حدودها، فضلاً عن استخدام فزاعة
الإرهاب للضغط على المملكة العربية السعودية
للسفر عن مواقفه المؤيدة للرئيس العراقي
الأسبق صدام حسين أثناء غزو الكويت، والتي
أدت إلى تخفيض المملكة العربية السعودية ودول
الخليج الأخرى دعمها المالي الذي كانت تقدمه
لها، وابتزاز الولايات المتحدة الأمريكية والغرب
عموماً للحصول على دعم مالي وعسكري
بذرية مواجهة الإرهاب، وتسييره لبناء أجهزة
أمنية وعسكرية عائلية لتوطيد سلطته العائلية،
فأسس بدعم أمريكي جهاز الأمن القومي، كجهاز
أمن عائلي للحفاظ على استمرار عائلة عفاش
في السلطة، وتشكيل الحرس الجمهوري كجيش
عائلي مواز للجيش الوطني، لعلمه بأن جهاز
الأمن السياسي والجيش كانا مخترقان من جماعة

الاجتماعية بعضها ضد البعض الآخر، كالثأر
والحروب القبلية وقطع الطريق“ (2). فضلاً
عن تبني النظام سياسات وتوجهات من شأنها
تشكيل بنى سياسية واجتماعية واقتصادية
وثقافية مولدة للنزاعات المسلحة والحروب.
نحلها وناقشها في ما يلي:

1: إعاقة بناء الأمة والهوية الوطنية:

ترى الطبقات الحاكمة التي لا تؤمن
بالديمقراطية في الوطن العربي أن وجود أمة
وحيدة تربطها هوية وطنية جامعة ومجتمع
مدني تعددي حديث، باعتبارها مهددات
لبقاءها في السلطة (3)، وعلى الرغم من ان
اليمن قد شهدت خلال النصف الأول من
تسعينات القرن العشرين تحولاً ديمقراطياً، إلا
أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح تراجع
عن هذا التحول ابتداء من عام 1994، وتحديداً
منذ شن الحرب على الجنوب في صيف 1994
وأبقى على قشور ديمقراطية شكلية، فعمل
على إضعاف التنظيمات المدنية الحديثة
العابرة للهويات الأولية، وفي المقابل تعزيز قوة
التنظيمات التقليدية عموماً، والتنظيمات القبلية
والطائفية بشكل خاص، وتحويل المجتمع
اليمني إلى مجتمع طائفي نخبوi، يهمش الفرد
لصالح الجماعة، ما ولد ظروفاً ملائمة للفوضى
والتطرف والعنف والإرهاب، الأمر الذي يؤكّد
ما ذهب إليه عبدالرحمن ابن خلدون، بقوله:
”إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها
دولة“ (4)، ففي المجتمعات التي ”تقوى فيها
العصبيات القبلية والإثنية والطائفية، وتعدّم
فيها الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر،

الإخوان المسلمين) منذ تأسيسه عام 1990، ودعم الجماعات السلفية الجهادية والدعوية، حيث دعم الشيخ مقبل بن هادي الوادعي عند تأسيس مركز دار الحديث في صعدة عام 1982، ودعم الشيخ أبو الحسن الماري في مأرب، ودعم جيش عدن أبين، وبالمقابل دعم منتدى الشباب المؤمن (النواة التنظيمية الأولى لجماعة أنصار الله)، ودفعت أجهزة النظام هذه الجماعات للصراع فيما بينها، مما يكرس حالة الفوضى المنظمة.

مثلاًما وظف الرئيس السابق علي عبدالله صالح حالة الفوضى المنظمة للبقاء في السلطة مدة 33 عاماً، حاول توظيفها لاستعادة السلطة بعد أن أطاحت به من السلطة ثورة 11 فبراير 2011 الشعبية، وأجبرته على تسليم السلطة في فبراير 2012، حيث تحالف مع حركة أنصار الله ونفذوا معاً ما أسمى بـ“ثورة 21 سبتمبر 2014”， وكان هدفه من هذا التحالف هو إسقاط نظام خلفه الرئيس عبد ربه منصور هادي، ثم الانقلاب على حلفائه الجدد واستعادة السلطة، إلا أن خطته هذه فشلت، وتلقى هزيمة سريعة بعد معركة بين القوات الموالية له ومسلحين أنصار الله في العاصمة صنعاء لم تستمر سوى يومين (2 - 4 ديسمبر 2017)، وانتهت بمقتله.

4: عدم تغلغل الدولة في المجتمع وتعزيز قوة التنظيمات والهويات القبلية:

اقتصر وجود الدولة خلال العقود الماضية على عواصم المحافظات، أما على مستوى المديريات، فإن الدولة متواجدة شكلياً في بعض المديريات لاسيما الحضرية، وغائبة تماماً في بعض

الإخوان المسلمين وآل الأحمر (شيخوخ اتحاد قبائل حاشد)، منذ عام 1979، عند تأسيس الجبهة الإسلامية لدعم الجيش والأجهزة الأمنية في حربها ضد الجبهة الوطنية الديمقراطيّة التي كانت تقود قرداً مسلحاً على سلطة صالح، فضلاً عن تغوفه من مراكز النفوذ في الجيش، وخاصة نفوذ حليفه اللدود علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.

3: نشر حالة من الفوضى المنظمة:

لم يحقق نظام الرئيس علي عبد الله صالح منجزات تنمية تؤهله لاكتساب شرعية الإنجاز، لذلك سعى إلى خلق حالة من الفوضى المنظمة، أو الفوضى التي يسيطر عليها النظام، بهدف إخافة المواطنين من أي محاولة للتغيير السياسي والاجتماعي، فدعم القاعدة في أبين، ودعم مختلف جماعات الإسلام السياسي لتتصارع فيما بينها، بهدف توليد قناعة لدى المواطنين اليمنيين والذئاب اليمانية والمجموعات الإقليمي والدولي، بأنه هو الرجل القوي الذي يحافظ على السلام _الهش_ في اليمن، وهو الذي يحول دون تحول الفوضى إلى فوضى منفلترة، فكان يردد دائماً مصطلح ”الفوضى الخلاقة“ لوصف أي أنشطة وممارسات مطالبة بالتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي الحقيقي والتداول الإسلامي للسلطة، دون إدراك للدلائل الحقيقة لهذا المصطلح.

منذ وصوله للسلطة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، دعم الرئيس صالح جماعة الإخوان المسلمين، ثم دعم التجمع اليمني للإصلاح (الوريث الإيديولوجي والتنظيمي لجماعة

كانت الدولة فيها قبل الوحدة قد استطاعت إضعاف البنى والهويات القبلية، واحتكار مملوك السلاح والاستخدام الشرعي للقوة⁽⁶⁾.

باتت الدولة دولة مشلولة منزوعة الإرادة، مجبرة على التخلّي عن دورها في إنفاذ القانون بشكل قسري على أطراف النزاعات القبلية، ومعاقبة الجماعات التي تمارس العنف المسلح، وباتت عوضاً عن ذلك مجرد جهاز لإدارة النزاعات "conflicts manager" ، بما يحقق مصالح النظام في البقاء، فيعمل على إيقاف الحروب القبلية التي لا يرغب في استمرارها، عبر التوسط بين شيوخ القبائل المتحاربة، وإدارة تسويات بينهم، أو عبر التهديد باستخدام القوة ضدهم⁽⁷⁾، وفي المقابل يذكي الحروب القبلية التي يرغب في استمرارها، ويدعم أطرافها⁽⁸⁾، فعلى سبيل المثال، دعم طرف النزاع بين قبيلتي همدان والشولان في محافظة الجوف، وعمل على تأجيج التنافس والصراع بين الشيخ صغير عزيز والشيخ بن حيدر والشيخ الصباري في قبيلة سفيان، وفي قبيلة أرحب دعم الصراع بين الشيخ الحنق والشيخ الحباري.

عدم تغلغل الدولة في المناطق الريفية وغياب مؤسساتها وأجهزتها في أجزاء واسعة من اليمن، لم تقتصر أثاره السلبية على انتشار الحروب والنزاعات القبلية المسلحة فقط، بل أدى إلى خلق بيئة مواتية للشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية وجهات فاعلة إجرامية أخرى⁽⁹⁾، وعلى المستوى الوطني أدى إلى تحول الأمن من خدمة اجتماعية إلى شأن عشائري أو عائلي، وتحول النزاعات الفردية إلى نزاعات

المديريات لاسيما في مديريات المحافظات القبلية، لاسيما محافظات الجوف ومأرب والبيضاء، ففي بعض مديريات هذه المحافظات لا توجد أقسام شرطة ولا محاكم ولا سجون، وفوضت المنظومة التشريعية مهام الدولة في المناطق القبلية لشيوخ القبائل، وعلى المستوى الواقعى فإن كل قبيلة باتت تشكل دولة داخل الدولة، ولا ينفذ فيها القانون مهما كانت خطورة الجرائم التي ترتكب فيها. ولقد ترتب على غياب الدولة عن المناطق الريفية انتشار الحروب والصراعات القبلية.

لا يرجع انتشار الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق القبلية إلى ضعف الدولة وافتقارها للقدرة، بل يرجع إلى تبني النظام سياسة تقوية وتعزيز البنى والتنظيمات القبلية من جانب، وإضعاف الدولة وسلب إرادتها من جانب آخر، فقد كان نظام الرئيس علي عبد الله صالح قادر دائماً على ضبط النزاعات القبلية والعنف الذي تمارسه القبائل، بعضها تجاه البعض الآخر أو تجاه الدولة، لاسيما أن العنف القبلي عنف محدود وعلى مستوى محلي، ولا يتحول إلى عنف يهدد بقاء النظام، إلا أن علي عبد الله صالح سعى إلى تأجيج النزاعات والحروب القبلية لأهداف تتعلق باستماره في منصب رئيس الجمهورية، ولم يقتصر تبنيه لهذه السياسة على محافظات ومناطق شمال الشمال، التي توصف بأنها ذات طابع قبلي، بل عمل، لأهداف سياسية وأمنية، بعد إعادة توحيد شطري اليمن عام 1990 على إحياء البنى القبلية في المحافظات والمناطق الجنوبية، التي

السلطة، وهذا ما يفسر كثرة الانقلابات التي شهدتها اليمن خلال العقود الستة الماضية شمالاً وجنوباً.

6: اقتصاد الحرب:

كانت القبائل اليمنية تعيش حالة من الفوضى المنفلترة والشقاق الدائم(11)، فالقبائل اليمنية كانت دائماً على استعداد للحرب مع أي كان ضد أي كان، وعلى مدى التاريخ اليمني كان شيوخ القبائل ينظرون إلى الحرب باعتبارها أسلوب إنتاج، فبعض القبائل التي كانت تدعى بقايا النظام الإمامي خلال ستينيات القرن العشرين، تعاونت أواخر السبعينيات مع الجبهة الوطنية الديمقراطيّة التي تشكل امتداداً للقوى التي كانت تحاربها في السبعينيات، وهذا هو ما دفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر إلى وصف المجتمع القبلي بأنه مجتمع فوضوي مادي وغير ملتزم ببداً أو هدف"(12)، ف الرجال القبائل هم أشبه ما يكونوا بمحاربين للإيجار، يقدمون خدماتهم القتالية لمن يدفع المال لهم، فقد شارك رجال القبائل في جل الحروب الداخلية والخارجية التي شهدتها اليمن خلال القرن الماضي(13)، وقد عبر سلطان الحواشب(*) عن ذلك بشكل صريح حينما قال لأمين الريhani عام 1936: "من يملاً كفوفنا قروشاً هو سلطاناً"(14).

ثانياً: طبيعة الحرب الراهنة في اليمن:
سعى الرئيس علي عبد الله صالح إلى التحالف مع حركة أنصار الله، بهدف استعادة السلطة، ومجابهة ثورة 11 فبراير 2011 بشورة

جماعية، وبات الأمن مسألة عائلية وعشائرية، الأمر الذي ترتب عليه ميل كل قبيلة لنكديس السلاح، وحرب القبائل الأخرى(10)، وانتشار ظاهري قطع الطريق والاختطافات، ففي حالات كثيرة تقوم القبائل بقطع طريق أو اختطاف مواطنين أو رعايا أجانب، على خلفية المطالبة بتوظيف بعض رجالها في شركات ومشروعات، أو للإفراج عن سجين (غالباً تم سجنه بسبب جريمة جنائية)، أو بسبب نزاع أحد شيوخها وشخص آخر على قطعة أرض في إحدى المدن.

5: بناء نظام ريعي وتعزيز ثقافة الغنيةمة:

تشكل الأسواق والمجال الاقتصادي في المجتمعات الديموقراطية مجالاً بديلاً للخاسرين في المجال السياسي، وبالنظر إلى الأوضاع في اليمن، فإن النظام السياسي على مدى العقود الماضية، لم يسمح بتطور الأسواق، وأعاق نشاط القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الخارجية، بهدف الإبقاء على العلاقات الريعية بين النظام والمواطنيين، واستمرار اعتماد المواطنين عموماً والنخب بشكل خاص على الدولة، فأعتمدوا المواطنين اقتصادياً على النظام بشكل واحدة من أهم آليات استمرار النظام، وعلى العكس من ذلك فإن استقلال المواطنين اقتصادياً يشكل أهم شرط من شروط استقلالهم السياسي.

في ظل إعاقة نشاط القطاع الخاص، باتت الدولة هي المشغل الرئيسي للقوى العاملة، وهي المصدر الرئيس لوصول النخب للثروة، وباتت جميع النخب تسعى إلى الوصول إلى السلطة السياسية باعتبارها الطريق شبه الوحيد للوصول إلى الثروة، ما ولد صراعاً دائماً على

أن كل الأطراف المحلية والإقليمية ستدعمه في مواجهة الحوثيين، بما يمكنه من استعادة السلطة، أو توسيع نجله أحمد علي عبد الله صالح السلطة، وتحقيق هدفه القديم في توريث السلطة ولكن بشكل غير مباشر، عبر صناعة نجله أحمد باعتباره بطلاً وطنياً.

يبدو أن الحوثيين كانوا يفكرون بنفس طريقة علي عبد الله صالح، فأعتبروا تحالفهم معه تحالفاً تكتيكياً، بحيث يقضون عليه بعد تحقيق هدفهم في الإطاحة بنظام الرئيس هادي، وخلال السنوات الثلاث الأولى للحرب بين المقاومة الشعبية ووحدات الجيش الموالية للرئيس هادي المدعومة من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من جانب، وقوات الجيش والمليشيات الموالية لتحالف الحوثي/ صالح من جانب آخر، تمكّن الحوثيون من إضعاف قوة علي عبد الله صالح، واستسلامه جل ألوية الحرس الجمهوري والأمن المركزي وكثير من شيوخ القبائل الذين كانوا مواليين لصالح، وهيمّنوا على السلطة في صنعاء وفي المحافظات التي كانوا لازالوا محتفظين بالسيطرة عليها، وهمّشوا علي عبد الله صالح وأقاربها وحزبه (المؤتمر الشعبي العام)، وعندما تحول الخلاف بين صالح وال الحوثيين إلى نزاع مسلح، لم يقف مع صالح سوى بضع مئات من الجنود والضباط الذين كانوا يحرسون منزله في صنعاء، واستطاع الحوثيون القضاء عليه وقتله في 4 ديسمبر 2017، بعد أسبوع واحد من الاشتباكات المسلحة فقط.

مضادة، لتهديد المجتمع الإقليمي، ورعاة مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فساعد جماعة أنصار الله على اجتياح العاصمة صنعاء وقيادة ما سمي بشورة 21 سبتمبر 2014، لتهديد الداخل والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وإنقاعهم بأنه هو القادر على مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة انطلاقاً من اليمن، وهناك ما يشير إلى أنه سعى عام 2016 إلى التفاوض مع المملكة العربية السعودية، لإقناعها بتفويضه للقضاء على جماعة أنصار الله واستعادة السلطة منها.

في ضوء ما تقدم يمكن وصف الحرب الراهنة بأنها مجرد انفلات الفوضى المنظمة وتحولها إلى فوضى منفلترة، فلم يعد علي عبد الله صالح بعد خلعه من السلطة قادرًا على إدارة الفوضى المنظمة، وبالتالي فإن الحرب القائمة حالياً هي آخر حلقة من حلقات الفوضى المنظمة التي أدارها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، حيث دفع الحوثيين لانقلاب على سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي والتوافق الوطني الذي تشكل خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل (الذي انعقد خلال الفترة 18 مارس- 25 يناير 2014). ويبدو أن خطة علي عبد الله صالح في إدارة هذه الحلقة من حلقات الفوضى المنظمة، قامت على دفع قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي (الذين ظلا على ولائهم له حتى بعد تسليميه السلطة في فبراير 2012) لدعم حركة أنصار الله، بما يمكنها من إسقاط سلطة الرئيس هادي، لينقض هو عليها بعد تحقيق هذا الهدف، وربما كان يعتقد

واتفاق بين مكونات المجتمع، وكان المجتمع اليمني قد عقد مؤتمر الحوار الوطني ووصل إلى إعداد مسودة العقد الاجتماعي، ومثلت أهم موجهات بناء العقد الاجتماعي وصياغة الدستور في بناء دولة اتحادية، والتحول إلى نظام الانتخابات النسبية، بناء جيش وطني، إصلاح السياسات التعليمية وتطوير المؤسسات الأكادémية، إنهاء كل أشكال تفويض سلطة الدولة للجماعات الأولية (عقال الحارات والقرى)، وتعامل الدولة مع المواطنين مباشرة، دون وساطة النخب التقليدية، تجريد كل المليشيات من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وإصدار قانون حيارة الأسلحة والاتجار بها، ووضع إستراتيجية واضحة وعملية لمحاربة التنظيمات الإرهابية بمساعدة دولية وإقليمية.

ويمكن مراجعة بعض القضايا التي لا توافق عليها بعض أطراف الحرب، وإعادة الحوار والنقاش حولها.

*3: إعادة بناء الدولة المدنية:

يعرف ماكس فيبر "Max Weber" الدولة بأنها "جهاز يحتمل الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها"⁽¹⁵⁾، ويطلب بناء الدولة الفاعلة بناء جيش وجهاز شرطة قويين، يستطيعان فرض القانون بالقوة، وجهاز إداري بيروقراطي، يستطيع أن ينجز أهداف المجتمع⁽¹⁶⁾، والدولة بهذا المعنى هي الضامن الوحيد للسلام الاجتماعي.

في مقدمة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في سبيل بناء الدولة، هو إعادة صياغة العلاقة بين الدولة وشيخ القبائل والنخب التقليدية

ثالثاً: متطلبات بناء السلام:

يعتبر توماس هوبز "Thomas Hobbes" (1679- 1588) من أوائل المفكرين الذين كتبوا حول بناء الدولة وعلاقتها بالحرب والصراعات، حيث كتب كتابه التين أو "اللفيثان" -"Levia", الذي أصدر أول طبعة منه عام 1651, than, يرى هوبز أن المجتمعات التي لا تتأسس فيها دولة تعيش في ما أسماه حالة الطبيعة "Nature", وهي حالة تشبه الغابة، تسود فيها الفوضى أو ما أسماه بـ"حرب الكل ضد الكل"، ويؤكد على أن إنهاء الحرب والشقاق والصراعات الاجتماعية لا يتحقق إلا في ظل وجود سلطة سياسية قوية ودولة قوية، وقد شبه هوبز الدولة بالتنين أو الوحش الذي يسيطر على الغابة ويحولها من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، القائمة على النظام والقانون. في ضوء أفكار توماس هوبز ومفكري العقد الاجتماعي الآخرين، يمكن القول: أن متطلبات بناء السلام تتمثل في ما يلي: وقف إطلاق النار، تأسيس عقد اجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة..

*1: وقف إطلاق النار:

يشكل وقف إطلاق النار واتفاق أطراف الحرب على العودة إلى مسار التحول السياسي، الإسلامي، الخطوة الأصعب في عملية بناء السلام، لكنها في ذات الوقت الخطوة التأسيسية والأكثر أهمية والتي تؤسس لبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، ومن ثم الحوار لتأسيس عقد اجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة..

*2: تأسيس عقد اجتماعي:

يتم تأسيس العقد الاجتماعي عبر توافق

وفي مقدمة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإعادة صياغة علاقة الدولة بشيوخ القبائل، إلغاء مصلحة شئون القبائل، وإيقاف صرف أي مبالغ من ميزانية الدولة لشيوخ القبائل، وتغلغل الدولة على كامل التراب الوطني، من خلال إنشاء مؤسسات قضائية وإدارية وأجهزة أمن وشرطة وسجون في المحافظات والمديريات التي لا توجد بها مثل هذه المؤسسات، وتعامل الدولة مع المواطنين بشكل مباشر، دون وساطة النخب القبلية، وإنفاذ القانون على جميع المواطنين دونما تمييز، وتعديل القوانين والتشريعات التي تفرض بعض سلطات الدولة ومهام أجهزتها لشيوخ القبائل، أو تلك التي تمنحهم امتيازات مالية أو عينية أو إعفاء من التزامات من أي نوع، وبما يكفل المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتعديل قانون حيازة الأسلحة والذخائر وتصنيعها والاتجار بها، ومصادرة كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي يمتلكها شيوخ القبائل.

وابعاً: إمكانية إيقاف الحرب القائمة:
 أشرت فيما سبق إلى أن متطلبات بناء السلام تتمثل في وقف إطلاق النار، تأسيس عقد اجتماعي، وبناء دولة مدنية حديثة، وهنا يبرز سؤال جوهري، هو: إلى أي مدى يمكن لأطراف الحرب الاتفاق على وقف إطلاق النار والشروط في تأسيس عقد اجتماعي يؤسس لبناء دولة مدنية حديثة؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة الحرب القائمة، وطبيعة الأطراف المنخرطة فيها، وهو ما قمت بتحليله في الفقرة

عموماً، فالظاهرة القبلية ليست ظاهرة أزلية سواء في اليمن أو في غيرها من الدول، فنطامي الدور السياسي للقبائل لا يرجع إلى قوتها، بل يرجع إلى ضعف الدولة، فعلاقة القبيلة بالدولة تحددت تاريخياً وفقاً لقوة الدولة أو ضعفها، فالقبائل تخضع للدولة إذا اقتنعت أنها قوية، وتتمرد عليها إذا شعرت أنها ضعيفة⁽¹⁷⁾، وقد اتسمت العلاقة بين الدولة والقبيلة في اليمن تاريخياً بطابع خرافي "tributary relation"، فكانت الدولة في حال ضعفها، أو في الحالات التي لا ترغب فيها في التصادم مع القبائل، تدفع أموالاً "tributes" لشيوخ القبائل، ومنهم امتيازات أخرى، وفي حال قوتها تفرض الخضوع على القبائل بأشكال مختلفة، فدفعت السلطات الاستعمارية في المحفيات الشرقية والغربية في جنوب اليمن أموالاً لشيوخ القبائل، وكذلك فعل العثمانيون في المناطق الشمالية⁽¹⁸⁾، ولجأت الإدارة المصرية في اليمن بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 لهذا الأسلوب لاستمالة شيوخ القبائل، أما في حالة قوة الدولة فقد فرضت على القبائل الخضوع لسلطتها، حدث ذلك بعد ترسخ سلطة الإمام يحيى حميد الدين بعد جلاء العثمانيين عن شمال اليمن عام 1918، حيث فرض على شيوخ القبائل نظام الرهائن⁽¹⁹⁾، وجردت السلطة في الجنوب بعد الاستقلال زعماء الديليات المشيخية من سلطاتهم، وفرضت عليهم الخضوع للسلطة المركزية، واستطاع الرئيس إبراهيم الحميدي خلال فترة حكمه القصيرة (13 يونيو- 11 أكتوبر 1977) في الشمال أن يُخْضِع زعماء القبائل لسلطة الدولة.

في الحقيقة بسبب تصل بعض الأطراف من تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي يشكل أكمل توافق وطني بين النخب في اليمن، وبعد اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وقعت الأطراف السياسية في اليوم ذاته على اتفاق السلم والشراكة الوطنية برعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر، وتلقت جماعة الحوثي في التوقيع على الملحق الأمني للاتفاق، الذي يؤكّد على استعادة سيادة الدولة على كامل التراب الوطني، واحتكار الاستخدام الشرعي للقوّة(20)، ولم توقع عليه إلا بعد أسبوع من التوقيع على الاتفاق، وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق، نفذت بالتعاون مع علي عبد الله صالح انقلاباً عسكرياً في فبراير 2015. وعلى الرغم من مرور أربع سنوات على بداية الحرب القائمة إلا أن الأمم المتحدة فشلت حتى الآن في دفع النخبتين التي تقودان الحرب إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

بالرغم مما تقدم فإن الحرب القائمة ستنتهي بشكل أو آخر، سواء عبر انتصار أحد طرفيها، أو عبر تسوية بين النخب المتحاربة، إلا أن إيقاف الحرب لن يؤدي إلى سلام دائم، وستندلع حروب أخرى، وكل حرب من حروب صعدة الستة خلال الفترة (2004- 2010) تم إيقافها بناء على اتفاق بين جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلا أن الحرب تندلع مجدداً بعد عام واحد فقط. وال الحرب القائمة هي في الحقيقة الحرب السابعة، وذلك على الرغم من تغير أطرافها واتساع رقعتها.

السابقة، وخلصت إلى أن الحرب القائمة هي حرب على أساس الهوية، وأن الأطراف المنخرطة فيها هي أطراف مذهبية وقبيلية. إن النزاعات والحروب القائمة على أساس الهوية، هي بطبيعتها حروب صفرية "Ze-ro sum conflicts" ، يسعى فيها كل طرف إلى تدمير الطرف الآخر تدميراً كلياً، وبالتالي فهذا النوع من النزاعات لا يمكن إيقافها إلا إذا استطاع أحد الأطراف تدمير الأطراف الأخرى، خلافاً للنزاعات القائمة على أساس المصالح السياسية، التي يمكن إيقافها عبر تسوية تقوم على تقاسم السلطة، كما حدث بعد ثورة 11 فبراير 2011. وعلى الرغم من ذلك فإني أرى أن هناك إمكانية لإيقاف الحرب القائمة في اليمن، عبر بعض الشروط التي إذا تحققت يمكن إيقاف الحرب.

يبدو أن إنهاء الحرب القائمة عبر تسوية بين النخب، أمر بعيد المنال، فالنزاع بين النخب التي تقود الحرب هو نزاع صوري "zero sum conflict" ، تسعى من خلاله كل منها إلى إلحاق هزيمة نهائية بالأخرى، والاستيلاء على السلطة كاملة، كما كان الأمر في الحروب السابقة، فوثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في 18 يناير 1994، لم تؤد إلى إنهاء النزاع الذي كان قائماً بين النخبتين المتنازعتين أنداداً، بل تطور النزاع السياسي بينهما إلى نزاع مسلح، واندلعت حرب شاملة في صيف عام 1994، انتهت بانتصار التكتل الموالي لعلي عبد الله صالح، وإلحاق هزيمة بالحزب الاشتراكي اليمني بشكل خاص والجنوب بشكل عام، وال الحرب القائمة حالياً هي

وتشكيل مجتمع تعددي منقسم انقساماً أفقياً، يقوم على تعددية وتوافق وتنافس مصادر السلطة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، ومجتمع مدني يقوم على روابط المصلحة، عوضاً عن التنظيمات الأولية التي تقوم على روابط الهويات قبل الوطنية، وضمان حريات الأفراد واستقلالهم، ولمساواة أمام القانون.

* استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء

إن تحقيق السلام الدائم لن يتم إلا من خلال الشروع بعد إيقاف الحرب في بناء دولة قوية تحكر الاستخدام الشرعي للعنف، وتأسيس جيش وطني قوي، يتجاوز خطوط الانقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية، تسلم له كل المليشيات القائمة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، في إطار عملية تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي شامل، تؤدي إلى إعادة بناء الدولة الوطنية، وبناء الأمة وتحقيق الاندماج الاجتماعي،

الهوامش :

- (1) حول هذا النوع من الدول: انظر، جورج بوردو، "الدولة" ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م، ص. ١٢٦.
- (2) انظر، جيدنر، "بعيداً عن اليسار واليمين، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٢٧٧-٢٧٨.
- (3) انظر، مسمر فرجية، "تأثيرات الانقسامات الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية، الإطار المفاهيمي في مجموعة مؤلفين: التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١م، شرقى للكتاب بيروت، ٢٠١٦م، ص. ٢٠١-٢٠٢.
- (4) عبد الرحمن أبن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار العقيدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص. ٢٧٣.
- (5) إبراهيم الحيدري، سوسيلوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى بيروت.
- (6) انظر، عادل مجاهد الشرجي، بناء الدولة الراعوية في اليمن: توحيد النخبة وتفكيك الأمة، في، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للابحاث دراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤م، ص. ٦٠-٦٤.
- (7) انظر، عبد الناصر المودع، العرف العربي القبلي، دراسة وصفية تحليلية، برنامج دعم الحوار الوطني صنعاء، ٢٠١٦م، ص. ٤٨-٤٩.
- (8) انظر المراجع السابقة، ص. ١٤.
- (9) فيينا مانغنانو، السبعون في اليمن، معهد السلام الأمريكي، ٢٠١٥م، ص. ٦.
- (10) انظر، إبراهيم شرقية، السلام الدائم: حلقة اليمن للمصالحة الوطنية، مركز بروكينز، الدوحة، ٢٠١٣م.
- (11) انظر، عادل الشرجي: القصر والديوان، مرجع سابق، ص. ١٢٠.
- (12) المراجع السابقة، ص. ٨٤، ٨٥.
- (13) انظر، عبد الناصر المودع، مرجع سابق، ص. ٥٨.
- "سلطنة الحواسب، هي واحدة من الدوليات المشيخية التي كانت سائدة في جنوب اليمن قبل الاستقلال، وتشكل حالياً.. مديرية امسمير محافظطة لحج.
- (14) نقلاب عن السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث: (اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤-١٩٤٨)، دار القومية العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧١م، ص. ٢٩١.
- (15) Max Weber... 1948.p78
- (16) انظر، بر تران، ويبار، ص. ٢٢-٢٩.
- (17) انظر، عادل مجاهد الشرجي واخرون، القصر والديوان، مرجع سابق، ص. ٤٧، ٤٨.
- (18) كان العثماني نيدفعون شيوخ القبائل ما اسمه، المعاشات السياسية أو "الجوامك" ومفدها "الجامية"، انظر سيد مصطفى سالم، "وثائق هنية: دراسة وثائقية تاريخية، المطبوعة الفنية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، ص. ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٨.
- (19) فرض الإمام يحيى بن حميد الدين، ومن بعده نجله الإمام أمد بن حميد الدين نظام الرهائن على شيوخ القبائل، حيث الزم كل شيخ قبيلة ان يسلم اخذ أبنائه أو إخوته لحتفظ به الدولة كرهينة لضمان ولاءه وخصوصه لسلطة الدولة. حول نظام الرهائن، انظر، السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص. ٤٩٠، ٤٩٥.
- (20) يمكن الاطلاع على نسخة pdf، لنص اتفاق السلام والشراكة الوطنية وملحقه الأمني، عبر الإنترنت..

قراءة في حرب اللاعنف

دعوة اللاعنف قديمة قدم التاريخ البشري، ولها نماذج كثيرة في الأمم والشعوب، ولكنها في عصرنا تعددت تجاربها، وأصبح لها رموز كثيرة، من أبرزها الزعيم الهندي غاندي، والمناضل الفذ نيسلون مانديلا.

كتاب "حرب اللاعنف" للأستاذة: وائل عادل، والدكتور هشام مرسي، وأحمد عادل عبد الحكيم من الإصدارات المهمة، ولعل تنظير وانشغالات جين شارب في هذا الجانب لها التأثير الكبير. كتاب "حرب اللاعنف" متوسط الحجم، يقع في 254 صفحة، ويشتمل على تمهيد، ومقدمة، وخمسة أبواب، وعدة فصول، وخاتمة.

تشير المقدمة إلى أن حرب اللاعنف (الخيار الثالث) ضروري للمهتمين بقضية التغيير للتحرر من الدكتاتورية، وتجنباً للوقوع في شائطيات: إما العنف، أو الاستسلام.



البناء، وأرضية الحركة التغييرية.

الثاني: مستوى السياسات، وهي إطار التصرف، أو موجهات وقيود الفعل، ولا بد أن تكون متسقة، ونابعة من الفلسفة.

الثالث: الاستراتيجيات، وهو أسلوب التفكير في الحلول، وتحديد أداة التغيير الرئيسية، وأداة الجسم.

الرابع: التكتيكات، وتعني استخدام الموارد

أ. عبد الباري طاهر *

يعود الكتاب بالتاريخ لحرب اللاعنف إلى القرن الخامس قبل الميلاد، ويفرق بين مستويات خمسة تشكل البناء التغييري الهرمي لتلك الحرب، وسوف أتناولها باختصار شديد:

الأول: مستوى الفلسفة، ويمثل قاعدة

واستخدمت النقابات العمالية في البلدان المختلفة الإضرابات، والمقاطعات الاقتصادية؛ فقد قاطع الصينيون المنتجات اليابانية 1908، و1915، و1919 في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، واستخدم المواطنون الهنود حرب اللاعنف ضد بريطانيا بقيادة غاندي، ونجح الكفاح في استقلال الهند عام 1947. لقد صام غاندي عدة أيام، لمنع الحرب بين المسلمين والهندوس، ودعا لوحدة شعوب القارة الهندية، وأغتيل بسبب ذلك.

في سبعينيات القرن الماضي تخوض الثورة الإيرانية ملحمة من ملاحم اللاعنف انتهت بسقوط الدكتاتور عام 1979، ويشير إلى سقوط ماركوس في الفلبين بواسطة حرب اللاعنف عام 1986، وفي عام 1988 أجمع البويرميون الديمقراطيون على مواجهة الدكتاتورية العسكرية باستخدام المسيرات والعصيان؛ ما أدى إلى إسقاط ثلاث حكومات. في 1989 قاد الطلاب الصينيون الاحتجاجات الرمزية ضد الفساد، والقمع الحكومي في أكثر من ثلاثة مدينة شملت بكين (ساحة تيانانمن)، وهي الاحتجاجات التي انتهت بالتدخل العسكري، وقتل الكثير من المحتجين.

لم يشير الكتاب إلى الثورات السلمية الكبرى كثورة مصر (ثورة عرابي 1882)، والتي قال غاندي أنه تعلم ثورته من الشعب المصري، وثورة المشروطة في تركيا، وثورة الدستور في إيران عام 1906، وثورة التباكر في إيران عام 1890 كاستجابة لفتوى الملا محمد حسن

المتحدة البشرية والمادية، وتشمل الوسائل والخطط التنفيذية، وهناك تشابه كبير بين الخطط العسكرية، وخطط حرب اللاعنف. الخامس: التنفيذ: الإجراءات، وخططات العمل.

الاستراتيجيات، والتكتيكات، والتنفيذ تجيب على سؤال "كيف تخاض الحرب؟" أما الفلسفة والسياسات، فتمثل قاعدة البناء التغييري.

يفرق بين الواقعية السياسية، والواقع السياسي؛ بأن الواقع السياسي يعني الحالة القائمة، أما الواقعية السياسية، فهو أسلوب التعامل معها.

النشأة والجدور

يتناول تجربة غاندي، فالقوة التي اكتشفها غيرت القرن العشرين، كما يشير إلى لجوء ماركس إلى فكرة تنظيم حملة لإقناع أوروبا بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا خلال عام 1848، ويرجع الكتاب بفكرة حرب اللاعنف إلى العصر الروماني 494 قبل الميلاد. بذور اللاعنف تعود إلى ثورة الجماهير ضد ظلم القنائلة باللجوء إلى جبل سمي "الجبل المقدس"، رافضين المشاركة في الحياة السياسية.

يتناول الكتاب نماذج القارات الثلاث: الآسيوية، والإفريقية، والأمريكية.

القارة الآسيوية: استخدمت الثورة الروسية هذا الأسلوب أوائل القرن العشرين 1905،

النازي، وتعد التجربة النرويجية من أكثر تلك التجارب نجاحاً.

ويشيد بتمكن التشيك والسلوفاك من إيقاف سيطرة حلف وارسو على أراضيهم لمدة ثمانية أشهر عام 1968، و1969، ويشير إلى الفترة ما بين 1953، 1961، وحتى 1990 لاستخدام كفاح اللاعنف؛ لانتزاع المزيد من الحريات في أوروبا الشرقية، وخاصةً في ألمانيا الشرقية، والمجر، ودول البلطيق.

يتناول كفاح اللاعنف في بولندا (حركة تضامن عام 1981)، وكفاح تشيكوسلوفاكيا عام 1980، وألمانيا الشرقية، وايستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا عام 1991، ويشيد بحملة كوسوفو: "لا تعاون" ضد الحكم الصربي، ولكن كانت الخطيئة الانجرار لحرب العصابات؛ مما أدى إلى إبادة عرقية ضد مسلمي البوسنة، ثم كان تدخل حلف الناتو في نهاية الأمر.

ويؤكد على دور حركة اوتبور، وتعني المقاومة في اللغة الصربية في تحدي حكم ميلوسوفيتش بخوض كفاح ديمقراطي مخطط ومتأنٍ انتهى بإسقاط الدكتاتور. أما في الأمريكتين، فقد استطاع شعباً السلفادور وغواتيمالا من إسقاط الدكتاتورين عام 1944 بكفاح اللاعنف، واستطاع مناضلو الحقوق المدنية الأمريكية ضد التمييز العنصري بتغيير القوانين والسياسات المتبعة في جنوب الولايات المتحدة، كما تمكنت الجماهير التشيكية من هزيمة الدكتاتور بينوشيت عام 1987.

الشيرازي التي هزت عرش الشاه، وحقيقةً فإن هذه الثورات أثرت عميقاً في حياتنا العربية. [الكاتب].

القارة الإفريقية

في إبريل من عام 1961 رفض الجنود الفرنسيون التعاون مع سلطات الانقلاب العسكري في الجزائر- المستعمرة الفرنسية حينذاك، وما واكتبه من مظاهرات حاشدة في باريس، ومن رفض لحكومة ديغول لهذا الانقلاب؛ مما أحبط الانقلاب العسكري في الجزائر، وكان له ارتباط بانقلاب آخر في باريس. وقد تناول المؤلفون الموضوع بتوسيع في المحلق الخاص بنماذج حرب اللاعنف.

ويرى الكتاب أن الاحتجاجات اللاعنفية، والمقاومة الجماهيرية هي من قوض سياسات التمييز العنصري، والهيمنة الأوروبية في جنوب أفريقيا، وخاصةً في الفترة ما بين عامي 1950 و1990.

القارة الأوروبية

يتناول استخدام الألمان اللاعنف في مواجهة العصيان المسلح عام 1920، وفي مواجهة الاحتلالين الفرنسي والبلغاري لحوض نهر الرور عام 1923.

ويشير إلى كفاح النرويج والدانمارك وهولندا ضد الاحتلال والحكم النازي في الأعوام 1940، وحتى العام 1945، وهو الكفاح السلمي الذي أضعف قبضة الحكم

مصطلح حرب اللاعنف الترجيح. ويتناول التطورات التكنولوجية التي جاءت في إطار تطور تكنولوجيا الحرب، كذلك في حرب اللاعنف مضاعفة القدرات، وإحداث ثورة في نمط الفعل. ويرى أن حرب اللاعنف لا تترك العلم والتكنولوجيا حكراً على الحكومات، والطفرة القادمة هي تحويل المقاومة اللاعنفية من خلال امتلاك تكنولوجيا خاصة تتفوق على تلك التي تمتلكها الحكومات.

(ص 50).

في ثلاثة فصول يتناول في الفصل الأول منها: طبيعة الصراع، وفي الثاني: أطراف الصراع، وفي الثالث: طبيعة القوة السياسية، وفي الفصل الرابع: طبيعة أسلحة حرب اللاعنف.

في فصل طبيعة الصراع يتحدث عن شن الصراع الحاسم على الخصوم المعاندين من خلال التحكم المقصود والمخطط في أدوات القوة السياسية؛ لتحطيم إرادة الخصم باستخدام أسلحة لاغنية قوية التأثير.

يقرأ حتمية الصراع، وظاهرة التنوع والاختلاف، وظاهرة الندرة، وشن الصراع، وتعريفه، وأنواعه، وخلل النتائج، وعدم القدرة على الحشد الجماهيري، وفقدان الاتجاه.

في الفصل الثاني طبيعة أطراف الصراع، ود الواقع أطراف الصراع لشن الصراع، وأنواع الصراع الصغرى، وصراع النقاط، وتفاعل الأطراف مع فكرة الصراع، ونتائج الصراع، والتسوية، والتنازلات المتبادلة.

ويتناول حركات المقاومة، والتدخل الأجنبي، والاعتراض على اللجوء للأجنبي؛ مشيراً إلى:

- 1 - إن الأساس والسبب سياسة الحاكم.
- 2 - جل الحركات تتجنب أن توصم بالتبغية للأجنبي.

3 - حرب العنف تشبه الحرب العسكرية الناظمية، وحرب العصابات في بيته؛ فهي محتاجة للدعم الفني والمتدربين، والبنية المالية، والخبراء، والاستشاريين في غرفة العمليات، وتحديد شكل الدعاية وغيرها.

4- مصالح الدول متشاركة متداخلة، وهناك الكثير من التقاطعات حتى في الأيديولوجيات المختلفة. ويتساءل: هل من سبيل لمنع التدخل الأجنبي؟ ويجيب: بناء المؤسسات القادرة على سد حاجات المقاومة؛ ليكون التعامل مع القوى الخارجية، وهو أمر لا مفر منه؛ نتيجة التقاطعات والتشابكات بين الدول من موقع الندية.

مفهوم حرب اللاعنف

يكسر الباب الثاني لمفهوم حرب اللاعنف، مورداً عدة مصطلحات: قوة الحقيقة، الاحتجاج السلمي، المقاومة السلمية، المقاومة المدنية السلمية، والمقاومة السلبية، والمقاومة غير العسكرية، والعصيان غير المسلح، والعصيان المدني، والتعاون، والمقاومة اللاعنفية، واللاعنف.

ويقرأ هذه المصطلحات ناقداً ومعطياً

وتطوير إمكانياته بما يحول ضد المتحول إلى الدكتاتورية، بل إنه يجب على قادة الحركة التغييرية أن يدركونوا أن المقياس الحقيقي للقوة يمكن في الأثر المترتب عليها؛ أي أن مقياس القوة في نتيجتها، وليس في أدواتها، ويدلل بالحرب الفيتامية -الأمريكية، فالقوة الأمريكية الأكبر عقيمة غير منتجة، وهو مما ينطبق على القوة العسكرية السوفيتية في أفغانستان، فليس العبرة بمن يتحكم في أدوات القوة، وإنما في كيفية استخدامها للوصول إلى النتائج المرجوة، مؤكداً على أهمية عدم رهبة الحركات التغييرية لقوة الخصم. (ص 103 بتصف).

ييز بين حرب الاعنة، والاستجابات
السلمية للصراعات: الاسترضاء الشعبي،
والتسوية، والمفاوضات؛ فهي تعني المقاومة،
ولكن بأسلحة أخرى لا تعترف بتسلّول
الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،
وهذا ما تعمله حالياً الانتفاضة السودانية.
[الكاتب].

يؤكد على المقارنة بين حرب الاعنة، وال الحرب العسكرية في رسم الخطط، والاستراتيجية، والتكتيكات المختلفة، وطبع لكر والفر؛ إنها حرب، ولكن بأسلحة أخرى، كما يؤكد الملفون. [الكاتب].

كما يشدد على التمييز بين المقاومة، والاحتجاج؛ ليتمكن النشطاء من تحديد الدرجة التي يقفون عليها، ويختارون الوسائل الأنسب لتحقيق أهدافهم.

حرب اللاعنف لا يحسّنها عادة أي

كما يدرس طبيعة القوة السياسية، ويعرفها بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، ويختار تعريف "القدرة على العقاب، والكافأة، والإجبار، والمناورة؛ لإخضاع الآخرين". يقسم القوة إلى ذاتية، وأحادية، والأحادية قوة الحاكم الذاتية التي يطيعها الشعب، ويرجع إليها. أما القوة الذاتية، فمتحددة المصادر، وهي القوة الحقيقة؛ فالسلطة تحكر العقاب، والشواب، والإجبار، والمناورة؛ فوقتها ذاتية. اتجاه القوة هابط من أعلى (الحكم)، إلى أسفل (الشعب).

إن القوة في جميع الحكومات تتبع من
أقسام كثيرة للنظام، وهذا الهرم تحمله قوة
اجتماعية هي التي تمنحه الحياة. (ص 91).

ويعتبر الانقلابات العسكرية تعبيراً عن
الطبيعة الأحادية للسلطة، وقلة سيمكنتها
من السيطرة على السلطة بواسطة عدد
محدود من الضباط، وبضع مئات من
الجنود.

أما القوة متعددة المصادر، فتقوم على العمل السياسي لازدياد وعي الشعوب، وانتشار حقوق الإنسان، ويدلل بنماذج وتجارب انتصار العديد من الشعوب في القارات الثلاث والأمريكتين.

ويرى أن الطبيعة الجماعية للقوة هي نظرية البشرية المستقبلية المتطورة، ويرى أن التغيير بالقوة من قبل القوة سرعان ما يتحول إلى فساد، حتى لو كان موجهاً في البدء ضد الفساد، أما التغيير الجماعي، فإنه حريص على ثقة المجتمع بنفسه،

العامي للاحتفال بيوم المرأة). ثم يسرد المظاهرات، واشتراك الجنود مع المواطنين في احتلال الشوارع، وأدت إلى تكوين السوفيات المجالس الثورية، وأضطر القيسير إلى التنازل، وأدى فشل الحكومة إلى الانفاضة المسلحة، وقيام الثورة الاشتراكية في 24 أكتوبر 1917. ويورد المقاومة الصينية لليابان عام 1894؛ فقد وقعت الحكومة الصينية (أسرة شينغ) اتفاقية إذعان لتسليم تايوان لليابان، وعمت الاحتجاجات الصين، وصولاً إلى الحرب الوطنية لطرد اليابان.

كما يتناول التجربة الهندية، وهي أهم تجارب اللاعنف إن لم تكن أهمها على الإطلاق. شارك غاندي في الحرب اللاعنفية في جنوب أفريقيا، وزار مصر في طريقه إلى الهند، وعرف عن ثورة عرابي، ثم عاد إلى الهند، وهو يحمل هم قضية أمته.

في العام 1930 أعد غاندي برنامجاً يتضمن المطالب السياسية، وخطة واضحة للتمرد، مركزاً على قانون الملحق المحتكر لبريطانيا. دعا شعبه للخروج معه إلى الساحل لاستخراج الملحق. كانت مسيرة الملحق الشرارة الأولى؛ فقد بدأت التجمعات الجماهيرية والاستعراضات الضخمة، وقاطع الهنود الملابس الأجنبية، وهجر الطلاب المدارس الحكومية، وبدأ رفع الأعلام الوطنية، والمقطوعة لموظفي الحكومة، والإضرابات العامة، والاستقالات الجماعية، ومقطوعة المصالح الحكومية، وشركات التأمين الأجنبية لخدمات البريد والتلغراف، والامتناع عن

طرف من طرف الصراع المباشرين: النظام، والمقاومة، بل إن عنصر الجسم هو قدرة أحد الطرفين على القوز بالطرف الثالث، والتأثير فيه. هذا الطرف الثالث هو المجتمع، فلا سبيل أمام حركة المقاومين لعزل الحاكم عن مصادر قوته، وإصابته بالمجاعة السياسية إلا عبر التأثير في الجماهير، والمؤسسات والقوى الداعمة وإنقاذها بسحب تعاوونها مع الحكم. (ص 133).

كما يشدد على علنية حرب اللاعنف، فهو مبدأ أساسى في هذه الحرب، ويحدد تسعة أساسيات لحرب اللاعنف:

الأول: حرب اللاعنف مقاومة، وليس احتجاجاً.

والثاني: الفوز بالطرف الثالث (المجتمع).

والثالث: حرب اللاعنف والنضال فوق الدستوري.

والرابع: علنية لا تعرف السرية.

والخامس: العمل المباشر.

والسادس: الاقتراب غير المباشر.

والسابع: الالتزام بمبدأ اللاعنف.

والثامن: النزرة للممكן والصواب.

والنinth: الرمزية، وهو عمل مؤقت ومحدوّد.

في الباب الخامس: يتناول ملحوظ تشمل على التجارب التغييرية لحرب اللاعنف، يتناول الثورة الروسية، فيقرأ حكم القياصرة آل رومانوف، واستبدادهم، وفسادهم، وثورة فبراير 1917 التي أطاحت بالحكم القيصري؛ فقد بدأت بتظاهر نساء بتروغراد (اليوم

يتزامن، وإن كانت البداية في تركيا بحكم التأثير الأوروبي، وقوة المعارضة العصرية.

ويدرس الطابع الديني للثورة، وخطابات الإمام الخميني، ومساندة البازار والآيات الإيرانية. والحقيقة أن الثورة الإيرانية رغم انتصارها بالظاهرات إلا أن حركات ثورية كان لها حضور كبير كحزب توده الشيعي، ومجاهدي خلق الإسلامية وزعمائهم.

مفكران إسلاميان إصلاحيان: على منتظرى- نائب الإمام، ومحمد طلقاني، وهما من قادة الثورة الميدانيين، ويؤمنان بولاية الأمة بدلاً من ولاية الفقيه؛ ولذلك أقضيا؛ فقد اعتقل طلقاني، وفرضت الإقامة الجبرية على منتظرى. [الكاتب].

وهناك تجارب الفلبين، والتجربة الفرنسية في الجزائر، وتجربة جنوب أفريقيا، وهي من أهم التجارب..

* صحفي واديب، نقيب الصحفيين اليمنيين الأسبق.

دفع الضرائب، واحتلال مصانع ومراكز إنتاج الملح.

اعتل غاندي ومئة ألف هندي بينهم سبعة عشر ألف امرأة، ترافق ذلك مع إطلاق النار، وفرض الرقابة، ومصادرة الممتلكات، وفرض الرقابة، ومصادرة الممتلكات، ومنع الاجتماعات، وقتل الكثير من المقاومين. بدأت مقاومات لم يهتم بها غاندي، وكان همه الاستقلال، وحصلت الهند على استقلالها عام 1947.

ويدرس التجربة الإيرانية، ويركز على ثورة الخميني. الواقع أن التجربة الإيرانية من أهم ثورات القرن العشرين؛ فقد تصدى الملايين بتصورهم العارية للرصاص، وعلى مدى أشهر، لسادس جيش في العالم، ولأخطر أمن ومخابرات في العالم.

ما يعيّب الكتاب أنه لا يتناول الثورة الدستورية عام 1906، وكانت من أوائل ثورات القرن العشرين، ولها علاقة وارتباط بشورة المشروطية في تركيا؛ فالدعوات للدسترة

العدالة الانتقالية وأهميتها

لعملية السلام في اليمن

أ. علاء خالد حريري *

الدولة ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية .

فعندما ينتهي نزاع عنيف تبدأ بعده مرحلة انتقالية يمكن القول إنَّ استعادة السلام والأمن والاستقرار قد بدأت فيها ، وخلال تلك المرحلة لا بد من التصدي لعدد من التحديات التي يتصل بعضها ببعض ، ومن بين الجهود التي يجببذلها من أجل التصدي لهذه التحديات استحداث آليات العدالة الانتقالية التي لا تعامل فحسب مع العدالة القانونية بل تتخطاها إلى العدالة الأخلاقية والاجتماعية والسياسية .

وتتضمن التدابير التي يجب اتخاذها: الملاحقات الجنائية .

بعثات كشف الحقائق .

برامج التعويضات .

مختلف أنواع الإصلاح المؤسسي بما فيه إصلاح قطاعي الأمن والقضاء .

ويضاف إلى ذلك تدابير العدالة التقليدية والصالحية والحسابات وتخليد ذكرى الأحداث وبرامج إعادة الإعمار المبادىء .

قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان : إن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سواء في أوقات النزاعات أو بعدها لابد أن تحظى بمساعدة المجتمع الدولي ومجلس الأمن فيتجاوز المرحلة وإعادة بناء مؤسسات الدولة .

جاء ذلك خلال إحاطة السيدة ميشيل باشيليت أمام مجلس الأمن صباح يوم الخميس في جلسة لمناقشة مسألة بناء السلام والحفاظ عليه بعنوان «العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد النزاع ٢٠٢٠». .

مفهوم العدالة الانتقالية : هو مفهوم يشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات.

وليس العدالة الانتقالية نوعاً خاصاً من العدالة، إنما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع وأو قمع

وقد تطور هدف العدالة الانتقالية في العقدين الماضيين مع تنامي الخبرات وتغيير ديناميكية الصراعات، وقد أشار مجلس الأمن إلى العدالة الانتقالية عبر تشكيل لجان تقصي الحقائق أو تكليف قوات حفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة مثل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي)، كما أن المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام يعززون العدالة الانتقالية من خلال اتفاقيات السلام.

ولا يجب للعدالة الانتقالية أن تتتطور في «فراغ» بل ينبغي أن تتزامن مع إجراءات انتقالية أخرى مثل الإصلاح في القطاع الأمني ونزع السلاح وإعادة الإدماج، ونجاحها يعتمد على مداها وسبل تصميمها وتنفيذها وإلى أي مدى تدعمها المجتمعات، وقد حظيت العدالة الانتقالية باعتراف متزايد في القانون والسياسة الدوليين في السنوات الأخيرة.

وغالباً ما يفترض في مجال العدالة الانتقالية أن العمليات الانتقالية تتم من حكم سلطوي عنيف إلى حكم ليبرالي ديمقراطي، إلا أنه في الحقيقة، لا ينطبق هذا النوع من الأوضاع الانتقالية إلا على عدد قليل من بين العمليات الانتقالية الكثيرة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية.

وتعد اليمن خيرمثال على ذلك، لقد صار فريق العدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني كثيراً لتأمين حلولاً واقعية

وانتهاء منهـج شمولي للعدالة الانتقالية يعني السعي لإتاحة الاعتراف بالضحايا وتقوية الثقة المدنية وتعزيز فرص السلام والمصالحة.

أن الهدف الأخير للعدالة الانتقالية هو إطلاق مصالحة مجتمعية شاملة، لكي تتمتع الأجيال المقبلة ببيئة اجتماعية وأخلاقية سليمة وغير مشوهة بأحقاد أو مساعٍ للثأر، وأنها المدخل اللازم لتعزيز النظام الديمقراطي السليم والاعتراف بضحايا الفترة السابقة، ومنع تكرار ما حـدث.

يتسبب النزاع العنيف بتقسيم السكان اجتماعياً وجغرافياً كما أنه يقود إلى تهجير الناس من بيـوـتهم ومجتمعـهم وهذا التهجير يعد من أهم العوامل التي تسـجـ السـيـاقـاتـ الـتيـ تـعـمـلـ ضـمـنـهاـ عـادـةـ العـدـالـةـ الـانـتـقـالـيـةـ،ـ وـمـعـ ذـلـكـ،ـ مـ تحـظـ العـدـالـةـ الـانـتـقـالـيـةـ بـالـاهـتمـامـ الـتـيـ تـسـتـحـقـهـ فـيـ أدـبـيـاتـ العـدـالـةـ الـانـتـقـالـيـةـ وـمـارـسـاتـهاـ،ـ وـإـعادـةـ إـنشـاءـ الـهـوـيـةـ الـوطـنـيـةـ لـاـ بدـ مـنـ عـودـةـ الـمـوـاطـنـيـنـ الـذـيـنـ هـجـرـتـهـمـ الـأـزـمـةـ،ـ وـلـإـعادـةـ تـأـسـيسـ الـمـجـتمـعـاتـ الـتـعـدـديـةـ لـاـ بدـ مـنـ إـعادـةـ دـمـجـ الـأـشـخاصـ الـذـيـنـ تـعـرـضـوـلـلـنـزـوحـ أـيـضاـ.

أن مصطلح العدالة الانتقالية ظهر بعد موجة من الانتقلات السياسية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في أميركا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا وفيما بعد في جنوب أفريقيا، جرى بعد ذلك تبني إجراءاتها، كما تنفذها بعض الدول وتتابع مسارها دول أخرى حول العالم.

نرى أن بعض العناصر ملحة جدًا، في حين أن البعض الآخر قد يستغرق وقتاً أطول لتحقيقه.

لذلك نفرق بين عدالة قصيرة الأمد، وعدالة طويلة الأمد. وعلى المدى القصير، هناك إجراءات فورية لا بدّ من اتخاذها لوقف الانتهاكات المستمرة، والتخفيف من معاناة الناجين والناجيات والضحايا وعائلاتهم .

أما على المدى المتوسط إلى الطويل، فلدينا مطالب إضافية لضمان العدالة الشاملة ومنع تكرار الجرائم التي عانينا وما زلنا نعاني منها .

وبالنظر إلى وضع اليمن في الفترة الانتقالية هذه تستخدم مؤسسات الدولة العميقية لغة العدالة لترسيخ الحكم الاستبدادي بهذه المؤسسات، بما فيها السلطة القضائية والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى وغيرها من الجهات الأمنية والمؤسسات السياسية ، التي ينبغي ان تشارك عادةً في السعي لإرساء العدالة الانتقالية نجدها لاتشكل فارق أساسياً للانتقال نحو الديمقراطية أو المدنية ، بل على العكس من ذلك تماماً ويعود ذلك لعدم حياديتها و إستقلالها تجاه العديد من الانتهاكات التي تحدث ، بل انها تلجأ إلى الصمت وغض الطرف في معظم الأحيان .

وقد تعودنا في اليمن خلال هذه الفترة الانتقالية أن يتم الترويج للأهداف الكبيرة المتمثلة في السلام والعدالة والمصالحة

لمجتمع عانى صراعات أو سنوات من الحكم الشمولي القمعي السلطوي .

وواجهت المنظمات الفاعلة في خضم سعيها لإرساء العدالة الانتقالية تحديات متعددة في سياقات سياسية متنوعة ومختلفة .

تمثل السلطة في الفترة الانتقالية وربما تستمر إلى ما بعدها والتي دائمًا ما تعترض المسار المفترض نحو الديمقراطيّة والمدنية ، حيث تؤدي بهذه الفعاليّات إلى ضرورة ابتكار طرق جديدة للاستجابة لها .

ففي ظل وجود أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل تقريباً وملائين نازحين وعدد لا حصر له من وقعوا ضحايا بصور أخرى لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، يواجه اليمنيون سؤالاً مقلقاً: كيف يمكن أن تبدو العدالة لبلدهم بعد سنوات من النزاع العنif الدامي؟

فلا يمكن أن تنجح محادثات السلام وسبل التفاوض في ظل حرمان عائلات الضحايا من معرفة مصير المعتقلين والمفقودين منهم، وفي ظل غياب إجراءات بناء الثقة التي ومن دون التطرق إلى قضية الاعتقال والإخفاء القسري باعتبارها مسائل ذات أولوية قصوى .

إن الوصول إلى عدالة شاملة تلبّي احتياجات وتطبعات الناجين والناجيات والضحايا وأفراد أسرهم هي عملية طويلة الأمد ستشمل مراحل تراكمية ، كل هذه المراحل ضرورية، لكننا، بصفتنا ضحايا،

إلى الفقر والجوع والفساد ونهب الموارد الطبيعية وغير ذلك، بحيث يعكس ذلك ميل مجال العدالة الانتقالية إلى التركيز على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية أكثر من التركيز على المظالم الاجتماعية الاقتصادية، نتيجة لذلك، يرى الكثيرون أن العدالة الانتقالية فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن معاييرها.

وسنجد أيضاً أن المؤسسات السياسية والقضائية وأجهزة الأمن .. وغيرها ستشارك في دعم العدالة الانتقالية حينما تكون تلك المؤسسات متورطة في الجرائم والمظالم التي تدعى السعي لمعالجتها ، وبالتالي فإنها سترتهم إلى الأخذ بكشف جزء من الحقيقة في تقارير لجان كشف الحقيقة (إذا ما تم تشكيلها) وتغض النظر عن كثير من الحقائق للحفاظ على تواجدها بنفس الشخص و الأفراد .

وسينطبق هذا الأمر على بعض منظمات المجتمع المدني التي فرختها الأحزاب السياسية وأطراف النزاع وبعض الشخصيات الاجتماعية (رجال ونساء) والناشطين/ الناشطات يدافعون / يدافعن عن قضايا مشتركة تتمثل في تصفية حسابات الماضي وبالتالي ستختزل آليات العدالة الانتقالية على النحو الذي يحافظ على وجودها أو تحول نضالها نحو المصالحة الوطنية فقط ، متناسية ومهمشة بأن هناك حقوق للضحايا ، وإن هناك انتهاكات حدثت ستتفاقم المعاناة إذا تحولت إلى قضايا ثأر وإنقسام .

والإصلاح المؤسسي على أنها حزمة العدالة الانتقالية المثالية ، وكثيراً ما تُقدم هذه الأهداف إلى جانب برامج طموحة أخرى لإرساء الديمقراطية والمساعدة الاقتصادية ، وفجأة نجد البعض يتحدث عن مصالحة وطنية تسقى العدالة الانتقالية دون وضع الضمانات بعدم العودة إلى حكم سلطي إستبدادي في ثوب جديد .

فإذا كان لابد من مصالحة وطنية ، فمن الضروري بالمقابل التخطيط لمسار عملية المرحلة الانتقالية للقيام ببعض الاصلاحات والتعويضات أو حتى المسائلة والمحاسبة من حزمة العدالة الانتقالية ، تسهل فيما بعد البدء بمصالحة وطنية نحو إتفاق سلام شامل تتضمنه عدالة إنتقالية ، فمن غير المقبول والمعقول أن تعطي أطراف النزاع والأطراف السياسية الأولوية للاستقرار في عملية المصالحة الوطنية على حساب الضحايا في مجتمع سيكون خارجاً حديثاً من نزاع عنيف يتوقع وجود عدالة إنتقالية ، مالم فأنه سيحقق عدالة انتقامية سريعة . ولذلك لابد أن يتوكى الحذر في المرحلة الانتقالية بـالا يتم الوصول إلى السلام عن طريق المصالحة الوطنية وحدها دون البدء بتصميم آليات العدالة الانتقالية ، حتى وإن طلب الأمر تطبيقها قبل توقيع إتفاق السلام .

كما ينبغي الا يغيب عن أذهاننا أيضاً أن تواجه العدالة الانتقالية تحديات في معالجة الصراعات المتعددة والتي تعود جذورها

عادة ما يُنظر كمحتوى أكاديمي مرتبط بالمناقشات عن آليات العدالة الانتقالية فقط ، وبالتالي نرى كثيراً من الأطراف لا تولي الأمر أهمية -بقصد أو من دون قصد- وتُبقي التركيز على المساءلة القضائية بشكلها المتمثل في إجراءات المحاكم وما ينبع عنها من أحكام بحق من ثبتت إدانته .

لكن الحقيقة أن حق الضحايا وعائلاتهم بالانتصاف الفعال (العدالة وجبرضرر بمكوناته، والحق في معرفة الحقيقة) قضية لاقبل التأجيل ، وليس متربطة حصرًا وشرطًا بمفهوم العدالة الانتقالية ، بل هو جوهر “العدالة” بمفهومها العام الذي يطالب به اليمنيون، وبدونه يُوضع الضحايا والعائلات ومستقبل اليمن كاملاً أمام سؤال: هل يتلخص مطلب “العدالة” لليمنيين في وضع المجرمين وراء القضبان فحسب ؟ لا لأن مسار جبرضرر بمكوناته مرتبط بتحمل “الدولة” مسؤوليتها الفورية تجاه الانتهاكات .

يحتاج اليمنيون إلى حوار منهجي وعمق بخصوص مفاهيم العدالة الانتقالية هذا الحوار يجب أن ينطلق من تصورات الضحايا والعائلات ، وإلا فسنبقى في دائرة الفردانية ووجهات النظر الشخصية أو ”المنظماتية“ بأحسن الأحوال.

لابد ان تكون العدالة الانتقالية في اليمن بدلًا لعدالة المنتصر، فقد علمنا التاريخ أن محاكم ما بعد الحرب هي مجرد تمثيليات يعاقب فيها الفائزون الخاسرون على

فالعدالة الانتقالية إذا توفر إطاراً لتلبية احتياجات الضحايا والمساعدة في تقليص «فجوة العدالة» - أي الإخفاق في توفير العدالة للأشخاص والمجتمع خارج حماية القانون - في هذه الظروف الاستثنائية .

ولتحقيق العدالة محاسبة الجناة هو المدخل الأساسي لتحقيق المصالحة و السلام و بدون ذلك لا يمكن ضمان عدم حدوث انفجارات جديدة وبشكل اخر .

وأكرر أن المشكلة التي سيواجهها اليمنيون أن صناع الحل السياسي -وهم بطبيعة الحال أطراف النزاع أو ممثلون عنهم- لن يكون لهم مصلحة بإقرار قضية المساءلة كجزء من برنامج العدالة الانتقالية ضمن أي اتفاق سياسي يرمونه، لكونها، غالباً، تتضمن شخصيات ورموزاً منهم، وسيستغلون الامتداد الزمني الطويل لهذا النزاع مع ما يحمله ذلك من مزيد تداعيات مجتمعية كارثية للمقايسة بين (السلام وإعادة الإعمار) على المساءلة

والمحاسبة ، وسيكون على القوى المجتمعية المدنية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات الضحايا والمنظمات الحقوقية، العمل معًا بدأب مواجهة ذلك، ورفض تلك المقايسة، ذلك لأن سلامًا بلا عدالة يبقى سلامًا هشًا وعرضة للاهتزاز والفشل، ما لم يتأسس على أرض صلبة قوام صلابتها العدل وإنصاف الضحايا .

وهذا لا يعني عدم اللجوء إلى مفهوم آلية جبرضرر وضمانات عدم التكرار التي

إذا سعى المجتمع اليمني سعيًاً فعلياً إلى التماس العدالة في شأن تلك الإنتهاكات. وأن العدالة الانتقالية يمكن أن تعزز الثقة ب المؤسسات وبين الأفراد والمجموعات، وأن ترسخ سيادة القانون والوصول إلى العدالة، وأن تساعد على تحويل أوجه اللامساواة بين الجنسين، وأن تحد من اللامساواة والتهميش والفساد، وعلينا بان ندرك ان العدالة الانتقالية ليست مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمعالجة أزمة عابرة، إنها مسار متكامل ذو أبعاد متعددة، سياسية واجتماعية وفكريّة، يظهر بأشكال قانونية وقضائية وإدارية متعددة. ولكل بلد مرّ بأطوار من النزاعات خلفت جراحًا وتمزقات في بنية المجتمع وفي نفسيات المواطنين، مسارات خاص يتنااسب مع واقعه. صحيح أن الخطوط العريضة تتتشابه، لكن الجزيئات هي التي تخلق الفروق الواضحة في مقاييس النجاح والفشل، وهي التي تعطي كل تجربة علاماتها الفارقة. ولذلك تُعدّ المصالحة والعدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من التأسيس لسلام مستدام طويل الأجل وإعادة بناء حياة الناس .

.....
* محامية ومستشار قانونية، ومدافعة عن حقوق الإنسان.

الأضرار والمعاناة التي سببها الحرب . والعدالة الانتقالية تقوم بدلاً عن ذلك بإحقاق الحق لكل الضحايا الذين قُتلوا واعتقلوا وجُرحوا في سياق أحداث كثيرة ونزاعات في اليمن ، ومعهم أيضًا الجنود وضباط الأمن الذين أجبروا على المشاركة في قمع الشعب وإرتكاب المجازر ضده . وننوه ان جميع الاليات للعدالة الانتقالية، ربما لاتتناسب جميعها اليمن ، لذلك لابد من إبتكار مقترن آليات في نظام الحكومة الانتقالية الجديدة التي ستتشكل في مرحلة ما، و يجب مراعاة خطوات تنفيذ العدالة الانتقالية التي ستشمل جوانب اخرى من بينها جوانب معنوية كالاعتراف للضحايا و التمهيد للمصالحات مع تقديم اعتذار سياسي منهجي .

ولابد من الاشارة إلى مساهمات العدالة الانتقالية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والشمول، والأهداف ذات الصلة المتعلقة بنوع الجنس واللامساواة (مقاصد هدف التنمية المستدامة 16 +).

خلف هذا الطرح حجةً أساسية مفادها أنه في سياقات الإنتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، سيكون من الأيسر تحقيق السلام والتنمية المستدامين

دور القانون في إرساء الاستقرار والسلام

القانون ظاهرة اجتماعية فلا قانون بلا مجتمع ولا مجتمع بغير قانون. والفرد المنعزل فرض نظري بعيد عن الواقع، وقواعد القانون لا تنظم إلا العلاقات التي تنشأ بين الناس فلا قيام للمجتمع دون قواعد تتولى تنظيم شئونه.

ولما كان الأمر على هذا النحو، كان لزاماً على كل فرد أن يتخلّى عن جزء من حرية ورغباته لكي لا يتعارض مع رغبات وحاجات الآخرين، وبهدف تحقيق هذا الانسجام والتنظيم يلزم بالضرورة وجود قانون وإلا فإن المجتمع تعمّ فيه الفوضى وينعدم فيه التنظيم والأمن، وإذا خرج الأفراد عن قواعد القانون قضاة السلطة العامة الجزاء على من خالفها ولو بالقوءة عند الاقتضاء.

ويمكن القول، أن القانون هو إحدى المؤسسات الجوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية، ولو لواه لأصبح الإنسان مخلوقاً مختلفاً جداً عما هو عليه. فرغبات الإنسان واحتياجاته لا تقف عند حد، وهو لا يقتنع بما تحت يديه مهماً عظيم.

د. يحيى قاسم سهل *

توفير أسباب بقاء المجتمع ورقيه.
وترتبط وظيفة القانون بالأهداف التي
تسعى القاعدة القانونية إلى تحقيقها، وهذه
يمكن تحديدها على النحو الآتي:

- 1 - حماية حريات الأفراد، وصيانة حقوقهم ومصالحهم الشخصية كالحق في التملك وحق الإنسان في الحياة وفي سلامته بدنه وحق الترشح والانتخاب وغيرها..

وظيفة القانون:

إن وظيفة القانون الأساسية هي تنظيم المجتمع تنظيماً من شأنه التوفيق بين مصالح الأفراد وحرياتهم وبين الصالح العام للجماعة بما يحقق الخير العام من أجل

الجزاء، فجزاء القانون مادي وضعی يكفل احترام تلك القواعد، ولو اقتضى الأمر الالتجاء إلى المحاكم واستعمال القوة الجبرية التي بيد السلطة العامة.

ومن نافل القول، أن الرباط وثيقاً حتماً بين مختلف هذه القواعد (القانونية وغيرها) إذ جماعها تستلزم العدل وأحكام القانون الطبيعي من جهة، وهدفها جماعاً كذلك خير المجتمع وسعادته.. غير أن التلازم غير حتمي بين القانون وغيره من القواعد ولذلك أمكن على سبيل الاستثناء – أن تتعارض أحكام القانون مع أحكام الدين أو الأخلاق، مثل ذلك تنظيم القانون للبغاء الرسمي، حيث يأبى الدين ذلك والأخلاق.

غير أن القاضي ملزماً في مثل هذه الحالات بتطبيق القانون، وتنصب المسئولية الدينية والأخلاقية على المشرع الذي ابتعد القانون اللاديني والأخلاقي(1).

وتعد ظاهرة التغيير الاجتماعي السريع من أبرز الظواهر التي تحفل بها المجتمعات في الوقت الحاضر، كما أصبح استخدام القانون في إحداث التغييرات الاجتماعية إحدى سمات المجتمعات الحديثة(2). ومع التسليم بضرورة أن يرتبط القانون بالواقع الاجتماعي بحيث يكون معبراً عنه، إلا أن دور القانون لا يقتصر في الحقيقة على الحفاظ على هذا الواقع، بل ينبغي أن يمتد إلى ما هو أشمل ليس لهم في التطوير وفي خلق العوامل الازمة لحدوث هذا التغيير الاجتماعي.

ويجب النظر إلى دور القانون في التغيير الاجتماعي، والعكس، أي تأثير التغييرات الاجتماعية في القانون، من خلال التمييز بين ما أطلق عليه الجوانب المباشرة وغير المباشرة

2 - حفظ كيان المجتمع بإقرار النظم فيه وكفالة تحقيق المصلحة العامة.

3 - يهدف القانون إلى تحقيق العدل بين أفراد المجتمع من خلال المساواة أمام القانون.

والمساواة هي جوهر العدل، والعدالة كما قال فلاسفة الإغريق هي (إرادة دائبة لوضع كل إنسان في المركز المناسب وإعطاء كل ذي حق حقه).

ونخلص مما تقدم إلى القول، بأن وظيفة القانون في المجتمع كبيرة ومتعددة وضرورية فللقانون وظيفة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية وسياسية وهي تتعدد بحسب فلسفة المشرع التي يتبعها والتي تعكس كالمراة في النصوص القانونية.

قواعد الدين والأخلاق تكمل مهمة

القانون في ضبط حياة المجتمع:

لا يعني الربط الحتمي بين القانون والمجتمع أن القانون يحتكر مهمة تنظيم السلوك وحكم الروابط كافة في المجتمع، فالقانون يقف فقط عند تنظيم علاقات الإنسان مع غيره من الناس (ولا يتجاوز ذلك إلى علاقة الإنسان بربه أو إلى علاقته بنفسه أو بضميره).

ودون ذلك لا شك، لا تغطي القواعد القانونية كل صور علاقة الإنسان بغيره من الناس في المجتمع وإنما تحكم قدرًا منها فقط، وبناء على ذلك نجد – من وراء القانون – قواعد الدين والأخلاق وأصول المعاملات التي تحكم سائر العلاقات التي لم يتناولها القانون، ولكن بأسلوب يختلف عن أسلوب القانون من حيث

في تغيير المجتمع، كما حصل في تركيا حيث استفادت من القوانين الأوروبية. وكذلك الحال بالنسبة لجهود القوى الاستعمارية وهي تسعى لنشر قوانينها وفرضها في المناطق الخاضعة لاستعمارها. قد كانت مدفوعة بالرغبة القوية في إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية في هذه المناطق بما ينسجم مع أهدافها وتحقيق مصالحها⁽⁴⁾، كما هو الحال في مستعمرة عدن ومحمياتها⁽⁵⁾.

وأيا كان الأمر فقد قاد هذا إلى (التحول من حالة الرعية إلى حالة اكتساب الجنسية التي تتضمن بدورها حق المواطنة في دولة) على الرغم من الانتماء إلى دولة كعلاقة حقوق وواجبات يعد من الأمور المكتسبة والهينية في الوعي الاجتماعي وفي السلوك السياسي؛ أي الثقافة المعيشية⁽⁶⁾.

ويتجلى هذا الموقف في الصراع بين القوانين الحديثة التي أدخلها الأتراك (العثمانيون) وبين الشريعة الإسلامية حيث نظر الكثير من الناس إلى القوانين التي صدرت من الباب العالي في تلك المرحلة على أنها تشكيك للشريعة الإسلامية وغزو أوروبـا للديار الإسلامية ولكن انسحاب الأتراك من اليمن 1818م قد حسم الصراع لصالح استمرار النظام التشرعي والقضائي التقليدي حيث تم على إثر ذلك الانسحاب إلغاء جميع التشريعات التي استحدثها الأتراك⁽⁸⁾. باستثناء القوانين المتعلقة بالجانب المالي كالضرائب وجبة الزكاة وأجهزة الاتصال، التي كانت ضرورية لبسـط نفوذه وجمع المال اللازم لتسـير أمور الحكم واستمرار العمل بالمطبوعات العثمانية في الأجهزة المالية والإدارية حتى عام 1948م عندما زارها نـزية مؤيد العظم⁽⁹⁾.

في دور القانون ووظيفته. ويتجلى الدور غير المباشر مثلاً عند إصدار قانون يتعلـق بنظام التعليم الإجباري من شأنه أن يقوم بدور حـيوي غير مباشر في إحداث التغيير، وذلك بـتمكـينه ودعمـه النـظم التعليمية والتـربية التي تـهـضـ بـدورـ مباشرـ فيـ هـذـا التـغيـيرـ.

وكذلك القانون الذي يـشرعـ لـتنظيمـ الزـواـجـ لهـ تـأـثيرـاتـ مـباـشـرةـ فيـ التـغـيـيرـ الـاجـتمـاعـيـ كـوـنهـ يـهـدـفـ إـلـىـ إـحـدـاثـ تـغـيـيرـاتـ فيـ أـنـماـطـ السـلـوكـ المـهمـةـ.

والقانون بـوصـفةـ ظـاهـرـةـ اـجـتمـاعـيـ - كـمـاـ سـلـفـ القـوـلـ - فـأـنـهـ يـتأـثـرـ بـعـوـامـلـ اـجـتمـاعـيـةـ متـعـدـدـةـ مـثـلـ تـكـوـينـ المـجـتمـعـ وـنظـامـهـ السـيـاسـيـ والـظـرـوفـ الـاقـتصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ...ـإـلـخـ.

والملاحظ أنه في الأصل يكون التأثير متبادلاً بين القانون والظواهر المختلفة... وهذا هو الموضوع الذي يدرسـه علم حـديثـ نـسـبـياـ هو علم الاجتماع القانوني Sociology of Law وهو علم يـحاـوـلـ التـعـرـفـ عـلـىـ طـبـيـعـةـ الـصـلـةـ الـوـثـيقـةـ بيـنـهـ وـبـيـنـ المـجـتمـعـ وـالـقـاـفـافـ بـصـفـةـ خـاصـةـ⁽³⁾.

القانون والتـغيـيرـ الـاجـتمـاعـيـ:

قبل الحديث عن التـغيـيرـ الـاجـتمـاعـيـ، يجب التـأـكـيدـ عـلـىـ ضـرـورةـ التـنـمـيـةـ الـاقـتصـاديـةـ وـتـوفـيرـ خـدـمـاتـ التـعـلـيمـ وـالـصـحـةـ وـكـلـ ماـ يـرـتـبطـ بـحـيـاةـ الإنسـانـ، لماـ ذـلـكـ منـ أهمـيـةـ فيـ تـطـورـ المـجـتمـعـ وـاستـقرـارـهـ.

وإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ فـإـنـ القـاـنـونـ مـثـلـ سـائـرـ الـظـواـهـرـ الـاجـتمـاعـيـةـ يـتأـثـرـ بـعـوـامـلـ اـجـتمـاعـيـةـ متـعـدـدـةـ مـثـلـ تـكـوـينـ المـجـتمـعـ وـنظـامـهـ السـيـاسـيـ والـدـينـ وـالـظـرـوفـ الـاقـتصـاديـةـ...ـإـلـخـ.

هـذـاـ،ـ وـتـوـضـحـ التـجـربـةـ التـارـيـخـيـةـ أـثـرـ القـوـانـينـ

خاتمة:

وفي الأخير، يجب التأكيد على دور الدولة في التوفيق بين حماية الأمن القومي في مواجهة الإرهاب والتمكن لحقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال تسريع معدلات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتحسين جودة الخدمات الرئيسية المقدمة للمواطن من صحة، وتعليم، ونقل، ومواصلات، ومشروعات تنمية عملاقة، تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، وفرض سيادة القانون دون تمييز، وإعلاه المواطنة، وإصلاح وتجديد الخطاب الديني، ومكافحة الفساد، وكل ذلك دون إغفال أن الهدف الرئيس لكل ما سبق هو مكافحة الإرهاب، على أساس أن تحقيق هذا الهدف يعد الضمانة الحقيقية لمجاهدة التطرف ومكافحة الإرهاب.

وتأسيساً لما سبق، تتحقق دولة القانون ويعمل الاستقرار والسلام

وفي نفس الفترة أي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي شهدت عدن حركة تشريعية بعد انفصالها عن الهند وارتباطها بالباطل الملكي في لندن مباشرة ظهرت المجموعة التشريعية المعروفة بقوانين عدن 1945م، 1955م. وكذلك الحال في المحاكمات التي أصدرت دساتير كدستور لحج ودستور دثنية وتأسيس مجلس الدولة 24 مارس 1940م في القعيطي ومجلس الدول في السلطة الفضليه 19 أكتوبر 1947م.

وبحسب كتاب النظام القانوني والقضائي وكتاب المجتمع المدني في عدن، فقد طبقت عدن المستعمرة 346 قانون هندي، وبعد انفصالها عن الهند شرعت في عدن ما بين عام 1937 - 1945م قرابة (255) قانون وفي القعيطي 52 قانون والفضلي 47 قانون والثيري 11 قانون وفي دثنية إلى جانب الدستور قانون الانتخابات لعام 1865م.

* استاذ القانون كلية الحقوق جامعة عدن.

الهوامش :

- (1) انظر، عثمان خليل عثمان، القانون والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، المجلد الرابع، العدد الثالث، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1973ص.8
- (2) انظر محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني ، ص221، 221، 267
- (3) انظر، محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني ص 67
- (4) انظر محمود أبو زيد علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق ص 230
- (5) يحيى قاسم سهل. النظام.
- (6) وجيه كوثاني، الهوية والمواطنة والدولة، التسامح، عُمان، العدد 29 شتاء 2009ص.16
- (7) رشاد العليمي، التقليد والحداثة في النظام القانوني اليمني. مطابع الشروق، القاهرة، ص 127
- (8) ذكر ذلك العليمي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والشراكة المجتمعية في اليمن

في سبيل التعرف الممكن على وضع اليمن الراهن وفهم واستشراف دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في ظل ما يشهده من نزاع مسلح وأزمة سياسية خطيرة تأتي حاجتنا الماسة لاقباع رؤية منهجية عقلانية تسهلهم منظور الوعي النقدي الانعكاسي، بمعنى النظر إلى الموضوع ومقاربته من مسافة كافية للرؤية وذلك لا يتحقق إلا بإحداث قطيعة بين ذاتنا ورغباتها وأهواها وموضوع البحث المستهدف والأمر كذلك فإن رؤية متبصرة للأزمة اليمنية الراهنة، تستلزم الابتعاد عن التبسيط والصيغ السهلة والاكليشات الجاهزة، والتعرifات الشائعة، والأحكام المسماة والأراء المتسرعة فضلاً عن حسن النوايا أو التعصب الأعمى فالانفعالات والشهوات لا تفسر شيئاً على الإطلاق بل تزيد الطين ضغطاً على أبالة! فإذا ما عرفنا الأخطاء تعلمنا منها، وإذا ما عرفنا الأسباب الحقيقة التي أفضت بنا إلى ما نحن فيه من حال ومال يمكننا إن نتمكن من تجاوز وضعنا المنذور على أشد وأوخر العواقب والمخاطر. وكلما كانت صياغتنا للأسئلة المتصلة بالمشكلة صياغة دقيقة وواضحة كلما أنجزنا نصف المهمة.

أ. د. قاسم عبده المحبشي

بنوية معقدة؛ إذ رغم مرور ستة عقود على الثورتين؛ ثورة 26 سبتمبر 1962م ضد الحكم الإمامي في صنعاء عاصمة الشمال وثورة 14 أكتوبر 1967م ضد الاستعمار البريطاني في عدن عاصمة الجنوب وإعلان الجمهوريتين؛ الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء وجمهورية اليمن الجنوبيّة الشعبية في عدن ومسيرتهما المضطربة

أولاً: أزمة اليمن وال الحاجة إلى الشراكة المجتمعية

يعيش اليمن منذ أكثر من نصف قرن، أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية

2015م وما تلاه من مشاورات ولقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة في مسقط وجده وعمان وغيرها، جميعها باءت بالفشل. في ظل استمرار أعمال النزاعات المسلحة على مدى ستة سنوات متواصلة، تسببت في موت عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين أغلبهم من النساء والأطفال، عن طرق القتل المباشر، وبحسب (مكتب المفوض السامي للأممي لحقوق الإنسان)، بلغ عدد القتلى من بداية العاصفة إلى 10 أكتوبر 2016م (4125) مدنياً على الأقل، وعدد الجرحى (7207)، أصيب أغلبهم في غارات التحالف الجوية. وربما تضاعف عدد ضحايا القصف الجوي اليوم ثلاثة مرات، فضلاً عن ضحايا المعارك المشتعلة بين الأطراف المتنازعة في جبهات القتال على عموم الأراضي اليمنية جنوباً وشمالاً ناهيك عن ضحايا الفقر والجوع والعطش والإمراض والأوبئة والنزوح والاختطاف والإرهاب. إذ تشير التقارير الميدانية إلى أن النزاعسلح في اليمن منذ اندلاعه في مارس 2015، قد أُجبر أكثر من 11% من سكان اليمن، أي حوالي 3 مليون شخص، على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان. وقد أشار تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادر يوم الاثنين الموافق 18 سبتمبر 2017 أن هناك 2 مليون نازح داخلياً في اليمن ومليون نازح عائد وأن الكثير من النازحين داخلياً يفكرون، نظراً لاستمرار تدهور الأوضاع في البلاد، في

حتى إعلان مشروع الوحدة الاندماجية في 22 مايو 1990م في إطار كيان سياسي جديد هو (الجمهورية اليمنية) وما تلاها من أزمة وحرب أهلية في صيف 1994م ومن ثم انتفاضة الحراك الإسلامي الجنوبي التي تصاعدت منذ 2007م وحركة الشباب المؤمن (أنصار الله) في صعدة وما تلاها من الحروب المستمرة في شمال اليمن وقيام انتفاضة شباب التغيير في فبراير 2011م والمبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة مروراً بتصعيد الحركة الحوثية كقوة عسكرية وتحالفها مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وانقلابهما على الرئيس عبدربه منصور هادي والشرعية التوافقية وإعلانها البيان الدستوري في 6 فبراير 2015 ووضع الرئيس الشرعي تحت الإقامة الجبرية وهروبه إلى عدن ونشوب الحرب الطائفية الأخيرة ودخول القوى الانقلابية إلى عدن في 25 مارس 2015 وببداية عاصفة الحزم من تحالف الدول العربية في 26 مارس 2015م، وإعلان عدن عاصمة مؤقتة للشرعية، وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي والجمعية الوطنية، وتفكك تحالف طرف الحرب في صنعاء ومقتل الرئيس المستقيل علي عبدالله صالح بتاريخ 12/4/2017 وأزمة حكومة الشرعية في إدارة المناطق المحروقة، وما صاحبها من نزاع عنيف في عدن مؤخراً. ومفاوضات السلام برعاية عربية في الكويت، ومؤتمر جنيف 16 يونيو

والطائفية لاسيما في الشمال ولأن اليمن بلد فقير وإمكاناته محدودة جداً فإن الحصول على الثروة قد تطلب أن يقوم على قهر وسلب الفئات المنتجة وحرمان الفئات الضعيفة والمهمشة، وبهذا أصبحت (السلطة) تسلطية عنيفة تستخدم أداة للقهر والظلم والحرمان وبؤرة للصراع الدائم غير أن بناء وتأسيس الدول لا يقوم ولا يدوم إلا على أساس الشراكة المجتمعية التي تقوم على قوة الحق؛ حق كل مواطن في أرضه ووطنه بغض النظر عن مواقفه واتجاهاته السياسية والأيديولوجية، والدين لله والوطن للجميع! وسبب خراب اليمن يكمن في أن النخب السياسية الغبية جعلت من حق القوة قاعدتها الأساسية، إذ أن كل من استولى على السلطة أقصى الآخرين منذ ١٩٦٢ في صنعاء وعدن بحسب متفاوتة العنف والقسوة إلى أن جاء من يقصي جميع الإقصائيين، جاء من غياب التأريخ وأعلن نفسه مالك اليمن وما عليها تحت راية طائفية من خارج التاريخ.. اسمها (أنصار الله) والحق اللهي والبطنيين والمسيرة القرآنية. يعني حوالي 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ما يقرب من 10 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويحتاج حوالي مليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، من بينهم 360 ألفاً معرضون لخطر الموت في حال عدم تلقي العلاج.

العودة إلى مناطقهم التي لا تزال تشهد ظروفاً أمنية واجتماعية واقتصادية صعبة، ويشير التقرير إلى أن 84% من النازحين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية، كما يسلط التقرير الضوء على أن 40% من النازحين ينوون الرجوع إلى المناطق التي فروا منها نتيجة عدم حصولهم على الدخل والخدمات الأساسية في مناطق النزوح وهو السبب الأساسي الذي يدفع النازحين داخلياً إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية.

فكيف يمكن لليمن أن يخرج من الأزمة؟ وما هو دور المجتمع المدني في تجاوزها؟

في سياق ذلك يمكن لنا اعتماد المنهج التاريخي النقدي العقلاني بالاستفادة من الأدوات والطرائق المنهجية الأخرى؛ الوصف والتحليل والتغذية الراجعة.

ثانياً: الندرة والصراع العنيف على الثروة والسلطة.

المتابع للتاريخ اليمني سوف يجد أن الصراع على السلطة والثروة قد شكل العامل الأساسي في الصراع بين العصبيات والقوى التقليدية المتنازعة على الاستئثار بعناصر وأدوات القوة ، السلطة والحكم والثروة والأرض والعقيدة والهوية وكل فرص العيش الممكنة، وفي سياق ذلك المحور الملتهب للعصبية بمعناه الخلدوني كان وما زال يجري توظيف الدين

متصارعة وهذا ما يظهر بقوة في مقدمة ابن خلدون وفي أعمال نيكولا ميكافيلي، الذي كان أول من حدد تقديرهما اي «العنف والسلطة» باكبر قدر ممكن من الدقة لا سيما في كتابه الشهير الأمير انجليل السياسية الحديثة إذ أن تقدير كمية العنف والسلطة هو ما يؤسس في نظره السياسة والمجال السياسي المستقل بقوانينه الخاصة ويتعلق الأمر هنا بمقدار ما تحتاجه السلطة السياسية من العنف للحفاظ على السياسية، دون الخطأ في تقديره لأن الإفراط في مقدار العنف يلغى السلطة فعلاً وبهدد السياسة والنظام السياسي بالتفكك والاضمحلال وبالزوال ، وهذا هو معنى العبارة (لا تدوم الدول إلا بعد صحيح وأمن راسخ وأمل فسيح) بحسب الماوردي، الإحكام السلطانية . إن السلطة يجب لإظهارها مظهراً من يستخدم العنف العاري بل بمظاهر القوة القائمة بدقة على الحق وهذا هو ما قصده ماكس فيبر، بالشرعية العقلانية للسلطة السياسية او «بالعنف المشروع» حتى في الحالات الصعبة لا تستطيع السلطة في أية حالة ان تستسلم للعنف العاري بل لا يجوز لها ذلك أبداً حتى لو امتلكت القدرة والاستطاعة على استخدام العنف المفرط الاعتباطي وغير المبرر وإلا فإنها ستنتهي ذاتها كسلطة سياسية وتفقد مشروعيتها العقلانية العامة ، لهذا فالعنف ترياق مسموم بالنسبة للسياسة - حسب

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة إن نقص التمويل أدى إلى شل العمليات الإنسانية في البلاد. فقد تم بالفعل تقليص أو إيقاف 16 من برامج الأمم المتحدة الرئيسية البالغ عددها 41، مشيراً إلى إمكانية إغلاق 26 برنامجاً آخر أو تقليل الخدمات، بحلول نهاية العام الحالي، ما لم يتتوفر توقيل إضافي.

وبين العنف والسلطة علاقة جدلية تفاعلية تبادلية ؛ فهما منفصلان ومتصلان في آن واحد بحيث تتأسس الثانية على توقف الأول والعنف هو أولاً قبل - سياسي لأنه يشير إلى الوضعية التي تسبق ظهور سلطة سياسية ما، تلك هي المشكلة التي استقطبت اهتمام كل من هوبز وروسو وكلاستر، وهو - العنف - ثانياً ضد - سياسي لأنه ينذر بدون توقف باهيار - النظام السياسي وهو أخيراً ما بعد - سياسي لأنه يبعد السياسية عن السلطة وينقل مركز القوة والنفوذ إلى دوائر أخرى خارج المجال السياسي وقواعد لعبته اذ تأخذ صور شتى ؛ اقتصادية وتقنوية وبربرية وفوضوية تجعل تحقق المواطن والمواطننة في المجتمع امراً مستحيلاً. ورغم هذا التعارض بين السلطة السياسية والعنف من حيث الماهية، فإن العنف يجد نفسه تجريبياً مقتناً دائماً بالسلطة ومتداخلاً معها اذ يشغل مكانة داخلها، وداخل السياسة بما هي علاقات قوى تنافسية واستراتيجيات مصالح

والإجبار هو سلطة وليس سلطة حقيقة إذ لا تكون المبادئ (المداخل والمخارج) مسببة من طرف أولئك الذين يخضعون له إيمان المحكومين به فضلاً عن ذلك فهو لا يتتوفر على دعامة إيديولوجية سوى إرادة المستبد الحسنة أو السيئة ومثلكما أكد افلاطون بأن المستبد بوصفه سجين عام باطني لا يستطيع السيطرة عليه يعيش مفتوناً باضطراب رغباته واهوائه الخاصة به، اذ ان الاستبداد شكل سياسي يوجه فيه العنف الباطني للمستبد السلطة ويحيلها الى تسلط ، وهكذا نتعرف في هذا التحليل على أحد اوجه «البدون- اساس» الذي اشار اليه هيدجر في كتابه (مبدأ العلة) فالقوى الاستبدادية لا تعرف لماذا ولا بواسطة ماذا هي جائرة انها هي نفسها تسقط اولاً ضحية هذا الجور قبل ان تصير استبدادية، انها لا تعلم بتاتاً بأن العنف «بدون لماذا» «بدون علة» «بدون- اساس» يستحيل تبريره بل ينكشف بعده باطل وجور لا يجب السكوت عليه .

إن السلطة التي تتخذ من العنف الخيار الوحيد في حل مشكلاتها وأزماتها تعمل على تقويض ذاتها وتهديد حياة مجتمعها، اذ يستحيل تبرير مشروعية العنف في كل الحالات، فاذا لم يكن العنف استثناء تستدعيه ضرورة قاهرة وفي لحظة مباغتة للحفاظ على حياة الناس ومصالحهم وتأمين سعادتهم ومستقبلهم ضد اي تهديد خارجي مؤكد، فإن السياسة والسلطة

أفلاطون- «فارموكان» فيه الداء والدواء، إذ إن كل عنف باعتباره ملجاً للضعف وليس للقوى يكشف عن ضعف (عن مرض ما) عن خلل خطير في الجسم السياسي. كما إن اللجوء غير الملائم إلى العنف يدخل السلطة مرة أخرى في وضعية (حرب الجميع ضد الجميع السابقة على إقامة السلطة السياسية) حسب هوبز تلك الحالة التي تتساوى فيها كل الكيانات بالقوة والأهلية وتضييع فيها الشرعية والحق الشرعي وهكذا يتحول العنف جهاز السلطة المبني على أساس الحق إلى جهاز للعنف والقوة والقمع والقهر ، جهازاً يدخل في حرب مع أجهزة أخرى للعنف ويلغي وضع تعاليه السياسي بوصفه سلطة على كل ما يقف في وجهها ومن ثم تقويض مشروعية قوتها وشرعية وجودها.. ان العنف الذي تلجأ إليه السلطة يظل دوماً محفوفاً بالمخاطر مثلاً هو الشأن بالنسبة للعنف الذي يهاجمها. وترى كل من الأمريكية حنة ارندت وكلود لوفور بأن العنف يفضي إلى اختفاء السياسة في الأنظمة الشمولية ، وإحلال العنف قوة سلطانية وحيدة محل السلطة السياسية يسيران بنفس الوريرة ويتلازمان بحيث ان حضور احدهما يعني غياب الآخر لأن حلول العنف محل السلطة جعل هذه الأخيرة ضائعة المعالم وغير متعرف عليها وعلى شرعيتها السياسية ، وبذلك كان الطغيان والاستبداد اللذان يستندان على قوة العنف والقهر

استخدام المنتجات النباتية والحيوانية لسد حاجاته اليومية من الغذاء والملبس والبناء وغيرها من الاستخدامات المختلفة والتي لا زالت تمارس حتى اليوم ، يقدم الجدول (3) (أمثلة لقائمة السلع والخدمات التي تقدمها أربعة نظم بيئية متوفرة في اليمن. وشهدت اليمن خمس حضارات متزامنة (حمير وحضرموت ومعين وريдан) وقببان وأوسان وسبا) وفي اليمن خمسة مراكز ثقافية تليدة هي (حضرموت وزبيد وعدن وصنعاء وتعز) وفي اليمن خمسة الألوان غنائية هي (اللون الصناعي واللون البحري واللون الحضرمي واللون اليافعي والألوان التهامي) وفي اليمن أنماط متعددة من الفن المعماري الفريد في العالم منها النمط اليافعي والنمط الحضرمي والنمط الصناعي ، وفي اليمن أساليب متنوعة من الفنون الشعبية والأزياء والأطعمة واللهجات والحكم والأمثال الشعبية وتمثل الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية والصناعية الصغيرة في اليمن رافداً حيوياً للشعب اليمني ، منها: الفخار، البخور، الزباد، الحصير، الجنابي، آلات العزف، المشغولات الفضية، والعقيق اليمني، والمشغولات الجلدية، والنسيج، والنحت على الخشب الذي يتضمن زخرفة، ونحو اللوحات، والأبواب، والشبابيك الخشبية، والكراسي، وبعض الطاولات بتصميمات يمنية ذات طابع تراثي وتاريخي ومعماري أصيل، وعمل الجصيات، غيرها هذا

السياسية تضع نفسها على شفير الهاوية و«حينما يكون الحصان على شفا الهاوية، فلا يجدي شد اللجام لا يقاومه! أليس هذا هو الحال الذي بلغته تسلطية قوى الهيمنة التقليدية الشمالية والجنوبية التي حولت مشروع (الوحدة الوطنية) إلى جريمة حرب شاملة متناسلة)

تعد اليمن من أكثر الدول كثافة بالسكان في شبه الجزيرة العربية وبمعدل نمو سنوي يبلغ 5.3 ، وفي حالة بقاء معدل النمو على حاله فإن عدد السكان سيبلغ 000.844.37 نسمة بحلول عام 2026م، فضلاً عن ما تملكه من تنوع طبيعي مناخي فريد وغنى زاخر بالموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة المفيدة والتي تقوم بوظائف حيوية مفيدة، فالتنوع الطبوغرافي أسلهم في وجود تنوع حيوي ومناخي ساعد في ظهور بيئات متنوعة لعبت دوراً هاماً في التنوع الحيوي الزراعي والاستقرار البشري و الحفاظ على النباتي ساعد على حماية التربة من الانجراف. ووفقًا للمعهد الدولي للموارد فإن الأنظمة البيئية تعتبر «آليات الإنتاج للكون» حيث توفر الغذاء والماء والمواد المستخدمة في الملابس والورق والخشب للبناء (عام 2000). وقد مارس السكان اليمنيين ومنذ فجر التاريخ على مهنة اصطياد الحيوانات وصيد الأسماك وبرع في

تصبح أقل تعرضاً للمفاجآت وأكثر قدرة على الاستجابة للمواقف الجديدة، ومن ثم فإن النظم السياسية التي تشجع تنوع أنماط الحياة المتعددة أقرب للنجاح من تلك التي تقوم بالتنوع الضروري. وتؤكد النظرية أن التعددية جوهرية، لأن اختلاف الناس في هذا العالم هو الذي يمكن أنصار كل نمط حياة من أن يعيشوا بطريقتهم بحيث تصبح معيشة الناس في نمط واحد نوعاً من (اليوتوبيا) المهمكة، لأن أنصار كل نمط حياة يحتاجون للأنماط المنافسة، سواء للتحالف معها، أو الشعور بالذات في مقابلها أو حتى لاستغلالها لمصلحتهم. تؤكد نظرية الثقافة على أهمية التعددية الثقافية كمعطى جوهرى وحيوى للحياة الإنسانية، وحينما ننظر نظرة سريعة إلى شكل المجتمع الإنساني نرى أن الفرد في المجتمع يتفق مع بعض الناس في كل النواحي كما يتفق مع بعض الناس في نواح أخرى، ولا يتفق مع أي من الناس في نواح ثالثة. وإذا ما انطلقنا من تعريف الأمريكي (روبرت بيرستد) للثقافة بأنها «ذلك المركب الذي يتتألف من كل ما نفكري فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع».

ما يحدثاليوم للأسف الشديد، هو حضور خطاب السياسة المكرور المموج المنمط الذي نعرفه ونعلم كل تفاصيله ورموزه وكلماته وأهدافه، والذي يقدم نفسه في كل مكان بذات التشكيل وذات

التنوع الطبيعي والتاريخي والثقافي فضلاً عن الثروة البشرية التي تميز بها اليمن تعد من مقومات التنمية المستدامة لصلاحها صلحت السياسية التي بدون صلاحها يصعب الحديث عن أي شئ ممكן. إذ أن لتنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها. تلبّي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، وال الحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يُوفر بيئَةً صحيةً للإنسان. تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء. تعتمد على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار؛ حيث تعمل جميعها بansonجام داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة وقد أكدت نظرية الثقافة على أهمية التعددية الثقافية كمعطى جوهرى وحيوي للحياة الإنسانية والتنمية المستدامة لأن الأمة التي تتعدد فيها وتتباذل أنماط الحياة

النزاعات الناشبة وبناء السلام المأمول، بالشراكة مع الفاعلين الآخرين الحكومة والسلطات المحلية والهيئات الدولية. إذا ما تم أعادة تنظيم نشاطها وتعزيز قدراتها بالدعم والممكنتات الازمة.

ويأتي بحثنا منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء السلام والتنمية المستدامة في اليمن في سياق الجهود الدولية والمحلية الرامية لحل النزاعات وبناء السلام في هذه البلاد التي أختتها الحروب والنزاعات بما يدعم الاستقرار الاجتماعي عبر تعزيز آليات منع النزاعات العنيفة وتسويتها وقهيد الأرضية المناسبة لأجراء حوار شامل بين اليمنيين، بما يؤمن فرصة الوصول إلى تسوية سياسية ممكنة للأزمة السياسية اليمنية الراهنة. وذلك من خلال فهم الموارد والقدرات التي يتلكها المجتمع المدني والبحث في كيفية تفعيلها وتنميتها وتوظيفها في خدمة الهدف العام لبناء السلام المأمول.

إذ تعد منظمات المجتمع المدني من المكونات الأساسية للمجتمع اليمني، بوصفها تضم شرائح واسعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يضطلعون بوظائف وادوار حيوية في التنمية الاجتماعية، وقد شهدت الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية في غضون السنوات القليلة الماضية تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني والاعتراف المضطرد بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظماته المتنوعة في

الصورة وذات اللغة فالسياسة تكره الفراغ، والسياسية من حيث هي ممارسة للقوة كما يقوم (ميشيل فوكو)، ليس لها من حدود غير ذاتها، أنها لا تزيد ولا تحب إلا ذاتها، وهذا هو قانون القوة، فالقوة ليس لها من هدف غير القوة والمزيد منها ومن ثم فهي سعي دائم لامتلاك وقولبة كل ظاهر الحياة الطبيعية والاجتماعية الثقافية والاجتماعية- المادية والرمزية، سعي لا يكل من أجل جعل كل ما هو خارجها يدمج في الداخل ، داخل بنيتها الفعلية والمتخللة، ذلك في سبيل تعزيز قوتها، فحينما تحشر جميع العناصر الفاعلة في حياة المجتمع: الأرض والسلطة والثروة والنفوذ، والاقتصاد والدين والأدب والعلم والثقافة والمجتمع المدني. الخ حينما تتمكن السياسية من هضم وإعادة قولبة لكل عناصر القوة الواقعية أو المتخللة في بنيتها الكلية المت渥حة، بناء الوחש بأمان، ونحن نشكل مؤسساتنا ثم تقوم هي بتشكيلنا، فكيف ما كانت مؤسساتنا نكون.

ثالثاً: منظمات المجتمع ودورها في السلام والتنمية المستدامة.

تنطلق فرضيتنا من الاعتقاد بأن منظمات المجتمع المدني ببنوياتها وأدواتها وعناصرها وعلاقاتها وتشابكاتها وشبكاتها الواسعة في اليمن يمكنها أن تلعب أدواراً جديرة بالقيمة والأهمية في تسوية

تجربة الحرب.

أثبتت الأزمة اليمنية وما شهدته من أحداث عاصفة منذ اندلاع المواجهات العسكرية قبل ستة سنوات مضت، الدور الحيوى للمجتمع المدنى ومنظمه الأهلية والمهنية والثقافية دورا حيويا في حفظ المجتمع من الانهيار والفوضى، إذ رغم غياب مؤسسات الدولة الرسمية (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، وتدمير البنية التحتية للخدمات وتعدد أطراف الحرب وهيمنة الجماعات المسلحة والمليشيات وانتشار السلاح بين السكان على نحو يشهد له تاريخ اليمن مثل، بحيث بات معظم سكان اليمن الذكور يتلكونه، بل وحتى النساء القادرات على حمل السلاح تم تسليحهن والزوج بهن في جبهات القتال في صعدة وصنعاء ومارب وتعرز. في هذه البيئة الملغمة بكل أسباب النزعات وأدواتها العنيفة، كان المجتمع المدنى هو الحاضر الوحيد في حفظ الرمق الأخير من الحياة الاجتماعية المشتركة للناس في المدن والأرياف وفي تأمين شبكة الطرق والمواصلات الرئيسية بين المحافظات اليمنية المترامية الأطراف، إذ قام المجتمع المدنى بمختلف هيئاته المتنوعة بدعم قدرات المجتمع الذاتية وتعزيز شبكات الأمن والاستقرار الاجتماعية وحل النزعات الصغيرة والحفاظ على قاسك النسيج الاجتماعي لسكان المدن والأرياف، وهو بذلك قام بدور تعويض غياب السلطات

مجتمعاتها المتعينة ومنها: منع نشوب النزاعات أو المساعدة في تسويتها حال نشوبها والاسهام في بناء السلام في المجتمعات التي شهدت نزاعات حادة، كما بينت تجارب البلدان التي شهدت حروبًا ونزاعات عنيفة كالبوسنة والهرسك وما مارسته منظمات المجتمع المدنى من أدوار في بناء السلام بعد الحرب. هذا هو ما أقرته مختلف تقارير الأمم المتحدة وإعلاناتها بما في ذلك تقارير مجلس الأمن الدولي والمنظمات العاملة في حل النزاعات وبناء السلام حول العالم. وقد تنوّعت أدوار منظمات المجتمع المدنى في حل النزاعات وبناء السلام اثناء الحروب وبعدها من ذلك: مبادرات الوساطة الشعبية والنخبة الفاعلة بالتفاوض والدعوة للحوار بين أطراف النزاع والإغاثة والتنمية التقليدية وممارسة الضغوط المدنية على الحكومات في سبيل التنمية.

وفي مقاريتنا سوف نحاول التعرف عن واقع منظمات المجتمع المدنى في اليمن وطبيعة الأدوار والأنشطة التي يمكنها أن تقوم بها في بناء السلام باليمن؟ وما هي قدراتها الكامنة للقيام بهذه الأدوار؟ وما الإشكاليات والمعوقات التي تعيق إسهامها الفعال في بناء السلام؟ وما حدود مساحتها ووسائل وطرق وأدوات تلك المساهمة؟

منظمات المجتمع المدنى في اليمن

بأدوار مهمة في بناء السلام باليمن، عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة منها:

- نشر الوعي حول السلام وضرورته والتعريف بمخاطر الحرب وتوعية المجتمع المحلي بضرورة التخلي عن السلاح ومخاطر حمله في الفضاء العام.

- بناء قدرات النخب السياسية والإعلامية والمجتمعية حول مهارات وقيم و المعارف التعايش والتسامح التصالح والتضامن والسلام

- التوعية بأهمية العدالة الانتقالية، ودورها في بناء السلام، والقيام بتنفيذ برامج ثقافية توعوية عن العدالة الانتقالية وأهميتها في تجاوز الماضي المأساوي وتنمية ثقافة النظر الى المستقبل والمساهمة المباشرة في عمليات العدالة الانتقالية وبرنامجهما.

- المطالبة بتفعيل المؤسسات الدستورية وضمان حماية مبدأ المواطنة المتساوية. مناصرة المفاوضات الرامية لتحقيق السلام، عبر الاسهام في بناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة.

- الكشف عن الجرائم والانتهاكات التي تخالف معايير وقوانين حقوق الإنسان وتوثيقها والتنديد بمرتكبيها ومناصرة ضحاياها.

- تعزيز قيم الإنصاف والاعتراف عبر المساواة والشراكة التوافقية العادلة. المساهمة في تحريك عجلة التغيرات السياسية بتعزيز ثقافة الحكم الرشيد

والمؤسسات الرسمية، وذلك عبر سلسلة واسعة من المبادرات والتدخلات الفاعلة في تلبية الحاجات الحيوية للناس إثناء الحرب، إذ بادر الفاعلون المدنيون منذ قبيل اندلاع المواجهات الحربية في اليمن إلى تقديم مقترنات مكتوبة لحل الأزمة بالطرق السلمية وعبر الحوار والتفاهم وبناء الثقة وقامت عدد من منظمات المجتمع المدني بمساعي عدة للتوسط بين أطراف النزاع والبحث عن أرضية مشتركة لبناء السلام، وفي إثناء الحرب تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني، في توفير السكن للنازحين وإسعاف الجرحى وحفظ جثامين القتلى، ومد المحاصرين والمعوزين والنازحين بالغذاء والماء والدواء موسامة اسر الضحايا، وكان الفاعلون المدنيون اليمنيون في داخل الوطن وخارجها ولا زالوا يمارسون أدوار حيوية وبالغة الأهمية في الحفاظ على الحد الممكن للتماسك والاندماج الاجتماعي لسكان اليمن الذي يقدر عددهم بثلاثة وثلاثين مليون نسمة منتشرين في (133000) تجمع سكاني كبير وصغير.

وكما تمكنت منظمات المجتمع المدني في اليمن من مواجهة تحدي الحرب وتفعيل مكانتها في ممارسات أدوار فاعلة في تسوية النزاعات الاجتماعية في المجتمعات المحلية والحفاظ على المجتمع من الانهيار في الفوضى؟ تتوقع دراستنا هذه بأن منظمات المجتمع المدني يمكنها القيام

التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة“ أو وصفه بـ“مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات كالتنظيمات المهنية والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، ومؤسسات العمل.. الخ، بل نعتقد بان المجتمع المدني هو اكبر من هذا بكثير، أن الفكرة الأساسية في مقاربة المجتمع المدني هي تلك التي تطلق من النظر إلى المجتمع ككل بوصفه عدداً من المجالات، متاغمة مع قوى واحتياجات الذات الإنسانية الاجتماعية؛ قوة الحب والعلاقات الحميمية، في المجال الخاص، مجال الأسرة، مؤسسة القرابة التقليدية الأولى، والقوة العاقلة والعلاقات الضرورية للحياة الاجتماعية المشتركة، المجال العام، مجال السياسة والسلطة، والقوة الغريزية المتعطشة إلى الإشباع المادي، المجال الاقتصادي، وعلاقات السوق حيث المنافسة والربح والاحتكار، وقوى الموهبة والاهتمام، حيث يجد الإفراد فرص التعبير عن مقدراتهم وتطلعاتهم ومواهبهم واهتماماتهم الحرة، مجال العلاقات المهنية والحرفية الإبداعية وغير الإبداعية، المجال المدني، حيث تختفي علاقات القرابة الحميمية، وعلاقات السياسة التسلطية،

ومحاربة الفساد. نشر الوعي المنهجي في المجتمع المحلي بالحقوق الخاص بالنساء والأطفال وذوي الحاجات الخاصة وتعزيز دور المرأة والشباب في صناعة المستقبل. تعزيز ونشر ثقافة الحوار البناء بين مختلف شرائح المجتمع، القيام بمبادرات لحل الخلافات الهيكلية في المجتمعات المحلية. دعم أنشطة تحسين سبل المعيشة للأسر والأفراد.

- المساهمة في خلق وسائل إعلامية بديلة عن إعلام الحرب، وتعزيز إعلام السلام لتكون أداة لنشر ثقافة التعايش وقبول الآخر.

- تسهيل التواصل بين الأطراف وخلق بدائل متعددة للحوار السياسي - المشاركة في المفاوضات السياسية وتسهيل التوسط بين أطراف التفاوض.

- الإسهام الفعال في إيجاد “سلام عملي” على صعيد المجتمعات المحلية من خلال البحث عن أرضية مشتركة لحل النزاعات وتنمية المجتمع

وربما كان علينا الحذر حينما نقاب مفهوم المجتمع المدني في سياقنا الثقافي العربي الإسلامي، لاسيما ونحن نعلم انه مفهوماً ولد ونشأ وازدهر واكتسب معانيه المتداولة في الحضارة الأوروبية الحديثة والمعاصرة، والأمر كذلك يصعب الاكتفاء برصد التعريفات المعجمية لمفهوم المجتمع المدني كما عرفته الموسوعة الحرة ”هو كل أنواع الأنشطة التطوعية

سقوط الإنسان العام) الفروق الدقيقة بين المجال العمومي ومجال الحياة العامة (المجتمع المدني) والمجال الشخصي ، فالمجتمع المدني هو مجتمع الغرباء، إذ أن المجتمع الحميمي يجعل الحياة المدنية أمراً مستحيلاً. فالناس لا يستطيعون تطوير علاقاتهم مع الآخرين إذا عدوا غير مهمة لكونها علاقات لا شخصية. والمجتمع الحميم على عكس تأكيدات أصحابه ، هو مجتمع فظ؛ لأن الحياة المدنية (هي النشاط الذي يحمي الناس من بعضهم بعضاً، ويتتيح لهم مع ذلك أن يتمتعوا برقة الآخر) فالعيش مع الناس لا يستلزم (معرفتهم) ولا يستلزم التأكد من أنهم (يعرفونك) ... والحياة المدنية توجد عندما لا يجعل المرء من نفسه عبأً على الآخرين على هذا النحو النظري العام يمكن لنا استخلاص: أن المجتمع المدني بوصفه مجالاً للحياة العامة المستقلة عن مجالات الحياة الأخرى، مجال السياسية ومجال القرابة ومجال الاقتصاد، ومجال الدين لا يمكن له أن ينمو ويزدهر ألا في ظل وجود دولة المؤسسات المنظمة بالدستور والقانون.

أما على صعيد السياق المحلي فنحن نعني بمصطلح (منظمات المجتمع المدني) الفاعلون غير الحكوميين بكل تنويعاتهم بالتوافق مع الخصائص اليمنية والشركاء والاقتصاديين والاجتماعيين ومنهم منظمات اتحادات التجارة والقاع الخاص، والاتحادات المهنية والنقابية والإبداعية

وعلامات السوق التنافسية الربحية، هنا يمكن لنا التعرف عن المجتمع المدني في الرحم الحي لشخصيه، ولكن هل يمكن للمجتمع المدني أن يتخصص وينمو ويولد ويزدهر من ذاته ولذاته وبدون قوى وشروط فاعلة؟ وبالنظر إلى المسار التاريخي للمجتمع المدني المفهوم والسياق، يمكن لنا الجواب على هذا السؤال بالنفي، ليس بمقدور المجتمع المدني أن يولد وينمو ويزدهر بدون وجود قوة تحميه أو تبيح له فرصة الوجود الفاعل والديومة، وهذا هو ما ي قوله لنا جون أهنربرغ، في كتابه المهم، المجتمع المدني: التاريخ النقيدي للفكرة، الذي تتبع صيورة المفهوم منذ أفلاطون وحتى هابermanis.

في الحقيقة لم يظهر المجتمع المدني بشكله الأنضج إلا بعد استقلال المجال السياسي عن المجال الديني وهذا هو أهم منجزات العلمانية الحديثة في العهد الليبرالي إذ رأت النظريات الليبرالية أن المجتمع المدني يستلزم نظاماً قانونياً يدافع عن حقوق الملكية الخاصة والروابط المهنية ... مما يجعل من مجتمع ما مجتمعاً ((مدنياً)) هو أنه الموضع الذي ينظم فيه الناس أنفسهم بحرية في جماعات وروابط أصغر أو أكبر في مستويات متنوعة بغية الضغط على الهيئات الرسمية لسلطة الدولة من أجل تبني سياسات منسجمة مع مصالحها _ يقصد تلك الجماعات المدنية ويبين رتشارد سينيت في كتابه المهم (

وإيداعية تقليدية وحديثة) ليست رسمية أو حكومية.

وإذا كانت روابط القرابة التقليدية المتمثلة بالعائلات والعشائر والقبائل والقرى والعزل تعد لحمة وسد المجتمع اليمني التقليدي غير الرسمية في العهود الماضية، فقد شهد اليمن زيادة في عدد منظمات المجتمع المدني الحديثة الطابع في السنوات الأخيرة، حيث تظهر الأرقام نمواً سريعاً. فيوجد حالياً أكثر من 8300 منظمة وجمعية للنوع الاجتماعي، نحو ربعمائة نشأ بعد بدء الفترة الانتقالية في اليمن عام 2011، فضلاً عن عدد كبير من المنظمات والشبكات غير الرسمية. ويعكس نشاط هذه المنظمات تقليداً طويلاً من التضامن المجتمعي في اليمن، وعلى مدى سنوات الحرب الثلاثة الماضية برزت مبادرات وفعاليات واسعة للمجتمع المدني واضطاعت بأدوار حيوية في تعويض غياب مؤسسات الدولة الرسمية إذ كان لها دوراً فعالاً في تعبيئة الشباب والمتطوعين داخل المجتمع المحلي. وهذا من أكثر الموارد غير المستغلة في اليمن، ما يخلق فرصة فريدة للحكومة لبناء شراكات مبتكرة في مجال التنمية وقنوات ليعبر المواطنون من خلالها عن آرائهم.

وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني والأهلي في اليمن من مواجهة تحدي الحرب وتفعيل ممكاناتها العميقية في ممارسات أدوار فاعلة في تسوية النزاعات

والحقوقية والأحزاب وجمعيات النساء والطلاب والمبادرات الخيرية لرجال الدين والنخب الاجتماعية بوصفهما جماعات غير ربحية غير أن ما يعنيتنا لأغراض هذا البحث هو تحديد ووصف المجتمع المدني في المجتمع اليمني العربي الإسلامي، في الواقع ما زال المفهوم بالنسبة لنا ينطوي على الكثير من اللبس والغموض، بحكم حداثته في أفقنا الثقافي التقليدي وتداخل مجالات الحياة المركبة في بنية المجتمع العربي، إذ لا توجد مجالات مستقلة بقواعد لعبتها الخاصة. كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية الغربية. غير أن عدم وضوح مفهوم المجتمع المدني لا يعني عدم وجوده الواقعي. بل يمكننا التأكيد بأن الحرب الراهنة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن المجتمع المدني في اليمن – وربما كانت حالة فريدة – يمكن تشبيهه بالدولة العميقية من حيث قوة رسوخه وحضوره وفاعليته في الحفاظ على المجتمع من السقوط في الفوضى الشاملة بعد انهيار الدولة كما هو حال الكثير من البلدان الأخرى.

ونقصد بالمجتمع المدني هنا، مجموعة الطيف الواسع وغير المتجانس من الفاعلين الاجتماعيين (هيئات ومنظمات ومؤسسات وأشخاص وقيادات وتقالييد اجتماعية وثقافية ودينية وأخلاقية وإعلامية

ويزدهر ويثرم بدون التسامح الإيجابي الذي يرتكز على الاعتراف المتبادل بين الأطراف بالأهلية والقيمة والندية والقدرة والسلطة والنفوذ بما يكفل لكل طرف من الإطراف قول رأيه والتعبير عما يعتقد صوابا بحرية كاملة وظروفا متكافئة ، فالتشارك هو الشرط الضروري للتعايش والعيش بسلام والتفاهم بشأن المشكلات والأزمات والنزاعات الاجتماعية التي تنشأ في سياق الحياة الاجتماعية للناس الساعين وراء إشباع حاجاتهم وتأمين شروط حياتهم ويمكن تلخيص أهم شرط من شروط التسامح الفعال بأنه الاعتراف بقيمة الآخر ووجوداته ونديته وحقوقه المتساوية مع الجميع اعضاء المجتمع المعنى وهو نمط من أنماط العلاقة بين الذات والآخر يعني التقدير والاحترام وتكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف والاعتراف. إذ أن أكبر المصائب التي يمكن أن تصيب الإنسان هو غياب التقدير والإنصاف والاعتراف و يمكن أن يتحمل المرء كل المصائب الخارجية مقارنة بالظلم والإهمال والاحتقار. وتلك هي سمة المجتمع المتصالح والمتسامح مع ذاته وعكسه عدم التسامح وهو يتساوى مع اللامبالاة والانعزال والإهمال أو غياب الاهتمام بمعنى عدم التفاعل والتعاون والتضامن الفعال، إذ تجد فيه كل فرد من أفراد المدينة أو المجتمع أو المؤسسة العامة منشغل بأمور حياته الخاصة ويعرف عن الاهتمام بالموضوعات العامة التي يتشارك

الاجتماعية في المجتمعات المحلية والحفاظ على المجتمع من الانهيار في الفوضى؟
رابعا: الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة.
المشاركة المجتمعية مفهوم آخذ في الانتشار والتداول بين رجال التخطيط والإدارة اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين وذلك على المستوىين القومي والعالمي وترتکز على إشراك المواطنين بوصفهم أفرادا ومنظمات ومؤسسات في الاطلاع بمسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وتنميته وقد بينت الخبرة التاريخية أن المجتمعات لا تنموا ولا تتتطور إلا بالشراكة المجتمعية التي تعنى اشتراك كل أفراد المجتمع وفعالياته الاجتماعية بتنمية مجتمعهم بما يتيحه لهم من فرص متساوية في الممارسة الاجتماعية وتطلق فكرة الشراكة الاجتماعية من الواقع أن الناس في المجتمع هم شركاء فيه على قدر متساوي من الحق والأهلية. والشرط الأولي لكل عيش اجتماعي مشترك ممكن ومستقر، ينتهج طريق واسالib سلمية عقلانية رشيدة في حل مشاكله ونزاعاته التي لا سبيل إلى تجاوزها ، وهذا لا يتم الا بالتفاوض والتفاهم والحوار الإيجابي بين الفاعلين الاجتماعيين في سبيل تحقيق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين الاجتماعيين هذا معناه ان أي حوار وتفاوض وتفاهم وتنسيق لا يمكنه أن يقوم ويتحقق وينمو

يجعلهم على قناعة تامة بأنها مؤسساتهم هم وأن الحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها هي مسؤوليتهم جميعاً، ويستشعرون في أعماقهم الدافع والحماس للعمل والنشاط والتضامن الفعال وبذلك يهد التسامح الشرط والمزاج العام للتضامن العضوي بين جميع أفراد المجتمع في مشروع إعادة بناء مؤسستهم السياسية الوطنية الجامحة أي الدولة على أساس عادلة ومستقرة جديرة بالجهد والقيمة والاعتبار والإفراد يأتون ويذهبوا أما المؤسسات فهي وحدها التي يمكن أن تدوم إذا ما وجدت من يتعهدها بالصيانة والحرص والاهتمام. والنّاس هم الذين يشكلون مؤسساتهم ثم تقوم هي بتشكيلهم! فكيف ما كانت مؤسساتهم الحاضرة يكونون في مستقبل الأيام ! هذا هو التسامح المطلوب في الواقع حياتنا الراهنة، انه التسامح الذي لا يعني أن على المرء أن يحب جاره بل أن يجهد في احترامه ويسعون حقوقه وفقاً للفاعدة الأخلاقية؛ عامل الناس كما تود أن يعاملوك!

.....
* دكتوراة في فلسفة التاريخ
رئيس قسم الفلسفة الأسبق جامعة عدن

بها مع غيره من أعضاء المؤسسة أو الحي أو المدينة أو المجتمع عامّة، ويتصرّف وكأنّها لا تعنيه، وهذا هو المستوى الأدنى من التسامح الهش الذي لا يمكن البناء عليه لأنّه لا يدوم على حال من الأحوال بل يظل سريع التبدل والتحول والزوال. بينما التسامح المطلوب والمطلح والضروري في وضعنا الحالي هو التسامح الإيجابي الذي يعني أنّ الفاعلين الاجتماعيين المستهدفين بالتسامح قد استشعروا الحاجة الحيوية إلى بعضهم وأنّ لديهم مشاعر راغبة ومشتركة باهمية التعايش والاندماج في مجتمعهم ويملكون القناعة الراسخة بأهمية الحفاظ على سلمه وسلامته ونظامه واستقراره وتنميته وترسيخه بالتسامح الفعال بالأفعال والأقوال بوصفه قيمة أخلاقية وثقافية مقدرة خير تقدير في حياتهم المشتركة وحق من حقوق كل الإنسان الذي يستحق التقدير والاحترام وهذا النّمط من التسامح لا يكون ولا ينمو إلا في مجتمع مدني منظم بالقانون والمؤسسات العامة التي يجب أن تقف على مسافة واحدة من جميع أفراد المجتمع بما

من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم

٩٦

(1) حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية.

*نظام العصبة في حماية الأمن و السلم في العالم.

*حفظ السلم و الأمان من خلال نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

(2) السلم كحق من حقوق الإنسان.

*العيش في سلم حق من حقوق الإنسان.

*قواعد حفظ السلم لها طبيعة أمراً.

*ترتيب المسؤولية الشخصية عن خرق السلم.

(3). بناء ثقافة السلم يضمن الفعالية الواقعية للنصوص التي

تحكمه .

*الحاجة الاجتماعية للسلم.

*البعد الديني لثقافة السلم.

*ثقافة السلم تستدعي إقصاء العنف على المستوى الوطني عن طريق النصوص و الممارسة السياسية..



الخلافات حول مصادر المياه و مناطق الكلا و حماية المصالح المختلفة. حيث أنه من الطبيعي، في مجتمع غير مركزي أن كل كائن و حسب الفطرة، يستعمل كل قواه لحماية حقوقه أو إستعادتها و الحفاظ عليها.

1. المعاناة من ويلات الحروب و الغزوات و كل أوجه الإحتلال و الإستعمار و الاستبعاد

***أ. د. محمد بوسلطان**

مقدمة

1. تعامل الإنسان منذ وجوده على البسيطة مع القوة و العنف كوسيلة غريزية لضمان بقائه. و في المجتمعات القديمة كانت لغة السلاح هي الطريقة الأنفع لحل

ثقافة السلام لأنها ضمان الفعالية الواقعية للنصوص التي تضمنه (ثالثا).

6. سنحاول التطرق إلى النقاط الثلاثة المبرزة من خلال تطور القانون الدولي حول الموضوع وقد نتطرق من حين آخر للوضع على مستوى القانون الوطني والنصوص الدينية والمعطيات الثقافية الأخرى المتعلقة بالسلام.

(1). حفظ السلام عن طريق النصوص القانونية.

السلام و السلام في القانون الدولي هو حالة الاحرب و الإمتلاء عن إستعمال القوة فيما بين الأمم. بلوغ حالة دائمة و مستمرة من السلام، بالإضافة إلى محاولة القضاء على دواعي الحرب، فإن المجتمع الدولي قد شرع في سن نصوص قانونية تطمح إلى منع اللجوء إلى الحرب عن طريق نظام عصبة الأمم و ما لحقه من نصوص ما بعد الحرب العالمية الأولى (ا) ثم إستخلف بميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب الكونية الثانية (ب).

*نظام العصبة في حماية الأمن و السلام في العام.

8. يعتبر رجال السياسة نظام عصبة الأمم و بعده عقد باريس لعام 1928 نقطة تحول في مجال حفظ الأمن و حماية السلام في العام. عملية التنظيم لمواجهة الحرب، في حد ذاتها، هي من المستجدات، فلأول

هو ما طبع حياة الشعوب. وقد تميز كل عصر بتبريراته لاستعمال العنف و القوة، وكانت الحجج سياسية في غالبيتها، يسهر على حبكها الحكماء لاستدراجه الرعية. 3. في الفترات الأخيرة، و خاصة منذ بداية القرن الحالي، بدأ الإنسان يكتشف أنه هو الخاسر الأكبر في كل مرة خاض فيها غمار الحرب و شارك في إصداء أوزارها. و بنمو مفاهيم المجتمع الدولي، و حقوق الأمم، و حقوق الإنسان، بدأت مفاهيم أخرى، تتحقق فيما يخص الإنصار في الحروب، و الإنهاز، و قضايا الغنائم و ما شابه ذلك..

4. إتجه المجتمع الدولي بادئ الأمر إلى محاولة التخفيف من ويلات الحروب و تفادي الآلام التي يعانيها الإنسان من جراء إستعمال القوة فتعاقبت تنظيمات لاهي بعد المؤتمر الدولي لعام 1864، و الدور الذي قام به الصليب الأحمر الدولي في مجال المعاملة الإنسانية لضحايا الحروب، ثم تحسين ظروف الأسرى و التخفيف من معاناة الجرحى، و تحديد وضع المدنيين و الغير مشارkin في المجهود الحربي، و من جهة أخرى تنظيم وسائل القتال و الحد منها إعتمادا على مبادئ القانون الدولي الإنساني.

5. الجبهة الثانية التي فتحت هي الطموح إلى السلام و محاولات حفظه من خلال النصوص القانونية (أولا) و إستجابة للتتطور السياسي العالمي إتجه الأمر إلى اعتبار أن السلام يتم حقق الإنسان الأساسية (ثانيا) و يتوجه الآن المجتمع للحديث عن

علاقاتها.

تتفق الأطراف على أن كل النزاعات، فيما بينها مهما كانت طبيعتها أو أصلها، يجب أن تحل بالوسائل السلمية.

13. يكتسي هذا العقد أهمية خاصة لعدة أسباب ذكر منها : إن محتواه أكثر إتساعا من نظام العصبة في مجال تحريم الحرب، العقد يحرم كل أشكال الحرب متى كانت وسيلة للسياسة الوطنية.

تشجيع الدول على محاولة حل خلافاتها عن طريق الوسائل السلمية لتفادي الحرب. توقيع العقد خارج نظام العصبة جعله لم ينذر بزوال هذه المنظمة. بل بقي مفتوحا لتوقيع و انضمام دول أخرى، و هو ساري المفعول لحد الآن، إذ بلغ عدد دول أطرافه في بداية السبعينيات 65 دولة .

* حفظ السلام والأمن من خلال نصوص ميثاق الأمم المتحدة

14. الهدف والمقصد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة هو حفظ السلام والأمن الدولي...” 15. لم يدخل الميثاق في سرد المبادئ الهادفة إلى تحقيق هذا المقصود الرئيسي. و نخص بالذكر الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على أنه ”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أخرى أو على أي وجه آخر لا يتفق و

مرة تحاول بعض الأمم تفادى قيام حروب مستقبلية، و تقيم منظمة دولية لذلك الغرض. فشل هذا النظام لا ينقص من أهميته كمبادرة أولى لها قيمتها في التطور الفكري لإنشاء نظام قانوني لحفظ الأمن و تنسيق الجهود للعيش في حالة سلم.

9. إرتكز هذا النظام على تفادي الحرب العدوانية و عدم الإعتراف بالوضعيات الناجمة عنها.

10. صك العصبة لم يحرم الحرب إلا جزئيا، و يستخلص ”والدوك“ إمكانية اللجوء إلى الحرب في ظل ذلك النظام في الحالات الثلاث التالية : حالة فشل الدول المتنازعة الأخرى أو إفصاحها عن عدم رغبتها في تنفيذ قرار تحكيمي أو حكم قضائي دولي أو قرار صادر عن مجلس العصبة بالإجماع.

حالة فشل مجلس العصبة في الإتفاق حول قرار بالإجماع.

* حالة الإدعاء بالإختصاص الوطني..

11. شكلت هذه الحالات ثغرات خطيرة في نظام عصبة الأمم سمحت لبعض الأنظمة بإنتهاج سياسات عدائية و توسعية كانت نتيجتها الحرب العالمية الثانية.

12. لا يكتمل الحديث عن هذه الفترة دون الإشارة إلى عقد باريس لعام 1928. ويتكون العقد من فقرتين كما يلي : إن الأطراف، باسم شعوبها، تندد باللجوء إلى الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية في

- المنظمات الإقليمية أو أي وسيلة سلمية أخرى تتفق عليها الأطراف.
- أنظر على الخصوص المواد 39، 41 و 42 من الميثاق.
- حول الإستثناءات الأخرى، أنظر مؤلفنا، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص.165.
20. إلى جانب كل ذلك تم بناء نظام للأمن و السلم الجماعي عن طريق مؤسسات منظمة الأمم المتحدة و فروعها. قد يصل في النهاية إلى إستعمال القوة من طرف مجلس الأمن بشكل قمعي ضد أي دولة في ظل الفصل السابع من الميثاق و هناك استثناءات أخرى تقع على مبدأ تحريم العنف تتعلق بالدفاع الشرعي الوارد في المادة 51. و تجدر الملاحظة إلى أن هذا النظام رغم تكامله قد تعرض لهزات مختلفة و أعطيت تفاصير مختلفة لبعض نصوصه. وبصفة خاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم و الأمن.
21. فقد شاهدنا تقاعس مجلس الأمن الذي كبله "حق الإعتراض" في فترة الصراع شرق غرب. بينما فاضت قريحته و توالت قراراته في العشرينة الأخيرة من القرن الحالي، في ظل أحادية القطب و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و إرساء أعمدة العولمة. موضوع السلم أخذ الآن يتتطور في إتجاهات أخرى.
- مقاصد الأمم المتحدة".
16. يلاحظ أن الميثاق، في مجال تحريم العنف في العلاقات الدولية، تفادى إستعمال تعبير "اللجوء إلى الحرب"، و ذلك نظرا للنواقص المرتبطة بتفسيره.
17. تعبير "إستعمال القوة"، الوارد في الميثاق أشمل، حيث أنه يغطي كل حالات إستعمال القوة الموجهة ضد الاستقلال السياسي و الوحدة الترابية لدولة أخرى، و كل أعمال العدوان، و التهديد باستعمال القوة و المساس بسيادة الدولة.
18. الرأي الراجح هو أن تعبير "... أو على أي وجه آخر لا يتفق و مبادئ الأمم المتحدة"، الوارد في نهاية الفقرة المذكورة أعلاه، يفيد تحريم الضغوط الاقتصادية و السياسية كذلك. هذه الضغوط قد تكون أكثر وقاً على سيادة الدولة و إستقلالها السياسي.
19. هذا التحريم الشامل و الكامل لكل أوجه العنف و الإكراه فيما بين الدول لا يستقيم إلا إذ تم تعويضه بوسائل تسمح بحل الخلافات و النزاعات الدولية سلميا. و في هذا الشأن نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أنه "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم و الأمن و العدل الدولي عرضة للخطر". الوسائل السلمية المقصودة هنا هي المفاوضة، و التحقيق و الوساطة، و التوفيق، و التحكيم، و التسوية القضائية أو الحل السلمي عن طريق

و التنفيذية للدولة. هذه الفكرة الكلاسيكية في تغير مستمر. فمن الواضح أن الفرد يستمد حقوقه مباشرة من القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان (15). هذه الميزة دفعت جانباً من الفقه إلى اعتبار السلم من الجيل الثالث لحقوق الإنسان (16). و الواقع أن من بين الحقوق الأساسية للإنسان، الحق في الحياة والحرية. و اعتباراً أن حالة الحرب أو أي شكل من أشكال العنف تهدد هذه الحقوق، فإن حالة السلم وحدها هي الكفيلة بتحقيق هذه الحقوق الأساسية على أحسن وجه. السلم في حقيقة الأمر ضرورة لتحسين كل الحقوق الواردة في اتفاقيتي حقوق الإنسان لعام 1966. سواء منها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية.

25. إذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها حق جماعي قد أتجه تدريجياً، وبعد الانتهاء من عملية تصفيية الاستعمار، إلى حق جماعي و فردي داخلي يتمثل في حق العيش في ظل نظام ديمقراطي تعددي. فإن الحق في السلم كحق كوني يتعلق ببقاء الشعوب وإحتلال مكانته كأخذ حقوق الإنسان في الدول الديمقراطية (17).

26. و رغم أن القرار السياسي باللجوء إلى العنف والسلاح، نظراً لطبيعته، لا يمر دائماً عبر كل الأجهزة المعبرة عن رأي الشعب. فإن الممارسة في مختلف الدول تتجه إلى إقناع الجماهير بإيجابية الأمر وجدواه السياسية. 27. و من جهة أخرى يفترض أن الدول

(2). السلم كحق من حقوق الإنسان.

22. الحرب قدماً كانت تدور رحاها في ميدان القتال بين القوات المسلحة الناظمية. و نمت في ظل ذلك نصوص و مبادئ مختلفة لتنظيم العمليات القتالية و وسائل الجهات المتحاربة في ذلك. التطور المذهل في وسائل الحرب و الأسلحة، سواء من ناحية القوة التدميرية، أو تقنيات إدارة العمليات، كان يظن أنه يتوجه إلى حفظ المدنيين و تفادى إصابة الأفراد الغير مشاركين في المجهود الحربي، لكنه في كل من حرب الخليج و الكوسوفو وبين عكس ذلك، فالمدنيون دفعوا أغلى الأثمان.

23. التطور الكبير في إمكانيات وسائل الإعلام التي أصبحت تقدم الحرب على المباشر فوق شاشات التلفزيون و على أمواج الإذاعات غير من نظرة الرأي العام العالمي للحرب و نتائجها. حيث أصبح مطلب السلم من حق الأفراد و ليس فقط إلتزاماً فيما بين الدول (1) كما أصبحت قواعد حفظ السلم لها طبيعة آمرة (ب) و النتيجة الثالثة هي ترتيب المسؤولية الشخصية على الأفراد في حالة خرق هذه القواعد (ج).

*العيش في سلم حق من حقوق الإنسان.

24. القانون الدولي العام يخاطب أشخاصه (14) التي في مقدمتها الدول، فلا يتوجه الإلتزام و لا الحق مباشرة إلى الفرد بل يحتاج إلى المرور عبر المكانزمات التشريعية

قواعد حماية حقوق الإنسان، و يلاحظ أن كل الأمثلة و الحالات تذكر الأحكام الخاصة بتحريم استعمال القوة و التهديد بذلك وأعمال العدوان بأنها في مقدمة القواعد الآمرة 21. و عليه فإن أحكام حفظ السلم والأمن هي من بين هذه القواعد. خاصية الأمر و القطعية لنصوص و قواعد حماية السلم تعطي لها وزناً أكبر، و ذلك ما دفع إلى تصنيف الاعتداء عليها و عدم احترامها من بين الجرائم الدولية و ترتيب المسؤولية الشخصية على ذلك.

*ترتيب المسؤولية الشخصية عن خرق السلم.

31. الجرائم في حق السلم من بين الأفعال التي تم تجريمتها على المستوى الدولي، و يكون مرتكبها مذنباً على المستويين، الدولي و الداخلي، و لا يمكن التذرع بالحماية الدبلوماسية. و لا الحصانة على أساس أن القائم بهذا النوع من الجرائم كان في خدمة دولته و اقتصرت مهمته على تنفيذ أوامر السلطة العامة في الدولة. المسؤولية الشخصية على الجرائم في حق السلم أقصى درجة من التطور الذي بلغه القانون الدولي في مجال حفظ السلم والأمن. مسؤولية الدولة المعتدية لا تتفق مسؤولية الأشخاص على الجرائم في حق السلم. ازدواج المسؤولية معمول به هنا. هذه الجرائم كانت من بين التهم التي تضمنتها محاكمات النورنبرغ و طوكيو بعد

الديمقراطية لا تلجأ إلى النزاع المسلح إلا في حالة الدفاع الشرعي. لكن الدول القوية حاولت البحث عن شرعية قرار الحرب في كونه يواجهه و يقاوم أعمال غير مشروعة في نظرها 18. هذه الأعمال كثيراً ما تهدد الأنظمة الديمقراطية. و هو الإدعاء الغالب في الحقبة الأخيرة.

28. و على كل حال فإن السلم شرط أساسي للتمتع بالحقوق التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه 3 و 28 و كذا المادتين 6 و 20 من إتفاقية الحقوق المدنية و السياسية لعام 1966. و يتعلق الأمر بالحق في الأمن و الحق في الحياة 19 و هذا كاف للجزم بأن الحق في السلم من حقوق الإنسان.

*قواعد حفظ السلم لها طبيعة آمرة.

29. تنص المادة 53 من إتفاقية قانون المعاهدات لعام 1969 على ما يلي: ... في تطبيق هذه الإتفافية يراد بالـ (...)
الطبيعة الآمرة لبعض قواعد القانون الدولي يجعلها في مرتبة أعلى، و تؤدي إلى إبطال كل ما يتعارض معها أو يخالفها من الاتفاقيات التي تبرمها الدول و التي لا تتمتع أحکامها بنفس الطبيعة.

30. ولإيضاح هذه القواعد في القانون الدولي جرت العادة على إعطاء أمثلة مختلفة تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية التي عرفها القانون الدولي العرفي مثل تحريم القرصنة. و إبادة الجنس البشري، و العنصرية، و

للنوص التي تحكمه.

35. مرحلة الإنقال من نصوص قانونية عقيمية، كثيراً ما نجحت المصالح السياسية للدول العظمى في إيقاف دولي وضعاها حيز النفاء، فرضتها الحاجة الإجتماعية للسلم (أ). و يُميّز ذلك عبر إحياء المعطيات الدينية والعقائدية التي تحت على السلم (ب) ثقافة السلم تتطلب إقصاء العنف و القوة خارج الإطار الشرعي على المستوى الوطني كذلك (ج). هذه السبل تضفي على مجهودات تحقيق السلم فعالية واقعية ناجحة.

*الحاجة الاجتماعية للسلم.

36. الإجماع حاصل على مستوى الفكر السياسي الديمقراطي على أن السلم ضرورة اجتماعية تضمن إقامة علاقات متوازنة فيما بين أفراد المجتمع الواحد، و تطبع التعامل فيما بين المجتمعات المختلفة خاصة و أن الجميع ينعم بحالة السلم. و خلال ما يقرب من قرن من التنظيم و تطوير النصوص القانونية للقضاء على الحروب و تحريم استعمال القوة في العلاقات فيما بين الأمم و تفادي الولايات التي تتعرض لها، لم يتم التحصل على النتائج المرضية.

37. و رغم بعد نظر نظام الأمم المتحدة لتحقيق السلم و الأمن على المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للتقرير في مستوى المعيشة بين مختلف الشعوب، و بالتالي تفادي أسباب التوتر

الحرب الكونية الثانية، و قد تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما عام 1998 جريمة العدوان التي قد تقابل الجرائم ضد السلام.

32. النظام الأساسي للمحكمة الجديدة عرف ثلاث جرائم من الجرائم الأربع الواقعة تحت ولاية هذه المحكمة لكن يبقى مشكل تعريف العدوان و بالتالي الجرائم في حق السلام عالقاً.

34. و ذلك ما دام موضوع الإختصاص بتعریف العدوان لم يحل في إطار أجهزة الأمم المتحدة. مجلس الأمن له الحق في تشخيص العدوان طبقاً لنص المادة 39

من الميثاق، بينما الجمعية العامة صاحبة الاختصاص العامة قامت بتعریف العدوان عام 1974 بموجب الإعلان رقم 331424

”25 - أنظر قرار المحكمة لعام 1986 - ص.108.“ موقف محكمة العدل الدولية في قضية النشاطات العسكرية الأمريكية في نيكاراغوا لم يحل الإشكال. حيث إعتبرت المحكمة أن تعريف العدوان لعام 1974 إشارة لمحظى القانون الدولي العرفي. وهو يضم ما سمي آنذاك بالهجمومات المسلحة الغير مباشرة التي تقوم بها ”جماعة مسلحة“ أو قوات غير نظامية . يضاف إلى ذلك خرق مجال الإختصاص الوطني للدولة أو إستعمال القوة ضدها بشكل يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة. و عليه فتعريف الجرائم في حق السلام مرتبط بحل هذا الإشكال.

(3.) بناء ثقافة السلم يضمن الفعالية الواقعية

معظمها إلى تعاليم دينية.

*البعد الديني لثقافة السلام.

40. العامل المشترك. كل الديانات السماوية هو حثها جميعاً على السلوك المُسالم و إلهاجها على أنه سلوك حضاري. كما أن كل هذه الديانات لا تخلو من النصوص الحافظة للحياة والضامنة للحرية، إبراز هذه القواعد التي تدين بها مختلف الأمم يمكن أن يشكل أساساً لإصلاح نظام الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام في العالم. كما أن التعاليم الدينية تدعوا لإقامة علاقات حسنة مساملة بين مختلف الشعوب..

41. الدين الإسلامي خاتم الأديان جامع لل تعاليم الواردة في الديانات التي سبقته في مجال السلام. وهو يرافق بين السلام والمسامحة والإسلام فالمسلم ينطق بالسلام طوال يومه مدى الحياة. "السلام عليكم" و "عليكم السلام و رحمة الله تعالى و بركاته" و الأمر كذلك في صواتهم، و ذكرهم للرسل يتبع دائماً " و عليه السلام" ... الخ. و من الآيات القرآنية التي يستدل بها على أن المسلم من تعاليم الإسلام و واجبات المسلم "يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة" و لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين " كما يأمر القرآن الكريم بالإستجابة إلى دعوة السلام و الأمان بقوله " و إن جنحوا للسلام فأرجح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم " .

42. وهكذا نخلص إلى أن تنمية ثقافة

و اللجوء إلى العنف، بدأ المجتمع الدولي يتدارك أن السلام في حد ذاته من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و السلام على المستوى الدولي مرتبط كل الارتباط بالسلام على المستوى الوطني. و من عناصر الارتقاء إلى هذا الأخير ضمان حقوق الإنسان الأساسية و الديمقراطية.

38. يقول أحد الكتاب أن النظام الدكتاتوري يستطيع أن يصنع الحرب حسب هواه بينما يفتقر الحكم في الأنظمة الديمقراطية إلى هذا الامتياز المرعب ، ظهور الثقافة الديمقراطية على المستوى العالمي يتوجى منه بلوغ ذلك الهدف. ثقافة السلام في رأينا هي إحدى أعمدة ثقافة الديمقراطية. السلوك الديمقراطي سلوك مسامٍ. ينبذ العنف كيما كان، ما عدا الدفاع الشرعي عن النفس، الذي هو من الحقوق الطبيعية، و يتخد النقاش و الحوار و الإقناع كوسيلة للتعامل.

39. نشر ثقافة السلام في المجتمعات يمر عبر التعريف بالوسائل و الطرق السلمية لفض الخلافات. و يكون ذلك على المستوى الداخلي بإصلاح أجهزة العدل و بناء ثقة المواطنين فيها، و تنظيم و استعادة الطرق التقليدية لحل الخلافات و النزاعات عن طريق المصالحة و الحوار و غيرهما. الحلول هنا تخفف العبء عن الأجهزة الرسمية و من جهة أخرى تكون لها نجاعة أكثر، و هي سهلة التنفيذ لكونها توفيقية. و مما يقوي فعالية هذه الوسائل السلمية استناد

السلم والإخاء والوفاق هي ممارسة مبرر. و ذلك حفاظا على السيادة الوطنية واحتراما ملبداً المساواة فيما بين الدول.

46. التطورات الأخيرة سواء على مستوى مفهوم السيادة و المساواة، أو بالنسبة لتلك الأحكام في مجال الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، هذه التطورات و غيرها سمحت بالتلقيص من فحوى النص السابق. كما أن مجلس الأمن كشف من تدخلاته في بعض القضايا التي هي من صميم الاختصاص الوطني، و هو ما تسمح به الجملة الأخيرة من النص المذكور. و نخص بالذكر هنا الوضع في الصومال، وضعيات أخرى أدى إلى تدخل تكتلات دولية أو دولة معينة برتخیص من المنظمة الدولية أو بدونه. و في كل الحالات كان السبب المعلن للتدخل هو حماية حقوق الإنسان و تفادی انفجار الوضع الذي قد يهدد السلم و الأمن، و حماية الأقليات الوطنية. و امتازت معظم حالات التدخل بضعف الحكومة الوطنية أو الانهيار التام للسلطة العامة.

47.. في الحقيقة التزام الحفاظ على السلم له وجه داخلي وضعی. حيث أن الكثير من الدساتير تخرج قضايا إعلان الحرب و إبرام معاهدات السلم من الاختصاص الانفرادي للسلطة التنفيذية. و تكتفي دساتير أخرى بتنظيم كیفیات الرد السريع و المجدی على أعمال العدوان التي قد تتعرض لها.

48.. لقد ضمنت الجزائر التزاماتها الدولية في مجال السلام دستور 1996. حيث تنص المادة 26 منه على أن "تمتنع الجزائر عن

السلام و الإخاء و الوفاق هي ممارسة لشغیرة دینیة.

*ثقافة السلام تستدعي إقصاء العنف على المستوى الوطني عن طريق النصوص و الممارسة السياسية.

43. كل ما سبق التعرض إليه من نصوص قانونية تخص العلاقات فيما بين الأمم، التي هي ملزمة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة على أساس العضوية في هذه المنظمة العالمية، أو على أساس القانون الدولي العربي بالنسبة للدول الغير أعضاء. ذلك أن الإجماع حاصل ف بها و قضاء على أن كل المبادئ المتعلقة بحفظ السلام و الأمن في العالم هي من قبيل القانون الدولي العربي الأمر.

44. إلتزام الدول بتطبيق أحكام الميثاق يخص علاقتها و لا يتعلق الأمر، من حيث المبدأ، بما قد يجري داخل الدولة من مشاكل أمنية و غيرها، و ذلك إرتکازا على نص المادة 2 فقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. و ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

45. هذه الفقرة تضمن عدم التدخل في الاختصاص الوطني لأية دولة و تحت أي

المعارف التي يؤسس عليها الفكر الجماعي و المبادئ التي تطبعه و منه ينبع الطموح المشروع و منهج الحياة و العمل معـا.

- أنظر حق الإنسان في السلم.- بيان مدير العام لليونسكو 1997-ص.6.“

53.. ضمن هذه المعادلة تظهر ثقافة السلم كبقية السلوكات المشتركة على كل مستويات المجتمع دوليا و وطنيا. بالنسبة للحكام يظهر ذلك في التعامل مع القضايا الدولية أو في تسيير الشؤون الوطنية و كذا فيما يخص المتعاملين على الساحة السياسية داخل الدول، ليكون التناقض المشروع للوصول إلى السلطة بطرق شرعية تضمن التداول على السلطة في ظروف سليمة.

54. و يجب ألا يهمل دور الإعلام و الصحافة في تنوير الرأي العام و نشر مبادئ المحبة و الوفاق و حسن الجوار و ضمان المصالح المتبادلة. إطلاع الرأي العام المتتشبع بثقافة السلم على حقائق الأمور يكون الدرع المتيين للدفاع عن السلم.

.....
* أستاذ و عميد كلية الحقوق،
جامعة وهران الجزائري.
منقول بقدر من التصرف

اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المنشورة للشعوب الأخرى و حريتها”.

49.. و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية. كما تضمنت المادة 28 تبني الجزائر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافـه.

50.. ومن جهة أخرى فالجزائر تعمل على بناء نظام حكم ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن كما تضمن الدولة الجزائرية عدم انتهاك حرية الإنسان. و تمنع أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة . هذه الأحكام في الدستور الجزائري حذت حذو الدولة العريقة في تطبيق الديمقراطية.

51.. ما سبق يدفعنا إلى القول بأن الديمقراطية في إطار النصوص القانونية الوطنية ممارسة و سلوكا تبذ العنف و تتبنى الطرق السلمية لتسخير النشاط العام، و تتخذ الحوار وسيلة لحل الخلافات. و في ظل منظومة دولية تؤمن بنفس المبادئ في مجال حفظ السلم و تمارسها على المستوى الوطني يصعب تصور السلوك العدائي تجاه بقية أعضاء هذه المنظومة.

52.. ثقافة السلم في منظورنا هي مجموع

مفهوم ثقافة السلام

١. تعريف السلام.

٢. مفهوم ثقافة السلام.

٣. فوائد نشر ثقافة السلام.

٤. وسائل نشر ثقافة السلام.

بيان
ـ

في هذا التعريف لا يعني عدم وجود الأضطرابات بكافة أشكالها، وإنما يعني السعي في الوصول إلى المظاهر الإيجابية.

أ. محمد مروان *

2. مفهوم ثقافة السلام..

ثقافة السلام مصطلح يعني: مجموعة الأهماط السلوكية الحياتية، والمواقف المختلفة التي تدفع الإنسان إلى احترام إخوانه منبني البشر، ورفض الإساءة إليهم والاعتداء عليهم، وممارسة العنف ضدّهم، وقبول الاختلاف بين الناس.

3. فوائد نشر ثقافة السلام لنشر ثقافة السلام بين الناس فوائد عديدة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ومنها: إحساس الناس من شتى أصقاع

1. تعريف السلام:

يُعرف السلام كمصطلاح ضد الحرب وبأنه : غياب الأضطرابات وأعمال العنف، والحرروب، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية؛ وذلك لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية. كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام، وبناءً على هذا التعريف فإنَّ السلام يكون حالةً إيجابيةً مرغوبَةً، تسعى إليه الجماعات البشرية أو الدول، في عقد اتفاق فيما بينهم للوصول إلى حالة من الهدوء والاستقرار، فالسلام

أولاً ب التربية النشء الجديد على القيم الفاضلة والعظيمة، واستغلال التعليم في ذلك، ويجب تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة، والوسائل التقنية الحديثة، وشبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي التي تغلغلت في سائر نواحي الحياة المختلفة، والتي تُعدّ شديدة الصّلة بفئة الشباب؛ تلك الفئة الأكثر استهدافاً من قبل المتطرفين، وأصحاب الأفكار المترنحة. من جانب آخر، فإنّ على قادة الرأي والعلماء من ذوي الاختصاص دعوة الناس إلى التقارب، وتوحيد الصفوف، وزيادة التلامم الاجتماعي، فكلما تقارب الناس من بعضهم أكثر امتلكوا القدرة على مواجهة العنف، وتعاظمت محبتهم لبعضهم البعض، وهذا كلّه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال ثقافة السلام. كما أنّ نشر العلم والثقافة دور كبير في نشر ثقافة السلام، فسيطرة مثل هذه الأمور على عقول الناس، يجعلهم أكثر جنوحًا نحو السلام واللاغيف، وأكثر انفتاحاً على الآخرين.

.....
* باحث... ٢٦ يونيو ٢٠١٨ م.

المعمورة بالأمن والسكنية والطمأنينة، وعدم الخوف أو الجزع سواءً على النفس أو المال أو العرض أو الأرض، مما يجعل الإنسان أكثر إيجابية، وأكثر قدرة على البذل والعطاء والتضحية في سبيل الآخرين. التقريب بين الناس مهما اختلفوا في آرائهم ووجهات نظرهم، وجمعهم على الخير والمنفعة والعمل المشترك لما فيه مصلحة البشرية. الحفاظ على البيئة من المخاطر العديدة التي تهدّدها؛ إذ تُعدّ الحروب وما ينتج عنها من أبرز هذه المخاطر. استغلال الموارد المختلفة بالشكل الأمثل دون استنزافها فيما لا طائل يُرجى منه. عمران الأرض، ومكافحة المشاكل الاقتصادية التي تهدّد نسبة كبيرة من السكان؛ فلو استثمر ما يُنفق على الحروب لمصلحة البشرية لكان الوضع أفضل.

4. وسائل نشر ثقافة السلام.

إنّ نشر ثقافة السلام بين الناس يحتاج من الجميع توحيد الصفوف في مواجهة صنوف التطرف الفكري المتعدد؛ مثل: إقصاء الآخر، والدعوة إلى القتل، وما إلى ذلك، ويتمّ ذلك

عندما قامت الحرب

د. عبدالعزيز المقالح

أَيُّهَا التَّائِفُرُونَ إِلَى الْحَرْبِ
أَبْنَاءَ عَائِلَتِي الْيَمِنِيَّةِ،
قَالَتْ لِيَ الْأَرْضُ:
يَكْفِي!
لَقَدْ شَرِبْتُ وَارْتَوْتُ
وَمَا عَادَ فِي جَوْفِهِ الرَّحْبِ
مُسْسَعٌ لِلَّدَمَاءِ
أَفِيقُوا..
لَا رَوَافِضَ فِي يَمِنِ الْيَوْمِ
لَا مِنْ نَوَاصِبِ فِيهِ
وَلَكُنُها شَهْوَةُ الْحُكْمِ
هَذِي الَّتِي سَتَقْوُدُ الْبَلَادَ
إِلَى الْهَاوِيَّةِ!

لَمْ أَكُنْ نَاهِمًا عَنْدَمَا قَامَتِ الْحَرْبُ..
كَانَتْ حِجَارَةُ بَيْتِي تَقَنُّ منَ الْقَصْفِ
وَاللَّيْلُ مُرْتَعِشًا
وَزُجَاجُ النَّوَافِذِ تَلْهُو شَظَائِيَّاً
فَوْقَ الْأَسِرَةِ،
كَانَتْ عِظَامِيَ ثَابِتَةً
وَجِبَالُ الْمَدِينَةِ ثَابِتَةً..
بَيْدَ أَيِّ حَزِينَ!

أَيُّهَا الْأَصْدِقَاءُ الْأَجَلَاءُ
لَا تُنْصِنُوا لِدُعَاءِ الْحُرُوبِ
وَتُنْجَارِهَا الْأَثَمِينَ
أَنْصِنُوا لِاسْتِغَاثَاتِ أَطْفَالِكُمْ
لِنَدَاءِ الْأَرَاملِ وَالْأَمَهَاتِ
فَقَدْ طَفَحَ الدُّمُّ
وَاحْتَرَقَتْ سُفُنُ الْحُبُّ
فِي يَمِنِ الْحُبُّ
مَاتَ الْضَّمِيرُ عَلَى أَرْضِهَا
جَفَّ نَهْرُ السَّلَامِ.

تَخْرُجُ الْيَمَنُ الْأَمْ لِلطُّرُقِ الْمُقْفِرَاتِ
وَتَصْرُخُ: يَا وَيَتَاهُ..
وَتَسَأَلُ أَوَّلَ خَيْطٍ مِنَ الْفَجْرِ:
مَاذَا جَرَى؟!

كَيْفَ يَقْتُلُ بَعْضِيَ بَعْضِي؟!
وَأَسْمُلْ عَيْنِي بَكْفَيْ؟!
كَيْفَ، مَتِي، حَوْلَ الْحِقْدُ أَبْنَائِي الْطَّيْبَيْنَ
ذِبَابًا؟!
وَهَا هُوَ يَسْلِبُهُمْ شَرَفَ الْأَدِيمَةِ
يُخْجِلِنِي
وَيُخَاهِرُ رُوحِي
وَيَمْنَعُ عَيْنِي مِنْ أَنْ تَنَامُ

حرب وما تلاها

وضاح اليماني الحريري (*)

خلفتها اشتباكات واقعية
وبالمجان نشرب دماء مخلوطة بالتراب
ومسفوحة على الصخور
اليوم لا نختلف مع الأشياء حول رونقها
المخطى بالرماد
اليوم نختلف مع بعضنا
ليقتل الآخر منا آخره المقابل
الحزن عاطفة او شئ ما لا فرق عند قياس
الاصابة القاتلة
قد يتشوّه الوجه او تقطع الاشلاء
او ينهار المبني او تحرق الاشجار
او يتاثر التراب فيغطي الثياب والملامح
القبلة وحدها لا تقتل فلا بد من قاتل مدرب
ولابد من وقت مناسب
هنا تتصف فتنتصف فتنتصف
إلى ان يتوزع الأسود بالمجان بين كل القرى
الحرب فاحشة و زندقة تخون مريديها
قصة تمثلها احصائيات ملفتة للانتباه
الحرب أقل بكثير من ان تقضي على العدو
الذى نال منك سابقا
هي لوعة رخيصة تجري على اكتفينا
بلون واحد او لونين
هي اقل من عمرنا الذي قضيناه فيها
ننتظر النهاية
متى ستكون بالنسبة لنهايتنا
أو أينما اقرب...

(*) شاعر یمني

مكتظا بصراخ الأطفال مضيت أبحث عن
مجال وعن مجال
لم ترك القذيفة فسحة لدم الضحايا
نعيش او نموت
لاقطن يكفينا لنجفف الجسد الجريح من
العرق تحت انفاس البكاء
من يستيقن كتابة الحرب بسيف من دخان البخور
ها نحن نعرف كم نحن نعرف
عن تفاصيل السلاح والخرطنة والسوداد
كم نحن ندرى
أن للأرواح حزنها المجهد من طول المسافة
نحو نصرنا المشبوه
نصر الفتات في صناديق قماممة العظاماء
وخلف بيوتهم الإقليمية
عندما تتساوى فضائح طاولة التفاوض في
المساء القريب
فنفرح بانكسار ان الأرض هنا صارت بعيدة
عن اقدامنا
وحشية أجنة البنادق وهي تولد لأجل
القتل باتقان و سفور
شرسة كذلك منبهات التفاهم بين حين وآخر
كتيبة قصة الحب حين تقف ساذجة بين
فصول المعارك العنيفة
وبالمجان ينتهي العشق وفي احلامهم ثغرة

حديقة الحواس

شعر / *مازن توفيق *

لا-وقت-للنزهة في حديقة الحواس
 لا-وقت-للموت أن يتنفس شعب من تركوا ظنوهם على عتبات المقلة،
 لا-وقت-لصحراء تصهد ارثها
 وفم مكتظ بنبيذ الفحولة ومزاج الرغبات،
 الأرض تندرس في وحشة التأويل،
 ودهاء ضوء التمرد،
 والرماد المسمى بكائي
 يعاصر ضريح التوثر،
 والسماء تبحث عن مطر حامض،
 ماذا سيأتيك من نرجسية صرير النعاس؟
 ضجيج الملوى،
 نقاечن من أحبيب،
 مكائد القبائل في تكنيك الخراب،
 أم تفاصيل الحروب الأنique عند اعتاب بكاره عرشك !!
 من عربات الرؤى،
 وغياب الأسئلة الصاحبة،
 ونشوة خروج الرصاص
 من المسدس،
 كانت الهزائم تقيم
 حفلًا لثكنات أوجاعها،
 تقاذفه الريح وحدقات الطرائد...

(*) شاعر يمني

هي الحرب

قرص خبز..فحاذر
 هي الحرب ماكرة مثل ساحر
 ستأتي إليك على خيل ثائر
 فلا تقتربها
 وإن راودتك اجتنبها
 واعرض بوجهك عنها وكابر
 فما كنت يا بن الحمامدة عامر
 وإن حاصرتك وقدت قميصك ..ناور
 فالزلهز يا يوسف الصبر
 تبرى الاظافر
 وان طرقت باب بيتك.. غادر
 وان عبرت فوق ارضك.. هاجر
 هي الحرب لا خير فيها
 فإن انت راهنت يوما عليها
 واملت خيرا بها كنت خاسر
 هي الحرب خائنة العهد ..حاذر
 ستومي بلادك في جيب تاجر
 وتجعل حقل الكروم مقابر
 هي الحرب أغنية الموت..حاذر
 ستغرس مخلبها في الحناجر
 فينموا مكان الأغاني خناجر..

 هي الحرب
 يا بن الاسى والتعب
 هي الحرب
 لا نصر فيها لغير اللھب
 هي الحرب

عمر محمد إسماعيل *

هي الحرب
 لا شيء غير الرماد لديها
 فلا تطمئن للوجوه التي ترتديها
 ولا ترمي بالقلب بين يديها
 ولا ترقى إن خذلت على ساعديها
 ولا تلتركتن ان قهرت إليها
 ولا تستجب لذويها
 وان كان في صفها الف شاعر
 تمرد عليها
 وان باركتها جميع المنابر
 ولا تحظى بها
 وان عمدتها فتاوى مقامر
 هي الحرب
 ليس لها آلهة وليس لها انباء
 وليس لها مذهب او شعائر
 فكن انت بالحرب أول كافر
 هي الحرب ماكرة مثل ساحر
 ستأتي إليك على ظهر طائر
 ستبدوا المشانق
 حين تحط على كفيها ضفائر
 وتبدوا الذخائر
 بقبضتها حفنة من سكاكير
 ستبدوا القيود التي في يديها اساور
 ويبدوا لك اللغم في صحنها

وبين الصبايا
هي الحرب
اول مؤمنة بالدموع
واول كافرة بالطرب

هي الحرب
ارث الجدود لنا من قرون
ونحن كما شاء آبائنا ان نكون
شعوب تسير بلا بوصلة
وتسعى إلى موتها هروبة
ونحن العرب

ولدنا وفي فمنا قبلة
ولدنا وفي يدنا مفصلة
وسكينة نصلها من ذهب
وكنا صغار نحب الشغب
وكنا طوال سنين الطفولة
نقلد فرساننا في القبيلة
فنؤمن ان السلاح رجولة
وان اصطياد الحمام بطولة
وكنا نظن بان قنابل آبائنا في رفوف الخشب
وتلك الرصاص التي أورثونا
.. لعب..

Kirby وادخلنا اهلاً المدرسة
وفيها تعلمنا كل دروس الغباء والخرافات
واللهوسة
وكان المعلم في حصة الهندسة
يعلمنا كيف نبني السجون
وكان معلمنا في الفنون
يعلمنا من فنون القتال
اقتحام الحصون

فيها التقدم امر محال
وما من مجال بها للتراجع او للهرب

هي الحرب
دكان الموت بسوق العرب
ومن الف عام
تبיע لهم حتفهم في علب
ومن اجلها يذبحون الحمام
ومن اجلها ينفقون الذهب
هي الحرب بنت الرماد
وام اللهب

هي الحرب يا بن الشقاء والتعب
هي الحرب شر اشر فلا تنتظر
بأن يغدوا دخانها في السماء سحب
ولا تنتظر
بأن يغدوا في يدها الرمح غصن عنب

هي الحرب تنين نار
يرى كل شيء حطب
فلا ترقب خلف نيرانها جنة
ولا تنتظر من يديها الرطب

هي الحرب
اخت الشقاء وبنت الدماء وام المنايا

هي الحرب
إن تاق اطفالنا للطعام
تجيء وبين يديها صحون الشظايا
وفي عيد ميلادهم كل عام
تدس القنابل تحت وسائلهم كهدايا

هي الحرب عماء
لسيت تميز بين وجوه الضحايا
وليس تفرق بين الرجال

<p>وكنا كما شاء اجدادنا ان نكون دعاة هلاك واهل منون وقادة حرب بغير رتب نجح إلى نارها مؤمنون ونعبد في حبها الف رب وععددنا من اجلها ما استطعنا من كرهنا والغضب كرهنا الجميع وماذا عسانا نقول كرهنا الجميع وشرعنا احقادنا بالرسول كرهنا الجميع يهودا هنودا نصارى مغول وععددنا لهم من رباط الخيول وقرع الطبول وسجع الخطب دخلنا الحروب كما شاء خالقنا في السماء.. وكتب فمزقنا اكباد بعض وما من سبب سوى اننا من بلاد العرب فيما للجنون ونحن كما فعل الأولون سننقل ثاراتنا للبنون ونورثهم نارنا والخطب وحين نموت وهم يكرون.. على يدهم يستمر اللهب على يدهم يستمر اللهب.</p>	<p>وضرب الرقاب وبقر البطون وكنا نزد من خلفه ياجتهاد نشيد الرماد ((خندقي قبري وقبri خندقي)) ((وحيا.. وحيا بداعي الجهاد))</p> <p>كبرنا كبرنا وصرنا شباب وخلف الظهور رمينا الكتاب وكان معلمنا في الحساب يقص علينا خلال الدروس تفاصيل حرب البسوس وغزوة بدر وذات الصواري وذكري انهيار بلاد المجروس ونحن جلوس نحدق في وجهه في عجب عشقنا بطولاتهم في الكتب في للغباء وكنا نلقن في حصة الكمياء وفي حصة الجبر والفيزياء نشيد اللهب نشيد جميع شعوب العرب من القدس حتى حواري حلب وكان معلمنا في الادب يعلمنا فن سجع الخطب كرتنا وصرنا تلاميذ حرب كما شاء استاذنا .. واحب فخضنا ميادينها عن كثب ويا للجنون مشينا إليها برمش العيون</p>
(*) شاعر وصحفي يمني	

أفعوانٌ أعزب

أ، عمرو الارياني *

يبدو أكبر وأكثر مما أتوقع
كلما أفرغت انتباهي
كلما تنازلت عن هيمانتي عليه ونسيته

هذه أحواله
يتذكرني عندما لا أتذكره
له خيالاته يلدغ بها
له تذاكره يسافر
له حزنه المستوحش الصامت
ورقتته الماجنة

تربيكه ورقة نقدية فئة خمسين ريال

تخرج مبخرةً
من حقيقة إمرأة فاكهة
ويسعد بإعادة الفكرة لها

تنتابه رعشة الصوفي وجذبته
بت manus أصابعه بأسابيعها

وتحده بي يفضحني
يحرتم احمراري
يصير حماراً

يعتذر ويغيّبُ
كثورة برتقاليةٍ
لخصوصية قادمة

يتمشى في أزقتي
ويصافحني كل صباح

الناسك المشدوه
المتشدد الطائش
المتفرد بعقله
المزاجي
المتمرد على الآناتين الجلديتين
وينفعل باصقاً على الوقت

كتب قبل أن يقرر المهدنة ويصغر :
تنازلت عن بعض طقوسي
كي تنام
ولن أسمح
بأي تسفل منك أيها املاك كما تعتقد

ولأني لا أشرب
أكتب بدفقٍ خاصٍ

أفعوانٌ أعزب
موجود دوني في اللحظ
في عدم الخلط في عيون المهاجات

أفعوانُ
لا يُعلن ولا يلعن
يعطس فراغاً متى أصابته الحموضة
فيصير شاعراً وإرهابياً

ومامور ضرائب
وصحن سلطة بمالاينيز
وسي دي

أفعوان شرقي لا غربي
مهما ارتدته الماركات العالميةُ
من القطن

حتى طريق الحرير من اندرويلات
هو ينحني
لمشهد قبلي في عيد الأضحى

هو دائم الاحتجاج :
على كيف ؟! بانحصارٍ وينلا بس سهـاـان؟

ولو لم أمسسه
محتشداً له أسبابهُ
لا يوقد بل يوقد عالماً هلامياً
والقديم فيُ
هو المتخلف عني والمتقدم معِي

عُمرك كن جي ليـلـيـهُ
وـيـدـيـ جـرـمـلـأـكـ معـكـ
وـالـحـقـ الـكـرـدـيـهـ(*)

ويعشق الهوبنة * ومدلل :
(يا عمرو

(*) شاعر يمني

هامش :

الهوبنة : دندرات من التراث كانت عمتى فاطمة تحسن غنائها .
الجرمل : السلاح الآلي ألماني الصنع . الكردية : بندقية كندية .

”فقر وطنى“

مازن رفعت *

جئت لأشارك!

ل لكنك حامل !

ـ في شهري السابع ، كما أن بطني ليست
كبيرة ولن تؤثر على شكري !

ـ لكنها ستؤثر على أداءك في المسرح !

ـ اطمأن من هذه الناحية ، استطاع
التحرك برشاقة في ارجاء المسرح دون
صعوبة !

ـ هذا خطر عليك وعلى جنينك !

ـ أنا أدرى بجسدي وبجنيني !

ـ لا يمكنني أن أجازف بك وبجنينك!
انتظرى حتى تلدى ، وأعدك بأنك ستكونين
الراقصة الرئيسية في الحفل الوطنى القادم!
تقول هي بغصة والدموع تتکور في
مقتليها : أنتظر سنة كاملة ؟! كيف سأصرف
على هذا الجنين ؟! إن لم أشارك فسيموت
الجنين جوعاً وأنت تعلم حالى وأننى بالكاد
أصرف على ولدين !

ـ وإن تركتكِ ترقصين فقد تخسرین
جنينك !

ـ سيكون قدره وهذا كفيل بتخفيف
العبء علىّ وبدل أن أنفق على ثلاثة
سانافق على أثنتين !
ـ لكنك نسيت شيئاً !

ـ ما هو ؟

ـ أنتِ تجاذفين بحياتك أيضاً ! وبهذا

أيها الشعب العظيم ، أيها الشعب
الصنديد ، أيها الشعب الصمود الصابر ، هنيئاً
لكلم هذا العيد الوطنى ، عيد الاستقلال
، الذى تحرر فيه شعبنا من الاستعمار
الغاشم الحقير ، ضحى فيه خيرة إبناء
هذه الأرض بدمائهم الزكية الطاهرة من
أجل أن ينال هذا الشعب العظيم ، حريته
ويستعيد كرامته ، كإنسانٍ حرٍ يواصل
مسيرة الحرية في بناء هذا الوطن والدفع
بعجلة تنموته نحو الآفاق . وبناسبة هذه
الذكرى الثمينة والغالبية علينا جميعاً ، فقد
تقرر إقامة حفلٍ ضخم لهذه المناسبة تليق
بتضحيات شعبنا ، والذي سيشرفه الرئيس
بحضوره برفقة أعضاء الحكومة وعددٍ من
المسؤولين .

بجسدي واهنٌ هزيل ، وبطنٌ تورمت
بساعة أشهر ، جاءت تلهث ، ترفع برقعها
لتكتشف عن وجه شاحٍ غطته قطرات
العرق ، إلا أن مواطن الجمال فيه أبى أن
تندثر في خضم هذا الشحوب والاعياء ،
نظر إليها مصمم الرقص وسألها متعجبًا :
ـ ما الذي أتى بكِ ؟!
ـ أجبت في أعياء : إنه العيد الوطنى وقد

وশماله ، ومن خلفه عددٌ مهول من المسؤولين ، وملاً الصحفيون والحاشية ما تبقى من المقاعد . وبعد تدافع عدد من المسؤولين لإلقاء خطبًا طويلة نام في وسطها بعض الحضور ، وتباري بعض الشعراء في مدح الرئيس والوطن والشهداء ، جاء الإعلان عن الحفل الفني ، أنسلت إلى المسرح برفقة زوجها وبقية الراقصين ، يرقصون على أنغام أوبيريت وطني ، ثم قدمت هي في وسطها رقصة انفرادية ، أذهلت الحضور بمهارة حركاتها ورشاقة ميلانها ، هجمت عليها الآلام فجأة محاولة أن تبطل رقصتها ، فاستعانت بخبرتها الطويلة كي تحتمال على آلامها وتستمر في رقصتها ، فخذلها رحمها ، ونرزف بشدة ، استمرت هي في الالتفاف والدوران والميلان وسط دماءها التي غطت المسرح ، حتى سقطت منهيةً الرقصة ، نهض الرئيس وأعضاء حكومته والمسؤولين والصحفين والحاشية يصفقون بحرارة لهذا العرض الفني وللدماء التي سالت ظناً منهم أنها جزءٌ من العرض .

في المستشفى أخبروا الزوج أن الجنين نجى لكن زوجته قد فارقت الحياة ، واثناء قبض الأجر أعطوه أجره كاملاً بينما أجر زوجته كان منقوصاً ، وعندما اعترض أخبروه أنهم خصموا أجر عامل النظافة الذي قام بتنظيف أرضية المسرح من دم زوجته .

(*) قاص يمني

تخسرین كل شيء وتركين خلفكِ أیتاماً !
 _ لديهم أب يرعاهم ! كما أن السعي في سبيل لقمة العيش صار مجازفة !
 _ ألا يكفي أن زوجك سيشارك في الحفل !
 _ أجره سيكتفي الوالدين فقط أما أجري
 ملن هو مختبئ في احشائي !
 _ لا بد أن أسأل زوجك قبل أن أوفق !
 _ لك هذا !
 ينادي مصمم الرقص على زوجها الذي يشارك في تدريبات الرقص ، يقترب زوجها ، يسأل المصمم : زوجتك تريد أن تشارك في الحفل فما قولك ؟
 الزوج : أنا موافق !
 _ ألا تخشى على صحتها ؟!
 _ أنا أدرى بصحتي !
 _ لم أسألك أنت ، أريده هو من يجيب !
 _ أيها المدرب نحن لا نرقص إلا مرة في سنة لأن هذه البلد لا تعرف الاحتفال إلا بالأعياد الوطنية وبقية الأيام قضيتها بالرقص على جوعنا وأوجاعنا !
 يقول المصمم بعد هنีهة : أفهم ما
 يقولون لكنني ..

إن كنت في شيك من قدرتي جربني !
 يصمت المصمم برهة ثم يجيب : هذا
 الميدان وهذا الفرس !
 تدخل في حماس ، وترقص ببراعة اقمعت
 المصمم وأطفأت نار القلق في قلبه .

وفي يوم الحفل ، جلس الرئيس في مقدمة المسرح وتوزع أعضاء حكومته عن يمينه

قراءة في ديوان (كم الطعنة الآن) للشاعر / كريم سالم الحنكي (١)

بقلم: د/ عباس حسن صالح (٢) *

أولاً: الديوان

اختار الشاعر (كم الطعنة الآن) (٣)

عنواناً لديوانه الصادر عن وزارة الثقافة — الجمهورية اليمنية، عام 1995م، وجاء في (٧١) صفحة من الحجم المتوسط، واشتمل على (٢٥) نصاً شعرياً ذيّلها الشاعر بزمان تلك النصوص ومكانها؛ فوجدنا أنه قد نظم (١١) نصاً في مدينة عدن، و(٦) نصوص في مدينة صنعاء، بينما ترك (٨) نصوص مهمّة لم يحدد زمانها ومكانها.

ومن خلال ذلك يمكننا القول إن قصائد الديوان قد نُظمت بين الأعوام 1987م — 1992م. وهذا الحصر والتحديد يُعين الناقد إلى حدٍ ما من الوقوف على بعض السمات الأسلوبية وبيان دلالتها.

ومن هنا فقد وجهنا الجزء الأول من القراءة للمعجم الشعري، فدرستنا (٢٠) نصاً شعرياً من نصوص الديوان وتجاوزنا (٥) نصوص هي: ((عمّان، نادي البحارة، حصن أمبلد، عفة وارتياح)).

والديوان يستحق أن يحظى بدراسة أكثر شمولًا من هذه القراءة التي أقتصرنا فيها على المعجم، والأساليب الشعرية، وفقاً للمساحة الممتلكة لنا في هذا العدد.

هذه دراسة متواضعة أو لنقل قراءة متواضعة في ديوان (كم الطعنة الآن)، للشاعر المبدع كريم سالم الحنكي؛ وحينما نقول مبدع فإننا نقصد بذلك بكل ما ت唆يه الكلمة من معنى؛ فكريم الحنكي أقل ما يمكن أن يُقال عنه إنه شاعر يمتلك نوادي القصد، ويتصحر في تشكيل صورها وتركيب معانيها بحرفية وتقنية عالية دونما تكلف، شاعر يتحت من جسد الكلمات مشاعلاً من الطموح والأمل وحب الحياة في وجهه الظلم واليأس والموت؛ في نصوص شعرية تجعل المتلقى مشدوهاً لبراعتها؛ فيعيد قراءة النص مرات ومرات؛ فلا يشبع من جماله ولا يملُّ من تكراره.

ولا أخفى القارئ الكريم سرًّا أن ذلك ما قادنا جبراً، لا تكرماً أن نقدم له هذه الدراسة التي اقتصرنا فيها على اللغة الشعرية؛ ووفقاً لذلك فإن الدراسة ستنحصر في قسمين: الأول منها سخّصه للمعجم الشعري، بينما سخّص القسم الثاني للجانب الأسلوبي، وأعني الأساليب الشعرية.

ومرادفاته في (36) موضعاً من الديوان(٤)، ويقابله ذكر النهار ومرادفاته في (٩) مواضع فقط(٥)، أي بنسبة (١/٤) من التكرار. ويلي تلك الثنائية، ثنائية الموت والحياة، حيث تكرر ذكر الموت ومرادفاته في (٢٦) موضعاً من الديوان(٦)، ويقابله ذكر الحياة في (٤) مواضع فقط(٧)، أي بنسبة أقل من (١/٤).

ويبدو جلياً من هذه الثنائيات التكرار الطاغي للفظ (الليل) بما يحمله من دلالة الظلام والوحشة، وغلبة حضوره على لفظ (النهار) بما فيه من دلالة النور والحركة والبهجة، وكذلك هيمنة لفظ (الموت) بوصفه أقسى تجربة يعانيها الإنسان، مقارنة بلفظ (الحياة) وما يحمله من الدلالة. ووفقاً لذلك يمكننا القول بسوداوية تلك المرحلة من حياة الشاعر؛ فقد وَسَّط الثنائيات الضدية التي وظفها الشاعر — بوعي منه أو بغير وعي — بحقيقة نظرته للحياة خلال تلك السنوات الست(٨).

ومع ذلك فإن الشاعر قد حاول كسر غلبة هذا الانزياح السلبي (السوداوي) من خلال ثنائية الروح والحلם، ويتجلّى ذلك في التكرار الأسلوبي للفظي (الروح والحلם)؛ فقد ذكر الشاعر لفظ (الروح) صراحة في (١٨) موضعاً من الديوان، ويوافي ذلك حضور لفظ (الحلم) الذي جاء في (١٨) موضعاً من الديوان أيضاً، ونحن نرى أن تكرار لفظي (الروح والحلם) وفقاً لما يحملانه من دلالة؛ فإنهما يمثلان طموح

ثانياً: المعجم الشعري

بما أن الدراسة المعجمية تتجه غالباً إلى الكلمة المفردة، فلا بد لنا من الإشارة إلى قول يوري لوغان الذي يرى أن ((... الكلمة في الشعر هي في الأصل كلمة تنتهي إلى اللغة، وهي وحدة في مَتَنٍ يُمْكِن أن نجد لها في القاموس ... ولكنها في الشعر أكبر قيمة من تلك التي في نصوص اللغة العامة، وليس صعباً أن نلاحظ أنه كلما كان النص أكثر أناقة وفصلاً، كانت الكلمة أكثر قيمة، وكانت دلالتها أرحب وأوسع)) (٤). وإضافة إلى ما ذكر (يوري لوغان) وبالانتقال من العام إلى الخاص، فإننا نؤكد أن للكلمة قيمة أكبر في المعجم الشعري، لأنَّه في الغالب يكون محصوراً في كلمات معينة — يكررها المبدع بوعي أو بغير وعي — فيجد من خلالها الناقد، والقارئ الحصيف مفاتيح النص الشعري؛ فالمعجم الشعري يتحدد من خلال مجموعة الألفاظ التي تبرز لدى شاعر معين أو مجموعة من الشعراء حتى تغدو ملهمًاً أسلوبيًّاً يتصرف به نتاجهم الشعري.

وذلك ما تجلى لنا في ديوان (كم الطعنة الآن) الذي جسد معجمه الشعري صراعاً بين عدد من الثنائيات الضدية كثنائية الليل والنهار، والموت والحياة، وانكفاء الروح وتوجهها وطموحها لتحقيق أحلامها، فمثلت هذه الثنائيات الضدية سمة بارزة في المعجم الشعري؛ وفقاً للآتي:

ثنائية الليل والنهار: تكرر ذكر الليل

وإن لم يحقق ذلك، فإنه يُعدُّ من باب الغموض والتعقيد الذي يُفقد النص جماله وقيمة الفنية والبلاغية.

وأشار الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى جمالية التقديم والتأخير في قوله: ((... هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزال يفْرَّجُ عن بدبعةٍ، ويُفضي بك إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسماً معه، ويُلطف لديك موقعهُ، ثم تنظرُ فتجد سببَ أن راقك ولطف عنك، أن قدمَ فيه شيءٌ وحُولَ اللفظُ من مكان إلى مكان)) (11).

والتقديم والتأخير سمةٌ يتميز بها شعرنا العربي قدِيه وحدِيشه، وليس شاعرنا عن ذلك بعيدٌ، ففي كل قصيدة من ديوانه تلقاء براعته ويدهشـك أسلوبـه في تشكيل الصورة الشعرية اعتمادـاً على هذه السمة الأسلوبـية، ومن ذلك ما نجد في قصيدة صديقي الذي لا يُشبهـه (12) حيث قوله (13):

وَمَا كُنْتُ أُدْرِكُ أَنَّ حَمِيمِيَّةَ الْلَّهْظَاتِ
سَتَغْتَالُهَا

الطلقةُ الآتيةُ (14)

والكافـه

والأصل في الجملة أن يقول:

ستغـتـالـ الطـلـقـةـ الآـتـيـةـ الـلـهـظـاتـ الحـمـيمـيـةـ.
وهـذاـ أـسـلـوبـ إـخـبارـيـ مـباـشـرـ لاـ يـشـيرـ
الـنـفـسـ،ـ فـهـوـ أـقـرـبـ إـلـىـ النـثـرـ مـنـهـ إـلـىـ الشـعـرـ،ـ
لـاـ تـقـدـيمـ وـلـاـ تـأـخـيرـ فـيـهـ يـلـفـتـ الـانتـبـاهـ،ـ
وـيـعـمـلـ الـفـكـرـ،ـ إـنـ كـانـ التـجـسـيدـ الـاسـتـعـارـيـ،ـ

الـشـاعـرـ وـإـصـراـرـهـ عـلـىـ تـحـقـيقـ أحـلـامـهـ مـهـماـ
كـانـتـ الـظـرـوفـ قـاهـرـةـ،ـ كـمـاـ يـبـيـنـهـ قـولـهـ (9):ـ

هـُوـ الـبـرـقـ يـأـتـيـ

فـتـشـتـعـلـ الرـوـحـ تـحـمـرـ جـمـرـتـهاـ

وـتـضـيـءـ الـحـيـاةـ بـوـجـهـ الـمـدـيـ

وـمـثـلـ ذـلـكـ قـولـهـ (10):ـ

نـجـمـةـ مـنـ يـديـ

سـقطـ سـهـوـةـ فـارـتـخـتـ جـمـرـةـ الـرـوـحـ

وـانـهـارـ بـيـ بـلـديـ

كـلـ مـوـتـ بـلـدـ

وـالـرـوـحـ ذـاـكـرـةـ بـلـاجـسـدـ

ثالثاً: الأسلوب

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على الأساليب الشعرية في ديوان (كم الطعنة الآن) من خلال أسلوب التقديم والتأخير وأسلوب الحذف، والتكرار اللفظي والصوتي وأثرهما في تشكيل الموسيقى؛ فضلاً عن أثرهما في تشكيل الصورة الشعرية؛ وإن كـنـاـ نـرـىـ أـنـ الصـورـةـ الشـعـرـيـةـ،ـ وـالـموـسـيقـاـ
تـسـتـحـقـانـ درـاسـةـ مـسـتـقلـةـ.

أسلوب التقديم والتأخير

تعتمد الجملة العربية في تركيبها على عناصر معينة، لكل منها رتبة خاصة، فتبني وفقاً لنـسـقـ معـيـنـ في تـرـتـيـبـ مـكـوـنـاتـهاـ،ـ وـإـذـاـ خـالـفـ التـرـكـيـبـ الـلـغـويـ هـذـاـ التـرـتـيـبـ عـدـ
ذـلـكـ خـرـوجـاـ عـلـىـ الـأـصـلـ،ـ لـذـلـكـ يـنـبـغـيـ أـنـ
يـحـقـقـ هـذـاـ خـرـوجـ —ـ مـنـ تـقـدـيمـ وـتـأـخـيرـ
وـحـدـفـ —ـ مـعـنـىـ مـعـانـيـ الـكـلـامـ وـدـلـالـاتـهـ،ـ

غدر؛ فجاءت الصورة موغلة في تصوير الألم.
رابعاً: ذكرنا فيما تقدم أننا أمام شاعرٍ
يمتلك نواصي اللغة مثماً يمتلك نواصي
القصيدة، ففي قوله:
أن حميمية اللحظات ستحتالها الطلاقة
الآتية.

لقد كان يمكنه القول (ستحتالها) —
بالقاف — بدلاً عن (ستحتالها) — بالعين —
وهي تفي بالمعنى لغة ودلالة(15)، ولكنه
آخر استخدام (ستحتالها) لأنه يدرك الفرق
الدقيق بين اللفظتين، فالاغتيال لا يكون إلا
خفية وغدراً أي أن يُخدع ويُؤخذ فيقتل في
موقع لا يراه فيه أحد(16)، بينما لفظ
(القتل) لا يحمل مثل هذه الدلالة. لذلك
يمكّنا القول: أن الشاعر قد كان موفقاً في
استخدام الجملة الفعلية (ستحتالها) التي
جاءت متمنكة في موضعها ومناسبة لما يريد
التعبير عنه.

وفي جانب آخر من أسلوب التقديم
والتأخير وقرب ما تقدم قوله في قصيدة
(القارب)(17):

والقارب المهزول كُلَّ(18) من العواصفِ
والنزاع.

مع أن مراعاة التركيب النحوي للجملة
كان يُحتمّ عليه أن يقول:

كُلَّ القارب المهزول من العواصفِ والنزاع.
ويرى علماء البلاغة(19) أن تقديم المنسد
إليه في الجملة التي مسندها فعل يصلح
لأمرين:

الأول: تقوية الحكم وتقريره وتوكيده.

قد أكسبه مسحة من جمال.

بينما نلمس في الجملة الأصلية جمالية
التركيب اللغطي؛ الذي ما كان له أن يظهر
لولا براعة التقديم والتأخير من خلال الآتي:
أولاً: قدم الشاعر المفعول به وصفته
(حميمية اللحظات) أو (لحظات الحميمية)
على الفعل والفاعل (ستحتال / الطلاقة) وفي
ذلك دلالة بلاغية، فقد أراد الشاعر أن يُبيّن
فداحة الخطب الذي ألمَ به في فُقدِ أخيه
الذي قُتلت معه كل لحظة حميمية؛ فلا
يمكن لأحد أن يُعوّضه فُقدِ أخيه؛ ولا عن
تلك اللحظات؛ لذلك لم يلتفت إلى الفعل
والفاعل وقدم أثر جرمهما العظيم، والألم
الذي تركه في نفسه.

ثانياً: تمكّن الشاعر من خلال هذا
الأسلوب كسر أفق التوقع والانتظار عند
المتلقي، فحقق عنصر المفاجأة، وذلك ما
 يجعل أثر الانفعال الناتج عن تلك الخبرية
باقياً وعالقاً في الذهن، فقوله: (حميمية
اللحظات) بما فيها من رقة وجمال يوحى
بأن ما سيليها سيكون أكثر رقة وجمالاً،
ولكن الشاعر يكسر أفق الانتظار عند
القارئ ويصدمه بقوله: (ستحتالها) وتلك
من مزايا أسلوب التقديم والتأخير في اللغة.
ثالثاً: أسهمت الصورة الاستعارية
التجسيدية في قوله: (وما كُنْتُ أدرُكُ أَنَّ
حميمية اللحظات ستحتالها الطلاقة الآتية)
في ثراء الصورة الشعرية، حيث استعار لفظ
(الاغتيال) بما يحمله من دلالة لـ(اللحظات)
فمنتها الحياة التي سلبتها إياها الرصاصة

إلى الإيجاز من خلال إسقاط بعض مكونات النظام اللغوي من الصياغة؛ لوجود قرينة في سياق الكلام تشير إلى العنصر المحذوف في الجملة من غير إخلال بالمعنى. ولما كانت البلاعجة العربية تهدف إلى الإيجاز وتهتم به؛ فإن المبدع المتمكن يلجأ إلى الحذف في بناء جملته وتركيبيه ليوصل إبداعه في أقصر صورة من اللفظ، فيُشدّدُ انتباه المتلقي، ويثير حسّه، حتى يفهم بالقرينة، فيسهل عليه إتمام المعنى، واستحضار الدوال الغائية التي طواها التعبير.

ومما يدلّ على بلاحقة الحذف قول الإمام البرجاني عنه: ((... هو بابٌ دقِيقُ الْمَسْلِكِ، لطِيفُ الْمَاخِدِ، عَجِيبُ الْأَمْرِ، شَيْيِهِ بِالسُّخْرِ، فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرَكَ الذِّكْرِ، أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ، وَالصَّمْتَ عَنِ الْإِفَادَةِ أَزَيْدٌ لِلْإِفَادَةِ، وَتَجُدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ بِيَانًا إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ)) (20).

والحذف في ديوان شاعرنا ينقسم إلى قسمين: قسمٌ تُشير إليه الدالة التركيبية للجملة العربية؛ والآخر، تركه لخيال القارئ ليتّممه، وما يحسب لشاعرنا في هذا الباب أن مواضع الحذف لا تخلو من وجود القرائن التي تدلّ عليها في القسمين.

ومن القسم الأول الذي قرينته دالة تركيب الجملة ما نجد في قصيدة (ظلال) في قوله (21):

هل كُلُّهُمْ ذهباً

هل كُلُّهُمْ حملوا أشياءهم، حملوا
أسماءهم، حملوا الصُّبَحَ الذي هيأته

والثاني: الاختصاص؛ أي اختصاص المسند إليه بالحكم؛ فقوله: (القارب المهزول) قدّم فيه المسند إليه على المسند الجملة الفعلية (كلّ)؛ فأفاد تقوية الخبر.

وبتقديم المسند إليه وتأخير الفعل تحولت الجملة من جملة فعلية إلى جملة اسمية، فتحول الفاعل إلى مبتدأ والجملة الفعلية (كلّ) إلى جزء من جملة خبرية لإتمام معنى المبتدأ، لقد أراد الشاعر أن يزيد في تأكيد حكم المسند إلى المسند إليه ويقرره في الأذهان، فدفع بالمسند إليه (القارب المهزول) وأخّر خبره كي يستعد الذهن لاستقبال الخبر بعد أن عرف المخبر عنه.

إضافة إلى ما تقدم فقد كان للصورة الاستعارية التشخيصية إثر كبير في النهوض بالمعنى في قوله: (والقارب المهزول كُلَّ من العواصف والنَّزَاع)، حيث استعار لفظي (المهزول / كلّ) للقارب فنقله بذلك من صورته الجمادية، وبعث فيه الحياة فإذا به كائن حي ولكنه (مهزول) يشعر بالإنهاك والتعب (كلّ) لأبسط جهد يقوم به. وختاماً وتجنبًا للإطالة فإننا سنكتفي بما قدمنا، مع أنك لن تجد قصيدة في الديوان تخلو من أسلوب التقديم والتأخير، وقد كان الشاعر موفقاً في توظيفه فنياً في كثير من النصوص.

أسلوب الحذف

الحذف من الأساليب البلاغية التي تهدف

حيث نصب (ظلاً) في الموضعين مع أن حقها الرفع على الابتداء (ظلٌ) وذلك ما يُسميه النحاة (الاشتغال)، ووفقاً لرأيهم فالاسم (ظلاً) منصوب بفعل ممحوظ — تدل عليه الجملة الفعلية — وتقديره هنا (حاورت، حاولت) والجملة الفعلية بعده تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

ومع أن هذا يوافق ما ذهب إليه النحاة؛ إلا إنني أرى خلاف ذلك فالأسلوب البلاغي الذي يوحى به النص يجعلنا نذهب إلى أن الشاعر قد نصب (ظلاً) هنا على الاستثناء

والتقدير فيه قولنا:

لَمْ أَجِدْ إِلَّا ظلًاً أَخَاوِرُهُ
لَمْ يَبْقِ إِلَّا ظلًاً أَخَاوِلُهُ

فالاستثناء هنا ملغى و (إلا) أداة حصر و (ظلاً) مفعول به منصوب للفعلين (أَجِدُ / يَبْقَى) وهو أبلغ في الدلالة، كما إنه يوافق التركيب النحووي، ويوافق القرينة التي ذكرها الشاعر في بداية النص في قوله:

لَمْ يَبْقِ مِنْهُمْ سُوَى ظلَّ أَخَاوِلُهُ.

وما يؤيد قولنا إنه أبلغ في الدلالة أن الشاعر يريد أن يقول: مع أن هؤلاء الشهداء قد ذهبوا إلا أن وميض صورهم ما يزال عالقاً في ذهنه ووجданه فهو يحاوره، ويُحاول في أثناء ذلك أن يُثبّت صورهم في ذاكرته من خلال ما بقي ماثلاً له من ظلالهم أي صُورِهِم (22).

ومن القسم الثاني الذي تركه الشاعر لخيال المتلقى قوله:

يقول: المسافة بين الرصاصة والقلب

الرِّيحُ وارْتَجَلُوا فِي اللَّيْلِ مَقْصَلَةً
وَلَوْ أَنَا قَرَأْنَا هَذَا الْجَزءَ مِنَ النَّصِّ بِهَذِهِ
الطَّرِيقَةِ:

هَلْ كُلُّهُمْ ذَهَبُوا؟

هَلْ كُلُّهُمْ حَمَلُوا أَشْيَاءَهُمْ؟

هَلْ كُلُّهُمْ حَمَلُوا أَسْمَاءَهُمْ؟

هَلْ كُلُّهُمْ حَمَلُوا الصُّبْحَ الَّذِي هَيَّأَتِهِ

الرِّيحُ؟

فإننا سنشعر بأهمية الحذف الذي لجأ إليه الشاعر لقصد الإيجاز وإشارة ذهن المتلقى، ذلك أن أصل العبارة في النص ينبغي لها أن تكون على هذا النحو:

هَلْ كُلُّهُمْ ذَهَبُوا؟

هَلْ كُلُّهُمْ حَمَلُوا أَشْيَاءَهُمْ وَارْتَجَلُوا فِي
اللَّيْلِ مَقْصَلَةً؟

هَلْ كُلُّهُمْ حَمَلُوا أَسْمَاءَهُمْ وَارْتَجَلُوا فِي

اللَّيْلِ مَقْصَلَةً؟

هَلْ كُلُّهُمْ حَمَلُوا الصُّبْحَ الَّذِي هَيَّأَتِهِ

الرِّيحُ وارْتَجَلُوا فِي اللَّيْلِ مَقْصَلَةً؟

وَنَلَاحِظُ هُنَا كِيفَ اسْتَطَاعَ الشَّاعِرُ أَنْ

يَشْحُدَ انتباهَ المُتلقِي مَا حُذِفَ مِنَ الْكَلَامِ؛
وَيُوصِلُ الْعَبَارَةَ فِي أَجْمَلِ تَشْكِيلِ بِلَاغِي
وَأَوْجَزَ صُورَةً لِفَظِيَّةِ، وَمَا كَانَ لَهُ أَنْ يُحْقِقَ
ذَلِكَ لَوْلَا مِيزَةُ أَسْلُوبِ الْحَذْفِ الَّذِي وَظَفَّهُ
تَوْظِيفًا مَنَاسِبًا فِي هَذَا النَّصِّ.

وَمِنْ أَسْلُوبِ الْحَذْفِ فِي هَذَا النَّصِّ أَيْضًا

مَا نَجَدَ فِي قَوْلِهِ:

ظَلَّأً أَخَاوِرُهُ

ظَلَّأً أَخَاوِلُهُ

لَكَنِّي تَعَبُّ

فموضع الحذف في قوله:
 فَبَرِقُ فِي مُقْلِتِيهِ الرُّؤَى وَيُقْبَلُني ...
 لا يستقيم معه إلا أن نقول بكل ألم (قبلة
 وداع) فيقرأ البيت على هذا النحو:
 فَبَرِقُ فِي مُقْلِتِيهِ الرُّؤَى وَيُقْبَلُني قُبْلَة
 وَدَاعٍ
 وذلك يوافق سياق الأبيات السابقة
 واللاحقة للحذف، ويؤكد ذلك أن الشاعر
 قد كان (ملتبساً بالغموض) ولم تكن الرؤية
 واضحة لديه؛ لذلك لم يكن يدرك أن تلك
 كانت قبلة الوداع.
 ومثل ذلك قوله:
 تُرِى كَانْ يُدْرِكُ أَنَّ الْهَوَاءَ
 سَيُصْبِحُ قِبْرًا لَهُ – كَيْفَ تَسْعَ الْأَرْضَ ...
 وبالبرق تنأى به السموات
 وتغتاله السحبُ الخاوية
 والرتابة
 وموضع الحذف في قوله:
 كَيْفَ تَسْعَ الْأَرْضَ ...؟
 وهو سؤال ناقص لا يتم إلا بقولنا:
 كَيْفَ تَسْعَ الْأَرْضَ قُبُورًا مَنْ هُمْ دُونَهُ؟
 وكذلك ملن لا يستحقون أن يُقبروا في هذه
 الأرض الطاهرة؛ ويؤيد قولنا إن الشهيد
 (أحمد سالم الحنكي) لم يُقبر كما يستحق،
 وأن أهله وذويه لم يحظوا حتى بفرصة
 الوداع الأخير.
 رابعاً: الموسيقا
 مما يعلم بدهاً أن جمال الإيقاع
 الشعري لا يقف عند الجانب الصوتي
 الخارجي (الوزن والقافية) فهو أيضاً (...)

متسع
 للحديث قليلاً عن الفن، أو
 لقصيدة شعر معايرة
 إلى أن يقول:
 لِتَقْسِيرِ عَصْنٍ يُنْقُرُ نَافِذَةً أَوَّلَ الْفَجْرِ
 أو ...
 وَيُعَدُّ لَهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْمَوْتِ
 وَالقَامَةُ الْعَالِيَةُ
 وَالْمَهَابُ
 وَالتَّقْدِيرُ لِمَا حُذِفَ بَعْدَ (أو) فِيمَا تَقْدِيرُ
 يُسْتَقِيمُ مَعَ قَوْلَنَا:
 لِتَقْسِيرِ عَصْنٍ يُنْقُرُ نَافِذَةً أَوَّلَ الْفَجْرِ
 أَوْ مُلْتَسِعٌ لِلرَّصَاصَةِ فِي صَدْرِهِ
 وَيُعَدُّ لَهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْمَوْتِ
 وَالقَامَةُ الْعَالِيَةُ
 وَالْمَهَابُ
 وَذَلِكَ يُوافِقُ مَعْنَى الْبَيْتِ الَّذِي يَلِيهِ،
 كَمَا أَنَّهُ يُوافِقُ التَّكْرَارَ الَّذِي يَلِحُّ عَلَيْهِ
 الشَّاعِرُ مِنْ ذِكْرِ الرَّصَاصَةِ وَالصَّدْرِ أَوِ الْقَلْبِ
 كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي أَكْثَرِ مَوْضِعٍ فِي النَّصِّ.
 ومثل ذلك قوله:
 تُحَاصِرُهُ الْحَادِثَاتُ
 فَيَهْمِسُ بِي إِنَّهَا الْأَرْضُ حَانِقَةً وَالْحَيَاةُ
 مُنَاوِئَةً
 فَتَبَرِقُ فِي مُقْلِتِيهِ الرُّؤَى وَيُقْبَلُني ...
 غَيْرَ مَا أَنْتِي كُنْتُ مُلْتَبِسًا بِالْغَمْوُضِ
 وَمَا كُنْتُ أَدْرِكُ أَنَّ حَمِيمِيَّةَ الْلَّهَطَاتِ
 سَتَعْتَلُهَا
 الطَّلْقَةُ الْآتِيَةُ
 وَالْكَائِنُ

إلا ((... بقوّة التهدي إلى العبارات الحسنة يجتمع في العبارات أن تكون مستعذبة جزلة ذات طلاوة، فالإستعذاب فيها بحسن المسواد والصيغ والائتلاف ... والطلاوة تكون بائتلاف الكلم من حروف صقيلة وتشاكل في التأليف ... والجزالة تكون بشدة الطلب بين الكلمة وما يجاورها وبتقابـل أـمامـاط الكلم في الاستعمال)) (25)، ويـمـكـنـناـ الوقـوفـ علىـ هـذـهـ السـمـةـ فيـ كـثـيرـ مـنـ قـصـائـدـ الـديـوانـ وـمـنـهـاـ قـصـيـدةـ (ـصـدـيقـيـ الـذـيـ لـاـ يـشـابـهـ)ـ الـتـيـ اـقـطـفـنـاـ مـنـهـاـ قـولـهـ (26):

تُحَاصِرُهُ الْحَادِثَاتُ
فِيهِمْسُ بِإِنَّهَا الْأَرْضُ خَانِقَةٌ وَالْحَيَاةُ
مُنَاوِئَةٌ

فَتَبَرُّ فِي مُقْتَاهِ الرُّؤْيِ وَيُقْبَلُنِي ...
غَيْرَ مَا أَنِّي كُنْتُ مُلْتَسِساً بِالْغَمْوُضِ
وَمَا كُنْتُ أُدْرِكُ أَنَّ حَمِيمِيَّةَ الْحَظَّاتِ
سَتَغْتَالُهَا
الْطَّلْقَةُ الْآتِيَةُ
وَالْكَابَةُ
يَقُولُ : سَتَكْتُبُ شِعْرًا ..
فَأَضْحِكُ،

مَا كُنْتُ أُدْرِكُ مَا يَلْمَسُ الرُّوْحُ مِنِّي،
 كَانَ يُسَكِّلُ صَالَاهَا،
 وَيُؤْسِسُ ذَاكِرَةً لَا تُفَارِقُ هَدَيَّيْ
 كَانَ يُهِيِّئُ مَا يَسْطَعِيْنَ الْبَرَقُ فِيْ
 وَمُتَسْعًا لِلرَّاصِدِيْنَ فِي صَدَرِهِ
 وَيُعِدُ لِرَحْلَتِهِ الْلَّا نَهَايَةِ الصَّمْتِ رَوَادِهِ
 قَاسِيَّهُ (27) لَا تُشَاهِدُهُ.

يشمل الإيقاع الداخلي المرتبط بالنظام
الهارموني الكامل للنص الشعري ... الذي
ينحو إلى تأسيس بنية الداخل الإيقاعية
المتحركة الحية المستعصية على الرصد
الخارجي ... نظراً لعدم استقرارها على
حال محددة إذ تتحرك في كل الاتجاهات
حتى تتغلغل في جملة أبنية النص وتهتزُّ
عبر جميع خيوط شبكته المتلاحمـة(23).
ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن النصوص
الشعرية — عموماً — تزداد جمالاً إذا أحسن
الشاعر توظيف الموسيقى الداخلية، من
تناسب قوْضَع الألفاظ والتراكيب، وتناسق
توزيع الأصوات؛ فالشعر ((... تنسيق لنظام
السوق للغة))(24).

ولأننا بقصد شعر بيته الموسيقية غير مستقرة، ولا يعتمد على الوزن والقافية؛ فلا بدّ لنا من تتبع حركة الموسيقا الداخلية والغوص في النصوص الشعرية التي اعتمدت عليها دراستنا، للوقوف على تأثيرها في رفد الإيقاع وتشكيل الصورة الشعرية من خلال الأساليب والصيغ المبثوثة في تلك النصوص، لاسيما التكرار اللفظي والتكرار الصوتي.

التكرار اللفظي

يمكّنا من خلال القراءة المتأنيّة في ديوان كم الطعنـة (الآن) الـوقوف على ظاهرـة التكرارـاللفظـي التي ترتبط ارتبـاطاً وثيقـاً بالـتشـكـيلـ الموسيـقيـ للـنصـوصـ الشـعـرـيةـ، وقد ذـكـرـ حـازـمـ القرـطاـجـيـ أنـ انسـجامـ الأـلـفـاظـ والـحـرـوفـ وـتـأـفـهـاـ لاـ مـكـنـ تحـقـيقـهـ

موسيقيٌ حزين يتجلّى في التكرار الصوتي الذي سببته لاحقاً.

وقد كان لهذه الألفاظ فضلاً عن جرسها الموسيقي شأن آخر، حيث أسلّمت في تشكيل صورٍ شعريةٍ لا تقل جمالاً عن الموسيقا من حيث التعبير عن الحزن والألم، ومن ذلك الصورة التشيخية في قوله:

(والبرُّقُّ تَنَائِي بِهِ السَّمَوَاتِ، وَتَغْتَالُهُ السُّحُبُ الْخَاوِيَةُ

الخاوية والرتابة)، وكذلك الصورة التجسيدية في قوله: (وَيُعَدُّ لَهَا مَا أَسْتَطَاعَ مِنَ الْمَوْتِ، وَالْقَامَةُ الْعَالِيَّةُ، وَالْمَهَابُهُ)، ومثل هذه الصور الشعرية تستحق إن تحظى بدراسة مستقلة تُظهر جماليّة التشكيل الصوري الذي ينفرد به شعر الحنكي عموماً والديوان موضوع الدراسة خصوصاً.

التكرار الصوتي

تُعدُّ ظاهرة التكرار الصوتي سمة من سمات الشعر عموماً والشعر العربي خصوصاً ذلك أصوات حروف الهجاء العربية وفقاً لمخارجها من جهاز النطق تختلف فتسمع الأذن من هذا همساً ومن هذا جهارة، ومن أحدها رخاؤه ومن الآخر شدة وغيرها من السمات الصوتية التي ذكرها علماء الصوتيات.

ووفقاً لذلك فإنَّ للتكرار الصوتي وظيفة تنسجم مع السياق العام للنص الشعري فالمادة الصوتية تكمن فيها إمكانيات تعابيرية هائلة؛ ومن هنا فقد اعتمد الشعراء على التكرار الصوتي لما له من

تُرى كان يُدرِّكُ أَنَّ الْهَوَاءَ
سَيَصِبُّ قَبْرًا لَهُ – كَيْفَ تَسْعِ الْأَرْضَ ...
وَالْبَرُّقُ تَنَائِي بِهِ السَّمَوَاتِ
وَتَغْتَالُهُ السُّحُبُ الْخَاوِيَةُ
وَالرَّتَابَةُ
حِينَ جَاءُوهُ قَالُوا لَهُ: فِي الْفِرَارِ الْحَيَاَةُ
هَيَّا وَا الْبَحْرَ،
لَكَنَّهُ انتَفَضَتْ رُوحُهُ وَأَشَاهَتْ بِأَصْوَاتِهِمْ
مُقْلَتَاهُ
وَأَعْدَّ لَهُمْ مَا أَسْتَطَاعَ لِكِي يُبْرِحُوا
فِي مَرَآيَا النَّجَاهِ
فَمَضُوا،
ثُمَّ مَاتُوا جَمِيعاً . سُوَاهُ

ويبدو جلياً من خلال ما استشهدنا به من النص التزام الشاعر تكرار بعض الألفاظ المتقاربة النظم والجرس الموسيقي كلامة فنية يختتم بها كل جزء من القصيدة، أو يُبَلِّها بين الأبيات، ومنها على سبيل المثال تكرار الألفاظ (عاتيَهُ / الصافيهُ / العاليَهُ / قاسيَهُ / الآتيَهُ / الخاويَهُ / الجاشيَهُ / ثانيةُ)، وكذلك اعتماده تكرار ألفاظ مثل: (للكتابهُ / المهابهُ / لا تشابهُ / الكآبهُ / لا يُشَابِهُ / الرتابهُ / الصحابهُ)، وبنسبة أقل في الألفاظ مثل: (الحيَاهُ / مُقْلَتَاهُ / النَّجَاهُ / سُوَاهُ).

فنجد أن هذه الألفاظ قد سيطرت على فكر الشاعر وشَكَلت بؤرة اهتمامه في تشكيل النص، فَوَشَّطَ بما يدور في نفسه من لوعة الحزن وشدة الأسى، فضلاً عن أن تكرار هذه الألفاظ على مساحات متقاربة في النص قد جاء مؤثراً لما يحمله من دفقٍ

من يأسٍ وأسى مقيم، وما إليها من دواعي
البؤس المتخكمة في النفس(29).

أثر في تقوية النغم وربط أجزاء الكلمات في
النص الشعري، فضلاً عن إسهامه في تشكيل
المعنى.

ب: حرف الصاد:

وهو تفخيم لحرف السين وصفيري
مثله، إلا أنه أملاً منه صوتاً وأشد تماسكاً
... وقد منحته هذه الخصائص الصوتية
شخصية فلّة طغى بها على معظم الألفاظ
التي تصدرها، ليعطيها من نقاء صوته،
صفاء صورة، ومن صلابته شدة وفاعلية،
ومن طبيعته الصفيرية مادة صوتية نقية.
ولجمال صوته وعذوبة موسيقاه ... فإنه يُثير
في النفس إيحاءات النقاء والصفاء والطهارة
والبراءة والعزّة وقوّة الشكيمة ... وهي
مشاعر إنسانية مرهفة، وهو إلى جانب
ذلك يوحى بالأصالة ونبّل الروح والفروسيّة
وهي من موحيات الشدة الصلابة والصلقل
والصفاء(30).

ومن هنا يُمكّنا القول أن الشاعر قد كان
موفقاً إلى حدّ كبير في الإفاده من التكرار
اللفظي والتكرار الصوتي الذي جاء متظهماً
وعلى مساحة زمنية متقاربة في النص؛ فأسهم
في تشكيل الموسيقا التي أراد الشاعر من خلالها
إشاعة — الحزن والألم — فجاءت مصحوبة بتزمن
موسيقي حزين يحمل دلالة التّفجُّع والتّحرّس؛
وذلك ما نهض به التكرار اللفظي والتكرار
الصوتي وأسهم في إثراء الموسيقا الداخلية
للنـصـ، وذلك ما ألحّ عليه كوين في قوله: ((...
إن إيقاعـ الشـعـرـ يـجيـءـ منـ تـرـدـ زـمنـيـ يـمـتـعـ

وما يُثير الانتباه في قراءتنا للنص
السابق (صديقـيـ الذي لا يـشـابـهـ) التـكرـارـ
الصـوـتـيـ لـحـرـفـ (ـالـهـاءـ) وـ (ـالـصـادـ)، حيثـ
تـكـرـرـ حـرـفـ (ـالـهـاءـ) فيـ (74) مـوـضـعاـ منـ
الـنـصـ بـيـنـماـ تـكـرـرـ حـرـفـ (ـالـصـادـ) فيـ (33)
مـوـضـعاـ، وهذا التـكـرـارـ الصـوـتـيـ يـحـمـلـ دـلـالـةـ
فـيـنـيـةـ تـرـتـيـبـ اـرـتـيـاطـاـ وـثـيقـاـ بـمـاـ أـرـادـ الشـاعـرـ
الـتـعبـيرـ عـنـهـ وـذـلـكـ مـاـ نـوـجـزـهـ فـيـمـاـ يـأـيـ:

أ: حرف الهاء:

وهو حرف مهموس رخو، وما في صوته
من الاهتزازات العميقـةـ فيـ باطنـ الـحلـقـ
يـوـحـيـ أـوـلـ ماـ يـوـحـيـ بـالـاضـطـرـابـاتـ الـنـفـسـيـةـ.
لـذـلـكـ فـيـإـنـ صـوـتـ حـرـفـ (ـالـهـاءـ) يـسـتـخـدـمـ
لـتـبـيـرـ عـفـوـيـاـ عـنـ اـضـطـرـابـ نـفـسـيـ مـعـينـ قـدـ
يـصـيبـ إـلـيـانـ(28).

فالـإـنـسـانـ الـمـنـفـعـلـ الـذـيـ يـدـخـلـ فـيـ حـالـةـ
بـؤـسـ أوـ حـزـنـ، ولوـ لـعـارـضـ مـفـاجـئـ لـاـ بـدـ
أـنـ تـنـقـبـضـ مـعـهاـ نـفـسـهـ، فـيـنـعـكـسـ ذـلـكـ عـلـىـ
جـمـلـتـهـ الـعـصـبـيـةـ؛ـ وـتـبـعـاـ لـذـلـكـ لـابـدـ أـنـ يـنـقـبـضـ
لـهـ بـدـنـهـ ...ـ فـيـنـطـلـقـ النـفـسـ الـهـيـجـانـيـ مـنـ
جـوـفـ الصـدـرـ إـلـىـ مـخـرـجـ (ـالـهـاءـ)ـ فـيـ جـوـفـ
الـحلـقـ لـيـتـحـولـ إـلـىـ صـوـتـ ...ـ مـضـطـرـبـ مـهـزـوزـ
يـعـبـرـ عـنـ تـلـكـ الـاضـطـرـابـاتـ وـالـانـفـعـالـاتـ
الـنـفـسـيـةـ الـتـيـ عـانـاـهـاـ لـأـسـبـابـ عـاطـفـيـةـ عـمـيـقةـ
الـجـذـورـ مـنـ فـوـاجـعـ الـمـوـتـ،ـ أـوـ لـظـرـوفـ قـاهـرـةـ

سوف أرحلُ هذا المساء
سأهربُ من مركبِ التيهِ هذا
ليرُ مُرِيبٌ
إلى موجةٍ قد تشيي إلى شاطئِ الموتِ أو
قد تُسافرُ في نحو قلبي الغريبِ
لِقلبي الذي في مُباغَةِ الطعنةِ الأوّلهِ
ضيَعْنَهُ خطايا
كم الطعنةُ الآنِ يا سيدي
أيُّ حلمٍ على وحشةِ العُمرِ ما زالَ يتحققُ
أيُّ سُكينةٍ في حشائِي
أيُّ قلبٍ تفياً للليلِ في هذه الميّتهِ المُتَّفَلَّهِ
فتُشَطِّهُ هواي
كم الميّتهِ الآنِ يا سيدي
قد سَئَمْتُ الرَّحِيلِ
سَئَمْتُ السَّقْوَطَ الذَّلِيلِ
أَمِنْ عَثَرَةً نحو آخرِي
ومن طعنَةٍ نحو آخرِي
ومن ساعَةٍ يَقْطُرُ الرُّغْبُ مِنْ وجْهِي
نحو آخرِي ((تُتَّكِّسُ)) بالدَّمِ والاحتِضارِ
الطَّوْيلِ
كم الطعنةُ الآنِ يا سيدي
وكم طعنَةٍ سوف يَنتَظِرُ القلبُ بِرهَنهُ
يَبْيَنُ هذا الرُّكَامِ
وكم ميّتهِ سوف تجثمُ في هدأةِ الصَّدرِ
كي يَبْرُغَ العُمرُ من خلفِ هذا الحُطَامِ
كم الطعنةُ الآنِ يا سيدي
وكم طعنَةٍ تَختَبِي في ثنياتِ هذا الظَّلامِ

الأذن ... ولا يسمى البناء إيقاعياً إلا إذا اشتمل على تردد ولو بالقوه((31)).
وختاماً؛ وتأكيداً على قولنا إن الصورة الشعرية عند الشاعر الحنكي تستحق إن تحظى بدراسة مستقلة تُظهر جمالية تشكييل الصورة الشعرية الذي يتفرد بها شعره عموماً؛ فقد ارتأينا أن نختتم الدراسة بقصيدة (كم الطعنة الآن) التي أعطت الديوان عنوانها، وجاءت في مجلتها لوحدة فنية متكاملة بما اشتتملت عليه من صور شعرية تُبهِرُ المتلقِي بأسلوبها المتميز، لذلك فإننا سنتخذ منها مع نصوص أخرى ألموذجاً لدراسة الصورة الشعرية في العدد القادم إن شاء الله، وإلى ذلك الحين سنترك للمتلقِي الاستمتاع بالقصيدة وما فيها من جمال فني وهندسة شعرية حنكيَّة؛ حيث يقول(32):

كم السَّاعَةُ الآنِ يا سيدي
قد تأخَّرْتُ في هذه العَثَرَةِ الصَّاصِبةِ
آنَ ليَ أنْ أَمْلِمَ أَسْلَانِي المُتَبَعَّهُ
وأَغَادِرَ هَذَا الْهَوَاءَ الْمُلَوَّثُ
نحو الْبِلَادِ الَّتِي ضَيَعْنَتِي
وأَغْفَتُ عَلَى وَهْجَةِ كَاذِبَهِ
سَوْفَ أَمْضِي إِلَى خَيْمَهِ ذَاهِبَهِ
نحو لَيْلِ الْبُكَاءِ
كم السَّاعَةُ الآنِ يا سيدي

المصادر والمراجع

الحنكي، وزارة الثقافة — الجمهورية اليمنية، ط، 1995.

لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر — بيروت، ط، 1. (د.ت).

معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، دار عمار للنشر — عُمان، ط، 2، 2007 م.

منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبي الحسن حازم القرطاجي (ت684هـ)، تقديم وتحقيق / محمد الحبيب ابن الخواجة، دار الغرب الإسلامي — بيروت، ط، 3، 1986 م. نظرية الأدب، رينيه ويليك — آوستن وارن، تر/ د. عادل سلامة، دار المريخ للنشر — الرياض، ط، 1992 م.

النظرية الشعرية — بناء لغة الشعر — اللغة العليا، جون كوين، تر/ د.أحمد درويش، دار غريب — القاهرة، ط، 4، 2000 م.

.....

*استاذ مساعد كلية التربية جامعة عدن.

أساليب الشعرية المعاصرة، د. صلاح فضل، دار الآداب — بيروت، ط، 1، 1995 م. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تر/ عبدالكريم العزياوي، مطبعة حكومة الكويت — الكويت، ط، 2، 1987 م.

تحليل النص الشعري — بنية القصيدة — يوري لوغان، تر/ د. محمد فتوح أحمد، دار المعارف القاهرة، ط، 1، 1995 م. خصائص الحروف العربية ومعانيها، د. حسن عباس، منشورات اتحاد الكتاب العربي — دمشق، ط، 1، 1998 م. دلائل الإعجاز، لأبي بكر، عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر — القاهرة، ط، 1، 1974 م.

ديوان كم الطعنة الآن، كريم سالم

الهوامش

(1) كريم سالم الحنكي، من مواليد محافظة أبين عام 1967م باحث وأكاديمي ومتزوج في مركز الظفاري للبحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن، عضو المجلس التنفيذي لأنجاح الأدباء والكتاب اليمنيين، له عدد من الأعمال المنشورة منها: (كم الطعمه الآن) ديوان شعر، سفينة القلائد الحكيمية والفرائد الحميئية. عدن في عيون الشعراء مع آخرين وغيرها، شارك في عدد من المهرجانات الشعرية على مستوى العالم العربي.

(2) باحث وناقد أكاديمي - جامعة عدن.

(3) لاشك أن القارئ سيثيره هذا الانزياح الأسلوبى الذي يبدأ مع عنوان الديوان.

*بقية الهوامش سقطت مع الألف لأسباب فنية من ملف الماده..



المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق

أ. سمية أحمد *

مرسى المتعبين وأغنية
العشاقين، المدينة التي تفتح
أبوابها الرحبة للجميع، والتي
حينما تقع قدمك على أرضها،
يقع حبها في قلبك، وتحن
لضحكات أهلها الطيبين

العائدين بعد رحلة صيد
طويلة!
المكلا عروس البحر العربي
عاصمة محافظة حضرموت
كبرى محافظات اليمن، ابنة
البحر والجبل والأرقة الضيقـة،

هل جربت يوماً أن تزور مدينة
تطل جميع نوافذها على البحر؟
مدينة بمجرد نطقك اسمها
تشتم رائحة رمال البحر،
وتکاد تجزم أنك تسمع
في أذنك أهازيج الصياديـن



إمارة لهم عام ١٧٠٣م - وكانوا ملاحين مهرة و خبرة كبيرة في هذا المجال- استطاعوا تحويل "الخیصة" من مرفأ صغير إلى ميناء رئيس في ساحل حضرموت، ينافس ميناء الشحر الذي كان يعتبر الميناء الرئيس في ذلك الوقت، ويدرك أنه رست أول باخرة عملاقة في ميناء المكلا عام ١٨٧٧م.

"المكلا" وتعني "المرسى" أو "المكان المحمي من اضطرابات حركة الرياح" كما أطلق على المدينة عدة أسماء، بدءاً بـ"الخیصة" وـ"بندر يعقوب" نسبة للرجل الصالح يعقوب بن يوسف الذي قدم إليها مهاجراً من بلاد الرافدين في القرن الثاني عشر الميلادي

معها هوية المدينة الصغيرة وتاريخها ومستقبلها.

حكایة المدینة وتاریخها.

في البدء كانت المكلا "خیصة" (أی مرسى) للسفن الصغيرة التي تأثیرها من المناطق المجاورة، ويعود ظهور المدينة فعلياً في مطلع القرن الحادی عشر الميلادي، على يد الملك المظفر الرسولي سنة ١٢٧١م الذي استخدمها كميناء لصالح الدولة الرسولية وجعلها مدينة قوية آمنة من خلال قيامه ببناء الحصون حولها واحتاطها بالأسوار الضخمة العالية.

ثم في فترة حكم آل الكسادي الذين أسسوا أول

المبتسدين على الدوام مهما مرت بهم من أزمات ومحن وحنين. وكما قال الشاعر خالد عبدالعزيز "بعد المكلا شاق ** ماطيق أنا في بعدها ع الشوق"!

على طول المدينة، ترى البحر جنوباً يغسل أطراها، وفي الشمال تحرسها الجبال الشاهقات مانعة عنها الأعداء على مر التاريخ.. الذي كان للمدينة الصغيرة سجل حافل فيه طوال القرون الماضية، نظراً لكونها تحتل موقعًا استراتيجياً هاماً على خط التجارة العالمي، فعبر ميناء المكلا مرت سفن بلدان العالم محملة بالبضائع والعلوم والثقافات التي شكلت



غير مسبوق في هذه الفترة، حيث أنها بدأت تظهر فيها أول الملامح الحضارية والمدنية، وهذا يعود إلى أن السلاطين القعيطيين أنفسهم كانوا أصحاب ثروة جمعوها من تجارتكم في بلاد المهاجر (الهند) وحرصوا على بناء القصور والمساجد وغيرها، إضافة إلى اهتمامهم الكبير

توسعت فيما بعد حتى شملت مدينة المكلا، وفي عام 1910 قام القعيطيون بنقل العاصمة من الشحر إلى المكلا

بشكل رسمي.

وعن هذه الفترة التاريخية يقول الباحث والدكتور عبدالله الجعدي مدير مركز حضرموت للدراسات والنشر أن "المكلا شهدت ازدهار

وعاش ودفن فيها". كما ذكرت عدد من المصادر التاريخية أن المدينة كانت تسمى بـ"الخيمة".

وفي بدايات القرن الثامن عشر تأسست السلطنة القعيطية على يد الأسرة القعيطية التي انتدبت من قبل بريطانيا في الهند وترجع جذورها إلى منطقة يافع،

الجبهة القومية حتى قامت الوحدة اليمنية بين شمال اليمن وجنوبه عام ١٩٩٠م، حينها أصبحت جزء من الجمهورية اليمنية وثالث أهم أكبر مدينة فيها بعد صنعاء وعدن.

روائع الهند في المكلا
للمكلا صلات وثيقة مع الهند، تعود جذورها إلى أكثر من 2000 عام، فالسفن التي كانت تأتي من الهند لميناء المكلا، لم تكن محملة بالتوابل وجوز الهند والمجوهرات فحسب، بل أيضاً كانت تحمل معها ثقافة البلاد وعاداتها ولغة أهلها. عن هذا يقول الدكتور الجعيدي "نظراً لأن الهند في تلك الفترة كانت عميقاً حضارياً غنياً ومتنوّعاً ومتقدماً، أما حضرموت عامة والمكلا خاصةً لم تكن غير مدينة حداثة الظهور ومعظم سكانها من البدو، ولهذا كان حلم الكثير من الشباب الحضري في تلك الفترة هو الهجرة إلى الهند، ودونت ذلك الكثير من الأبيات

الفكر القومي وازداد تأثيره، ولأن السلطنة القعبيطية كانت تعد أحد امتدادات الاستعمار البريطاني في المنطقة الذي كان مركزه في مستعمرة عدن، والذي أدى في نهاية الأمر إلى الانقلاب على السلاطين من قبل ثوار الجبهة القومية

وعاصمتها المكلا متقدمة على غيرها من دول شبة الجزيرة العربية في تلك الفترة، وكانت الدولة القعبيطية وخصوصاً في عهد السلطان صالح بن غالب بن عوض القعبيطي (1354-1375هـ) العامل والفقير والفيلسوف الذي وضع حجر الأساس لنهاية ثقافية وتنموية في البلاد، وقام بإدخال الكهرباء وتأسيس المكتبات، واهتم بالزراعة والصحة وإنشاء الطرق والاتصالات السلكية وغيرها من الخدمات.

كما كان يمتلك أفكاراً تنبويّة نقلت البلاد نقلة نوعية في فترة زمنية قصيرة. وعلى الرغم من عمر المدينة القصير إلا أنها شهدت العديد من النقلات والمنعطفات التاريخية الهامة، وفي بداية الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت الحركات القومية التحريرية في أنحاء الوطن العربي وانتشرت بقيت المكلا تحت حكم

الناس حينها تتحسر على أيام السلاطين ورخائهما!"

جعل المكلا مكان قابلا للعيش، وساكنيها عملوا منذ قديم الأزل في الصيد أو بقية الأعمال المرتبطة به مثل صناعة القوارب والمجاذيف وشباك الصيد إلى جانب المهن الصغيرة في الميناء مثل الحماله وارشاد السفن، ثم مع تطور المدينة ظهرت طبقة الموظفين والتجار والحدادين وغيرهم. تراث مدينة المكلا وفنونها لا يختلف كثيراً عن المدن الأخرى في حضرموت، فكما هو معروف أن حضرموت تزخر بالكثير من الفنانون الشعبية والفلكلورية الفريدة، ويدرك الكاتب والشخصية الاجتماعية الأستاذ محمد بن علي جابر في لقاء خاص أن "الفنون والثقافة ازدهرت بشكل كبير وملفت في فترة السلطنة القعبيطية، وفيها ظهرت الأندية الثقافية والرياضية حتى أن المقاهمي لعبت دوراً كبيراً في نشر الثقافة". ويضيف مستذكراً أن المكلا قديماً كانت مقسمة إلى خمس حافات (حارات): حافة الحرارة، وحارة البلاد، وحارة

ومنهم من جلب عائلاتهم وأصبح مؤلوفاً في شوارع المكلا الساري الهندي بألوانه الزاهية - كما ذكر الدكتور الجعيدي في كتابه "أوراق مكلاوية".

وتظهر الملامح الهندية جلية وواضحة في مباني المدينة وشوارعها وأزقتها، حيث قام السلاطين ببناء القصور و(البناقل) والمتساجد في المكلا على النمط العماري الهندي، مثل مسجد السلطان عمر وقصر المعين التابع للسلطان القعيطي.

المهن والفنون الشعبية
في شوارع وأزقة المكلا القديمة، تبدأ الصباحات بنغمات الموسيقى المتسللة من المقاهمي وصوت كرامة مرسل يغمر المدينة بالدفء والحب معلنًا بداية يوم جديد، روانج الباخمرى والشاي الحليب تملاً الساحة العامة وفيها يتناول معظم العمال فطورهم قبل الذهاب إلى العمل.

الساحل البحري الممتد على طول المدينة هو ما

الشعرية مثل ما قال الشاعر الكبير (حسين المحضار) :
الهنـد فيها الـهـنـاء ** الـهـنـد
فيـها الـمـنـى
الـلـهـ يـاهـنـدـ مـاهـنـيـ الـمـانـاظـرـ
** مـادـريـتـ ذـا صـدقـ وـلـاحـلـمـ
عاـبـرـ
فـمـنـ الـهـنـدـ عـرـفـتـ
الـمـكـلاـ السـيـنـمـاـ،ـ وـالـمـوـسـيـقـىـ
بـشـكـلـهـ الـمـتـحـضـرـ،ـ أـمـاـ الـمـطـبـخـ
الـحـضـرـمـيـ أـصـبـحـ بـهـرـورـ الزـمـنـ
يـضـ الـكـثـيرـ مـنـ الـأـصـنـافـ
هـنـدـيـةـ الـأـصـلـ مـشـلـ الـبـرـاوـطـةـ،ـ
الـرـوـقـيـ،ـ التـكـشـوـنـةـ،ـ الـبـسـبـاسـ،ـ
الـرـزـ الـبـرـيـانـيـ وـغـيرـهـاـ.

أيضاً تأسست السلطنة القعبيطية بأموال هندية المنشأ، وبأسرة حضرمية يافعية نفسها هندي، وهي معاونة بريطانية وبذلك دخلت السلطنة القعبيطية وعاصمتها المكلا فيدائرة البريطانية الهندية، وعزز ذلك هيمنة البريطانية الواسعة في المنطقة وتدخل مصالح السياسة مع الاقتصاد واعتماد العملة الهندية الروبية، فالمكلا تكلمت بالهندي واشتربت بالهندي وباعت بالهندي واستقر الكثير منهم بعائلاتهم

تسلح بالعصي والتروس والساكنين في وجه العدو الذي يحمل البندقية، وكانوا يدقون الطبول لقذف الرعب في قلوب الغزاة، وفي صباح ثالث أيام المعركة جاء جيش "المشقاوش" لنجد أصحاب الشحر فلاذ الغزاة بالفرار وتحررت المدينة، فالعدة هي تجسيد للمعركة وتذكر ببطولات الأجداد والزالات قارات حتى يومنا هذا.

وحتى في جانب المسرح والسينما الذي وجده في وقت مبكر في مدينة المكلا مقارنة ببقية مدن الجزيرة العربية، حيث تم عرض أول مسرحية القعيطي عام ١٩٣٨م، وكانت بعنوان (المهلل بن أبي ربعة) ومسرحيات لشكسبير وغيرها.

ونشط المسرح وتنافست مختلف الفرق المسرحية، أما بالنسبة للسينما فقد تم تأسيس (السينما الأهلية) التي كانت شركة مساهمة بين الدولة القعيطية والمواطنين، وقامت بعرض العديد من الأفلام المصرية والهندية في

من المدن والعواصم العالمية ناقلة معها تراث الحضارة إلى شتي بقاع الأرض. تزخر المكلا أيضاً بالعديد من الرقصات الشعبية من أشهرها "رقصة العدة" التي تعتبر من أبرز الألعاب الحضرمية الشعبية التي توارثتها الأجيال ويتم ممارستها في الأعراس والاحتفالات والزيارات الدينية، ومعنى كلمة "عدة"

هي الاستعداد لأمر ما سيحدث، وهي لعبة شعبية تعبر عن الشجاعة والفروسيّة، ويقال أنها ظهرت أول مرة في مدينة الشحر حيث اجتمع الأهالي لمقاومة الغزو البرتغالي في معركة (الشهداء السبعة) حيث قدم إلى مدينة الشحر سبعمائة من المقاتلين البرتغاليين والهنود وبحوزتهم أسلحة والات قتالية متقدمة واطلقوا النار في المدينيين وقاموا بإشعال الحرائق في البيوت، واستشهد فيها المئات من أبناء مدينة المكلا وعلى رأسهم القادة السبعة الذين سميت المعركة باسمهم. فيما كانت المقاومة الشعبية

برع السيدة، وحارة الشرج وحارة الديس، وكان لكل حارة شاعرها الذي يتغنى بها وبأهلها وينافس شعراً الحارات الأخرى وفي تلك الفترة برز شعراً ("المداراة")، مثل الشاعر سعيد فرج باحريز والذي كان يلقب بـ(فارس المداراة) وهو أحد أبناء حي الحارة، والشاعر أحمد محمد بكير من حارة البلاد (حي الشهيد خالد حالياً).

في تلك الفترة تطور الفن وأدواته في المكلا، وظهرت الفرقة النحاسية السلطانية بقيادة الفنان محمد جمعة خان (الشاعر والفنان الحضرمي الشهير الذي يعود لأصول هندية) والذي تأسس على اسمه فيما بعد "معهد محمد جمعة خان للفنون" وكانت تُدرس فيه الموسيقي، والفن التشكيلي، والفنون الشعبية، والرقصات على أيدي خبراء سوفيت ومحليين.. وأيضاً ظهرت فرقة الفنون الشعبية الشهيرة بقيادة الأستاذ سعيد عمر فرحان والتي طافت العديد

القديمة قائلاً "نحن قاطني حي السلام" نحتفل بختمن مسجدنا "مسجد الفلاح" في ليلة التاسع من رمضان في كل عام حيث تقوم بدعاوة أقربائنا من المناطق الأخرى لتناول وجبة الفطور في منزلنا، ويتحول الحي بالكامل إلى عرس جماهيري كبير، ترى الأطفال يلبسون أجمل الملابس، وعلى امتداد الشوارع يفترش الباعة بساطهم لبيع الألعاب والأطعمة والحلويات، ثم بعد صلاة الترويع تستمر المظاهر الاحتفالية بتزيين الاهازيج والابتهالات الدينية والرقصات التراثية الشعبية حتى منتصف الليل.

***السياحة والمعلم الأثري**
البحر والجبل والطبيعة الخلابة والمميزة للمدينة جعلتها قبلة سياحية مميزة، خصوصاً في فصل الصيف وفي فترة "موسم البلدة" التي تمثل ظاهرة طبيعية ومناخية فريدة تمتاز بها سواحل حضرموت تحدث أثناء بزوع نجم البلدة في الفترة ما بين 15 و 27 من شهر يوليو/تموز

من أحد أهم مظاهر المذهب الصوفي في المدينة زيارات القبور وقباب الصالحين، وهذه القباب تمثل رمزية دينية كونها تعتبر حامية المدينة وحارستها مثل قبة يعقوب وبازربعة، ومن أشهر الزيارات زيارة سالم بن عمر في مدينة الشحر غربي المكلا، ولكن هذه الشعائر بدأت بالخفوت خصوصاً بعد قيام تنظيم القاعدة بتفجير القباب في فترة استيلائه للمدينة (2015-2016م) ومن المظاهر الدينية التي لازالت تقام حتى يومنا هذا "الختائم" التي تقام في شهر رمضان، وهي عادة اجتماعية دينية قديمة في المدينة تقام في المساجد نسبة إلى ختم القرآن الكريم، حيث تقام كل مساء ابتدأً من ليلة الثامن من رمضان وحتى ليلة السابع والعشرين من الشهر وفق جدول معد سلفاً يخصص كل يوم لمسجد في أحد أحياء المدينة.

***المظاهر الدينية والاجتماعية**
تتسم المدينة بطبعها الروحاني الطاغي الذي تستمدّه من كثرة مساجدها وماذها وقبور وقباب أوليائها، كما يغلب على سكانها الطريقة السنية الشافعية، بالإضافة إلى تأثيرها بالمذهب الصوفي من مدرسة العريقة الواقعة في مناطق وادي حضرموت مثل تريم وشبارم.

للحكم عام 1925 م وسمي بقصر المعين، وطابع بناءه مستوى من العمارة الهندية وتم بناءه بالكامل على يد مهندسين وعمال هنود كما جلبت مواد بناء من الهند أيضا.

تعرض القصر لما تعرضت له المدينة من تدمير ونهب وتخريب، مرة بيد الثوار بعد الاستيلاء عليه من قبل ثوار الجبهة القومية، وتحوילهم قاعاته الفخمة إلى زنازين ومكاتب وتخريب ممتلكاته، ومرة على يد تنظيم القاعدة إبان سيطرته على المدينة، ولكنه بعد كل مرة يعود النهوض من جديد شأنه شأن المدينة.

مؤخرا تم تحويله إلى متحف وطني يحتوي على عدة غرف تضم مقنيات وقطع ونقوش أثرية قيمة تعود إلى حقب زمنية مختلفة ليكون حافظاً أميناً على تاريخ المدينة وأهلها.

.....
(*) كاتبة صحفية وناشطة مدنية.

وبعرض 70 مترا.

كما يوجد في المدينة أحد أقدم الأسواق الشعبية في شبة الجزيرة العربية وهو "سوق النساء" أو "سوق الذهب" الذي يقع في وسط المدينة بالقرب من أشهر مساجدها (مسجد عمر) تم بناءه قبل أكثر من مائة عام ولايزال محافظ على عراقه وتراثه، وفيه تجد محلات بيع الحناء والملابس و محلات الذهب والتوابيل وغيرها.

توجد في السوق أيضاً المكتبة السلطانية وهي مكتبة أثرية تأسست عام 1941 في عهد السلطان صالح بن غالب القعيطي (الذي زودها بالمارجع والمصادر التي اقتناتها من الهند بمختلف اللغات، ولازالت تحتوي على أكثر من اثنا عشر ألف كتاب في شتى العلوم والمعارف).

ومن أشهر معالم المدينة التاريخية "قصر القعيطي" الذي يعد أحد القصور الباقية من حقبة السلطنة القعيطية، تم بناءه كمقر

في كل عام. حيث تصبح مياه البحر في هذه الفترة شديد البرودة! وقد تصل إلى 13 درجة مئوية، على الرغم من ارتفاع درجة حرارة الجو صيفاً، لتسهم هذه الظاهرة في تلطيف الأجواء وتدفع الكثير من الأسر والسياح للتوجه نحو البحر لاغتسال والاستجمام وأيضاً للتعافي، حيث يعتقد أن البحر أثناء هذه الظاهرة - يحتوي على وصفات علاجية للكثير من الأمراض مثل الأمراض الجلدية، ولهذا فمنذ عام 2013 يقام في المكلا مهرجان "موسم البلدة السياحي" الذي يتخلله العديد من الفعاليات الثقافية والرياضية والفنية.

كما يشق المدينة خورها الجميل "خور المكلا" الذي يعد أحد أهم المعالم السياحية الحديثة والذي أكسبها مظهراً جمالياً يميز المدينة ويجذب الزوار إليها ويثلل المنتفس الأبرز للعائلات والأفراد، حيث تم إنشاءه في عام 2005 م بطول 1870 متراً

دور المجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني

تستوجب الحالة الأمنية الخطيرة في اليمن إصلاحات عاجلة للمؤسسات الأمنية والقضائية، فبعد سنتين من الصراع المريض تفكك القطاع الأمني كثيراً وفي حالات كثيرة تورط مقدمو الخدمات الأمنية بانتهاكات ضد المدنيين. وفي ظل هذه الظروف يعاني الناس، رجالاً ونساء وأطفالاً، من الانعدام الشديد للأمن، ويدخل ضمن ذلك: التهديد بالقتل، والاعتداءات الجنسية، والتجنيد القسري لدى الجماعات المسلحة، إلى جانب تهديد المجتمعات والأمراض ذات الطابع المستمر.

الكاتبة:

هديل الموفق *

المؤسسية. وهذا يشير، في الوقت ذاته، إلى أن إصلاح القطاع الأمني يعد بمثابة المهمة السياسية التي تهدف إلى ضمان الرقابة المدنية على قطاع الأمن

المواطنين. وهذا يشير إلى أن إصلاح القطاع الأمني هو عملية معقدة تهدف إلى تمكين (إضفاء الطابع المهني على المؤسسات الأمنية) من خلال بناء القدرات البشرية خاضعاً للمساءلة من قبل

وكذلك تحسين آليات الرقابة والشفافية والمساءلة.

[1].

وعبر التاريخ، كانت جهود إصلاح قطاع الأمن في اليمن تتبنى رؤية أن الأمن يرتكز على الدولة. وتعطي هذه الرواية التقليدية الأولوية للجوانب التقنية لإصلاح الأمن (كتحسين القدرة التشغيلية لقطاع الشرطة والجيش) على حساب الجوانب السياسية الأكثر حساسية والتي تشجع الحكم الديمقراطي والمساءلة من قبل المواطنين.

إن إهمال هذا البعد السياسي لإصلاح قطاع الأمن يتيح للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية استخدام قدراتها لقمع المواطنين في ظل وجود حصانة شبه كاملة من العقاب. وقد تسبب ذلك في خلق قطاع أمني غير مستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، وخصوصاً الفئات المحرومة كالنساء والأطفال. وعلى أية حال فقد حدث مؤخراً، نوعاً من التحول البطيء نحو

مبادرات سلامة المجتمع المحلي التي تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية. وتركز هذه المبادرات المحلية على إصلاح المؤسسات الأمنية على نطاق أكثر التصالا بالمستويات المحلية، كما تتضمن تقييم من قبل المجتمع المحلي لاحتياجات الأمنية وبرامج الشرطة المجتمعية التي تحاول بناء روابط بين الأمن المحلي والمجتمعات المحلية. [2]

يضطلع المجتمع المدني بدور ذي أهمية بالغة في الرقابة على القطاع الأمني بحيث يضمن أن مبادرات الأمن المجتمعية تتمحور حول أمن الأفراد، وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، وتدار من قبل جهات لها ارتباط وثيق بالمجتمعات المحلية، وبحكم اندماجها في المجتمعات المحلية فإن لدى منظمات المجتمع المدني موقعًا فريداً يمكنها من وضع السياسات الأمنية وتعزيزها والرقابة عليها وكذلك تنفيذ البرامج التي

تراعي اهتمامات الفرد والمجتمع. غير أن تأثيرات المجتمع المدني في قضايا الأمن والدفاع الوطني لا تزال محدودة في اليمن رغم وجود اعتراف واسع النطاق بالإسهام الإيجابي للمجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني. وهذا الحالة ليست جديدة؛ فحتى قبل اندلاع الصراع كان المجتمع المدني غالباً يعني من التهميش في الإسهام في إصلاح القطاع الأمني خلال فترة حكم علي عبدالله صالح. غير أن الصراع المحتمم حالياً قد زاد من إضعاف المجتمع المدني المتشظي وبالتالي زادت تكاليف الخاصة بـأداء المساءلة والرقابة على قطاع الأمن. لقد تسببت حالة انفلات الأمن في تعرض الكثير من منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع إصلاح الأمن للخطر. لكن رغم وجود هذه التحديات فإن هناك العديد من الفرص التي من خلالها قد يضطلع المجتمع المدني

بسبب الحرب. [3] ووفقاً لدراسة أجريت في 2015 فإن 70% من هذه المنظمات اضطرت لإغلاق مكاتبها بعد فترة

وجيزة من اندلاع الحرب في العام 2015 و تعرض ما نسبته 60% من هذه المنظمات للعنف والنهب والاستفزاز والمضايقة وتجميد الأرصدة [4].

علاوة على ذلك فقد تعرض الكثير من الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الاجتماعيين للاعتقال والتضييق بل حتى للقتل ردًا على أعمالهم؛ ولهذا اضطر الكثير منهم للهروب من البلد. [5]

تعرض الجهات المدنية الفاعلة خصوصاً تلك العاملة في إصلاح قطاع الأمن لخطر الانتقام والملاحقة؛ إن هي تبني رؤية مخالفة لرؤية القوات الأمنية. وهذا ينطبق على تلك المنظمات التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان وتنشر التقارير التي تدين هذه الانتهاكات

المملوكة المحلية الوعائية ذات التوجهات المعتمدة للمعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

العمل في بيئة يزداد فيها انعدام الأمن
يعتبر السعي لتحقيق إصلاح في قطاع الأمن من أجل إيجاد مؤسسات أمنية فعالة وقابلة للمساءلة عملية معقدة ومهمة مشيرة للجدل حتى خلال الأوقات الاعتيادية. وتصبح هذه المهمة أكثر صعوبة في البيئات المتأثرة بالصراع كاليمن حيث قُيّدت كثير من أنشطة المجتمع المدني بصورة شديدة.

خلق هذا المناخ السياسي غير المستقر فضاءً مدنياً متقلباً يخضع لقيود وأشكال من الهجوم من مصادر عديدة. ولذا فإن العدد الكبير من المنظمات التي ظهرت بعد ثورة 2011 والتي ركز الكثير منها على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الديمقراطي قد تقلصت إلى حد كبير

بدور معتبر في إعادة بناء قطاع أمني فعال يخضع للمساءلة من طرف المجتمع.

تحت هذه الورقة مقتضيات مشاركة المجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني؛ وذلك من خلال دراسة تجارب المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الأمني في اليمن. وتذهب الورقة إلى أنه يمكن للمجتمع المدني، بل يجب عليه، خلال هذه المرحلة الراهنة، على وجه التحديد، أن يفرض نفسه على أنشطة إصلاح قطاع الأمن، وأن يطلع بالمشاركة في وضع روئي مستقبلية حول القطاع الأمني في البلد، وأن يعمد إلى تطوير العمليات التشغيلية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية. وتوصي الورقة الجهات الخارجية الفاعلة أن تسعى إلى الدفع بصورة أكبر باتجاه إشراك حقيقي للمجتمع المحلي في الإعداد والتنفيذ والرصد مراحل الإصلاح الأمني من أجل تعزيز

المنظمات بالفساد والتحيز هو أن بعض الفصائل السياسية قد عمدت إلى تأسيس منظمات عديدة من أجل الحصول على شرعية أو مساعدات خارجية.[6]

ومع هذا، فإن هناك منظمات مجتمع مدني مستقلة تقوم بتنفيذ مشاريع بالتنسيق مع قطاع الأمن المحلي وأصبحت مرتبطة بتلك الجهات الأمنية. وهذا الارتباط بين منظمات المجتمع المدني والأمن المحلي قد يصبح وصمة عار خصوصاً في المناطق التي تحت سيطرة الجهات الفاعلة غير الحكومية كالحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي هذا الإطار فإن المنظمات العاملة في تلك المناطق معرضة لخطورة أن يُنظر إليها على أنها تعامل مع الفصائل غير الحكومية؛ لاسيما إن كان عملها يرتبط ببناء قدرات المؤسسات الأمنية التي هي تحت سيطرة هذه الجماعات. وإضافة إلى ذلك، فإن

الجماعات المسلحة بعد أن بدأت المنظمة في تدشين برنامج إصلاح قضائي؛ فهذه الجماعة المسلحة تخشى أن هذه البرامج قد تؤدي إلى المزيد من المساءلة. ولصغر حجم هذه المنظمة فإنها تفتقر إلى الموارد لمواجهة أي اعتداء محتمل، كما أنه لا يمكن لها الاعتماد على تطبيق القانون المحلي لتوفير إجراءات الحماية من الجماعات الخارجية عن القانون. يقول مثل المنظمة "لم يكن لدى المنظمة خيار آخر غير إلغاء برنامج الإصلاح القضائي استجابة لتلك التهديدات". وبالتالي في فإن العلاقة بين المجتمع المدني وقطاع الأمن هي في الغالب مهترئة وتتسم بالشكوك المتبادلة. ويتعمق مستوى عدم الثقة بينمنظمات المجتمع المدني؛ فغالباً ما يفترض أنها تفتقر إلى الاستقلالية أو أن لديها ارتباطات بمصالح سياسية وأمنية مع بعض الفصائل السياسية. وما يساهم في تعميق وصف هذه وتطالب بالمساءلة. وفي هذه الحالة فإن قدرة تحمل هذه المنظمات على الصمود، أما التكتيكات التهديدية، يعتمد على مستوى قدراتها المؤسسية ومدى قوة شبكاتها الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ذكر مثل منظمة يمنية شهيرة متخصصة في حقوق الإنسان أنه على الرغم من تعرض أعضاء المنظمة للاعتقال والتضييق عليهم، فإن المنظمة لا زالت قادرة علىمواصلة عملها بالاستفادة من خبرتها الطويلة وقدرتها التشغيلية وبما تتمتع به من شراكة مع المجتمع المدني المحلي والدولي.

وعلى النقيض من ذلك، فقد واجهت المنظمات الشعبية المحلية ذات القدرات المحدودة والاتصال الضعيف تحديات في مواصلة عملها في ظل هذا المناخ من انعدام الأمن. ويدرك أحد ممثلي المنظمات الشعبية المحلية في تعز أن العاملين في المنظمة تلقوا تهديدات من بعض

تأخذ وقتاً طويلاً. [9]

استراتيجيات تفادي الصعوبات الأمنية.

ورغم من هذه التحديات فإن هناك الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تمكن من مواصلة عملها في إصلاح القطاع الأمني وقطعت شوطاً في هذا المجال السياسي الحساس. وتفيid بعض المنظمات أن بناء قدرات المؤسسات الأمنية تمثل مدخلاً جيداً لبناء الثقة مع الجهات الأمنية. فقد تعرضت هذه المؤسسات (أقسام الشرطة، والمحاكم ومكاتب نواب العموم) لأضرار جسيمة أثناء الصراع، وبالتالي فإنها تحتاج إلى إعادة بناء. وهناك مؤسسات أمنية أخرى تفتقر إلى المرافق الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي والأثاث الأساسي والأدوات المكتبية وغير ذلك.[10]

وهذا الضعف في البنية الأساسية قد يفتح الباب للمنظمات لتبدأ بمشاريع إعادة البناء البسيطة

الموقع الجغرافية المختلفة إلى معدلات عالية في تبديل موظفي المؤسسات الأمنية مما تسبب، بدوره، في اضطراب العلاقة بين كل من منظمات المجتمع المدني والإدارات الأمنية.

يقول أحد ممثلي المنظمات المدنية غير الحكومية إن "العمل في ظل هذه البيئة الأمنية غير المستقرة أشبه بالعمل في سحابة من الغموض"; ذلك أنه يتعين على هذه المنظمات التنسيق مع سلطات متعددة عندما ترغب في تنفيذ مشروع مع المؤسسات الأمنية المحلية[8].

وبالمثل، فقد تعرقلت أعمال المنظمات في الشمال بسبب الشروط المتجردة والاستثنائية التي يفرضها الحوثيون، كما أفاد أحد ممثلي هذه المنظمات. والذي أشار بدوره إلى أن المنظمات تحتاج عند النية بإقامة أي نشاط من أنشطتها مع المؤسسات الأمنية المحلية إلى أن تحصل على تصريح من قبل وزارة الداخلية، وهذه الإجراءات تقوم بحملات تشهير من أجل تشويه أداء واستقلالية منظمات المجتمع المدني كون عملها لا ينسجم مع مصالح تلك الأحزاب. وهذه الحملات تزيد من إعاقة أعمال تلك المنظمات على الأرض؛ وفي هذا الصدد يقول أحد ممثلي المنظمات المدنية غير الحكومية "في بعض الأحيان نتمكن من بناء مستوى ثقة كافٍ مع إدارة قطاع الأمن مما يساعد على تسهيل أعمالنا كالتنسيق مع السلطات المحلية لإطلاق سراح معتقلين، ولكن عند إطلاق حملات تشهير ضدنا، وهو ما يحدث غالباً بعد إصدار بعض التقارير عن حقوق الإنسان، فإن ذلك الإنجاز في بناء الثقة يتلاشى". [7]

تحتل هذه التحديات من منطقة إلى أخرى بحسب الحالة الأمنية وطبيعة سلطة الأمر الواقع المعنية في كل منطقة. ففي الجنوب أدى التحول السريع للسلطة وما صاحبه من سيطرة على

وفي سياق قريب، فإن الخبرة ذات البعد التخصصي في إطار حقل موضوعي محدد لإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساواة بين عنصري النوع الاجتماعي: الذكور/ الإناث- قد مثلت مدخلاً لها للمشاركة مع الجهات الأمنية. وفي هذا الصدد أوضح ممثل هذه المنظمة قائلاً: ”عندما تم إنشاء قسم الشرطة المحلية وحدة لحماية الأسرة صرنا الخبراء المستشارين لهم؛ فقد كان لدينا فريق من المحامين والأخصائيين الاجتماعيين ممن يتلذبون بخبرة واسعة في القضايا المتعلقة بالمساواة الاجتماعية بين الإناث والذكور“.

لذا فقد أتاحت شراكة المجتمع المدني مع الوحدة الأسرية المتخصصة لهذه المنظمات العمل في مشاريع إصلاح السجون وكذلك في مجال بناء قدرات الشرطة من خلال التدريب على إدارة القضايا وحقوق الإنسان والعنف على أساس

توفير لقمة العيش لأفراد أسرهم“. ويرى أنه إذا ما تم دفع مرتبات موظفي الأمن فإن ذلك سيحفزهم على التعاون مع منظمات المجتمع المدني كما سيساهم في الوقت ذاته في الحد من انتشار الفساد المتفشي في المؤسسات الأمنية. [11] فضلاً عن أن امتلاك منظمات المجتمع المدني للخبرات الفنية والمتخصصة فيما يتعلق بالقطاع الأمني يوفر مدخلاً آخر للمشاركة المثمرة مع المؤسسات الأمنية. فعلى سبيل المثال، تفتقر الكثير من المؤسسات الأمنية إلى الوحدات ال-aspirative المتخصصة، لاسيما أن الكادر النسائي في هذه المؤسسات يشكل نسبة ضئيلة. [12]

ولذلك، فإن بإمكان منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا الطفولة والأمومة تقديم المشورة في رسم السياسات للأجهزة الأمنية والتعاون معها لتعزيز توفير الخدمات للنساء والأطفال وهي الفئات التي غالباً ما تعاني من التهميش. تكتوفير الأثاث ومن ثم تنتقل إلى التحسينات الجوهرية كتعزيز المساءلة وإجراءات الشفافية لدى تلك المؤسسات الأمنية. ولدى إحدى المنظمات الشعبية المحلية في محافظة تعز تجربة ناجحة في استخدام هذه الاستراتيجية، فقد أوضح رئيس المنظمة هناك أن مساهمة المنظمات في إعادة بناء البنية التحتية لأقسام الشرط المحلي في هذه المحافظة قد فتح قنوات من التواصل مع الشرطة مما ساعد في تحسين تعاون الجهات الأمنية في بقية المشاريع كالمبادرات الشرطوية المجتمعية. كما أكد على ضرورة كسب تأييد القائمين على الجهات الأمنية من أجل نجاح برامج الإصلاحات الأمنية بقوله: ”لا يمكن لك أن تتوقع تغييراً في حال كنت تتحدث عن حقوق الإنسان مع عاملين في قطاع الأمن لم يتقاضوا مرتباتهم لسنوات. كون هؤلاء المنتسبين إلى الشرطة يرعون أسرًا وعليهم

إلى وجود مخاطر دائمة، غير أنه يمكن تخفيفها من خلال التواصل المستمر مع السلطات مع الحفاظ على الاستقلالية الضامنة لترسيخ شرعية المنظمة. [15]

المجتمع المدني والمملكة المحلية

تعد الملكية المحلية من المحاور الأساسية لإصلاح قطاع الأمن. ووفقاً للجنة المساعدات الإيمائية لمنظمة التعاون والتنمية في القطاع الاقتصادي، فإن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن “يتمحور حول الإنسان ويتولاه المجتمع المحلي ويعتمد على المعايير الديمقراطيَّة ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون”. [17]

ويشير مصطلح الملكية المحلية إلى مدلولات مختلفة تبعاً لاختلاف مستخدميها. وغالباً ما تجد الأطراف الدولية التي تعمل على تعزيز الحكم الديمقراطي صعوبة في تحديد الجهات الفاعلة المحلية المعنية والمهمة في مجال إصلاح

اللإفلات من العقاب. وعلى أية حال فإن استدامة الإصلاحات الأمنية تتضمن تقوية الضبط والتوازن مع ضمان مزيج من آليات الرقابة الخارجية والضبط الداخلي. وفي ضوء ذلك، فإن المتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون قادرة على رقابة القطاع الأمني وأن تقوم بدور المراقب الذي يحاسب الأجهزة الأمنية على الانتهاكات. ومما يثير الانتباه أن بعض منظمات المجتمع المدني قد تمكنت، ولو على نطاق ضيق من الاستفادة من الهيكل القضائي القائم لإخضاع الجهات الأمنية للمساءلة على انتهائاتها. إن مواصلة السعي في مثل هذه المبادرات المختصة بالمساءلة من شأنها أن تضفي الصفة المؤسسية على آليات المساءلة بوصفها جزءاً من النظام القضائي والنظم الأمنية، ومن شأنها في الوقت ذاته أن تغير من ثقافة الإفلات من العقاب. ويشير ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني إلى ذلك. [13]

ومن أجل تأسيس علاقات قابلة للديمومة مع الجهات الأمنية، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تتحاشى التدخل في الجوانب السياسية لصلاح القطاع الأمني كالمسئلة وإدارة شؤون الحكم؛ ولذلك فقد انتهى الحال بأغلب المنظمات العاملة في المجال الأمني إلى التركيز على بناء قدرات الأجهزة الأمنية وتوفير الخدمات. وفي هذا السياق، يشير ممثل إحدى هذه المنظمات إلى أن تبني منظمته لموقف محاييد سياسياً قد ساعد هذه المنظمة على مواصلة عملها في إصلاح قطاع الأمن في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحوثيين. [14]

والحقيقة أنه يتذرع تجنب تقديم تنازلات كهذه في المناطق غير الآمنة. غير أن على منظمات المجتمع المدني أن لا تقدم تنازلات فيما يتعلق بالقضايا بالغة الأهمية كوضع حد

متقطعة وغير ذات أهمية، وأصبحت لا تتجاوز حدود المشورة الأولية والحوارات غير المنتظمة. وهذا الإقصاء لل المجتمع المدني يعزز نهج "من الأعلى إلى الأسفل" عند معالجة إصلاح القطاع الأمني، وعند اتباع هذا النهج، فإن احتياجات ووجهات نظر المجتمع المحلي لا تؤخذ في الحسبان عند إعداد وتصميم السياسات الأمنية.

غالباً ما تتصل الجهات الدولية الفاعلة بأن عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إصلاح الأمن راجع إلى ضعف تلك المنظمات المحلية. حيث يُنظر إلى هذه الجهات المحلية الفاعلة في الفضاء المدني على أنها تفتقر إلى المهارات الفنية المطلوبة التي تؤهلها كي تلعب دوراً قيادياً في تصميم وتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني. وعلى أية حال، فإن هذا التصلب يعطي الأولوية للقليل من المنظمات الدولية التي

وعية لإصلاح قطاع الأمن المرتكز على قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون- يتضي مشاركة واسعة وشاملة تتجاوز نطاق الدائرة الضيق للمسؤولين الأمنيين والنخب السياسية لكي تعبّر عن احتياجات جميع المواطنين. وعلى الرغم من دور المجتمع المدني في بناء ملكية في القطاع الأمني، فإن هذا الدور لا يزال هامشياً في إصلاح قطاع الأمن في اليمن.

لاتزال معظم برامج إصلاح قطاع الأمن في اليمن مسيرة خارجياً من الجهات الدولية الفاعلة. وقد أظهرت المقابلات مع العديد من ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على تعزيز إصلاح القطاع الأمني في اليمن أنه نادراً ما يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في مرحلة إعداد البرامج؛ بل إن مشاركة منظمات المجتمع المدني قد تقلصت إلى مشاركات

قطاع الأمن، وتغدو هذه المهمة أكثر تعقيداً في اليمن بسبب كثرة الجهات المعنية بالقطاع الأمني؛ فهناك الجهات الحكومية وغير الحكومية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وفوق هذا، فإن لدى هذه الجهات المختلفة مصالح متضاربة تتجاذب قضية إصلاح قطاع الأمن في اتجاهات مختلفة. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني يعد من بين الجهات المحلية المرتبطة ارتباطاً

قوياً بالديمقراطية. [16] لدى المجتمع المدني الإمكانية في إضفاء الطابع الديمقراطي على القطاع الأمني من خلال تمثيله لكافة أطياف المجتمع المتعددة في البلد. وفي الحقيقة فإن المجتمع المدني لديه الإمكانية في أن يكون الصوت المعبر عن الهموم والمشاغل الأمنية للفئات المهمشة كالنساء والأطفال، والأقليات العرقية والدينية، والفقراة. ومن هنا، فإن النهوض بملكية محلية

ومن جهة أخرى فإن هناك قلقاً مشروعًا وهو أن وضع منظمات المجتمع المدني في مواجهات مباشرة مع أطراف الصراع قد يعرض هذه المنظمات للخطر. وكذلك قد تستعدي هذه المنظمات الأطراف المتحاربة وتشكيل تهديداً لبناء الثقة لعملية السلام الهشة خصوصاً إذا كانت هذه المنظمات تعتمد أسلوب التشويه [19]. ومع ذلك فإن العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني يرون أن مستوى انخراط هذه المنظمات المدنية في عملية التفاوض لا يزال مخيماً للأمال. وقد عبر أحد ممثلي هذه المنظمات أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه المفاوضات تعتبر مشاركة "اسمية فقط" وغالباً "ما تكون مخرجات هذه النقاشرات محددة سلفاً حيث تعطى المنظمات المحلية القليل من الوقت والمساحة غير الكافية لتدرس مقترنات خبراء الأمم المتحدة من

وفي بعض الأحيان فإن الحقائق على الأرض تجبر المنظمات الدولية على تجنب الجوانب السياسية لعملية إصلاح قطاع الأمن من أجل ضمان استمرار أنشطتها الأخرى. فعلى سبيل المثال يرفض الحوثيرون أي برنامج لإصلاح قطاع الأمن تشتمل على حقوق الإنسان، وهذا أجبر بعض المنظمات الدولية على مراجعة أنشطتها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيرون او إيقافها كلياً. ولهذا السبب فقد اقتصر دور كثير من منظمات المجتمع المدني على بناء القدرات وتقديم الخدمات على حساب الأنشطة المخصصة سياسياً والدفاع عن حقوق الإنسان والمهام الرقابية.

وقد كان مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة يعمل على تعزيز عدم تسييس دور منظمات المجتمع المدني في مفاوضات السلام، كإجراء من شأنه أن يكون مدخلاً مهماً لإصلاح قطاع الأمن.

قد لا يكون لديها معرفة عميقة بالمجتمع، ولعل هذا السبب في تهميش عدد كبير من المنظمات المحلية، حتى مع تسليمها بأنها ذات قدرات مؤسسية أضعف. وهكذا فإن طريقة التفويض والاقتدار على المنظمات المهنية والخوبية يقيد من نطاق أنشطة إصلاح القطاع الأمني لتبقى في المناطق الحضرية التي توجد فيها هذه المنظمات. بتشكيلها الحالية فإن أنشطة إصلاح القطاع الأمني تستبعد المناطق الريفية رغم أنها تشكل أكثر من 70% من حيث تعداد السكان وهي تعاني من انعدام الأمن مقارنةً بالمدن. [18]

وهذا التوجه الذي يعطي الأولوية للخبرات التكنوقرطية على حساب المشاركة الشاملة ينظر إلى عملية إصلاح الأمن كنشاط تكنوقرطي وفقاً لنهج معالجة يسير من الأعلى إلى الأسفل" الذي من شأنه أن يقوض الديمقراطية في القطاع الأمني.

صوتها مسموعاً ويصبح لها أثراً أكبر؛ مما سيؤدي إلى مساعدتها على أن يكون لها حضوراً في مجال إصلاح قطاع الأمن. إن العمل ضمن تحالفات سيساعد منظمات المجتمع المدني على تحقيق الحرية ومحاسبة الجهات السياسية دون أن يتم استهدافها من قبل تلك الجهات. ويعتمد فاعلية ونجاح هذه الشبكة من التحالفات على قدرة هذه المنظمات على الترفع عن التنافس من أجل تمويل المانحين وعلى مدى استعدادها لمشاركة المعلومات والخبرات. هذا؛ علاوة على أن قوة المجتمع المدني تتأتى من استقلاليته عن مختلف الجهات السياسية الفاعلة.

ولأن هناك العديد من الجهات المحلية التي تتنافس في تشكيل المشهد الأمني للبلد، فإنَّ على الجهات الدولية دعم إدراج المجتمع المدني المحلي "الواعي" في عملية إصلاح قطاع الأمن. كما ينبغي أن لا الفرص لتغيير الحقل الأمني. وإذا ما توفرت الإرادة لبناء قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة فإنه من الضروري أن يضطلع المجتمع المدني بدوره في تهيئة الظروف الالزامية لتأسيسه. ونظراً لتدني مستوى اندماجه في إصلاح قطاع الأمن فإنه يتبعين على المجتمع المدني أن يفرض نفسه في النقاشات الخاصة بالأمن وأن يقوم بتقديم المبادرات. وفي الوقت الراهن، يتم تنفيذ أنشطة الإصلاح الأمني بصورة عشوائية وبعزل عن الأنشطة التي تنفذها الجهات الدولية والمحلية. ولذا فإنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تضع إطاراً استراتيجياً موحداً بالاشتراك والتتنسيق مع الجهات الدولية الفاعلة من أجل تحديد أولويات الاصلاحات في القطاع الأمني والعمل في هذا الإطار.

وسيطلب ذلك إقامة شبكات وإنشاء تحالفات مع مختلف شرائح المجتمع المدني كي يصبح وقد عبرت ممثلة منظمة أخرى عن إحباط مماثل عند الحديث عن مشاركة المرأة في تلك المفاوضات؛ حيث وأشارت إلى أن "المرأة لديها قدرة على التأثير في المفاوضات بصورة إيجابية، ولكن مشاركتنا نحن النساء لا تعدى مجرد التأثير على حضورنا" [20]

وبالنظر إلى هذا فقد سعى مكتب المبعوث الأمممي لدى اليمن إلى ضمان مشاركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني بعد أن كان مستوى مشاركتها ناجحاً في بداية المفاوضات. غير أن الكثير من العمل ما يزال مطلوباً من أجل ضمان إدماج وملكية المجتمع المدني لعملية السلام. [21]

المضي قدماً

ومع أن عملية تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان قد تبدو غير مجديَّة في بيئَة النزاعات، فإنَّ هذه الفترة هي المواتية من أجل تهيئَة

الخاص باليمن جاهداً لتمكين المجتمع اليمني في مقابل الجهات السياسية الفاعلة.

فمشاركة المجتمع المدني في المراحل الأولى لمحادثات السلام لا تضمن فقط اندماج الرؤى العامة في مخرجات تلك المحادثات؛ بل إنها، أيضاً، تعطى رسالة للممكين بزمام السلطة مفادها ضرورة أن يكون للمجتمع المدني حيزاً في المفاوضات. ولهذا الغرض، فإن على المبعوث الخاص لدى اليمن أن يعقد مشاورات مع مختلف شرائح المجتمع المدني لتحديد كيفية انخراطها بفاعلية وأمان في مفاوضات السلام. ويجب أن تُخذل المزيد من الجهود لضمان أن تلك الفئات تمثل طيفاً واسعاً في المجتمع اليمني في مختلف المناطق الجغرافية اليمنية. ولذا، فإن نجاح عملية السلام يعتمد على كونها شاملة للجميع بما من شأنه ترسیخ شرعيتها في نظر المجتمع اليمني. [22]

سيتم إشراك منظمات المجتمع المدني مع الخبراء اليمنيين في أعمالهم من أجل اكتساب الخبرات والمعارف خلال عملية المشاركة. فالاشتراك الحقيقي هو وحده ما سيضمن انتقالاً فعّالاً للمعرفة والخبرات وليس الدورات التدريبية القصيرة. والأهم من ذلك هو أن هذه المنهجية ستضمن ديمومة مخرجات مشاريع القطاع الأمني وكذلك الملكية المحلية المنصوص عليها في استراتيجيات الجهات المانحة فيما يخص إصلاح قطاع الأمن والاستقرار.

والمجتمع المدني اليمني كغيره في البلدان الأخرى، ليس كتلة متجانسة لديه اهتمامات ورؤى مشتركة، ولهذا السبب فإن من المهم إدراجه نطاقاً واسعاً من الأصوات اليمنية في عمليات إصلاح القطاع الأمني من أجل ضمان الملكية المحلية ونجاح مشاريع إصلاح القطاع الأمني. كذلك ينبغي أن يسعى المبعوث الأممي تكون هذه الشراكة سلبية، بل يجب أن تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل واسع في عملية إصلاح الأمن من بدء الإعداد إلى التنفيذ. ومن أجل تشجيع شراكة وملكية محلية حقيقة فإنه يتوجب على الجهات الدولية الفاعلة التعهد ببرامج إصلاحات أمنية على المدى الطويل التي يكون من شأنها أن تتيح لقطاع مهم من المجتمع المحلي المشاركة في هذه المبادرات. كما لا ينبغي أن نظل نتخذ من ضعف قدرات المجتمع المدني المحلي مسوغاً لعدم إشراكه في الأنشطة والبرامج التي تخص قطاع الأمن. وبالنظر إلى الظروف الراهنة التي انتقلت فيها مؤسسات الدولة من حكم استبدادي إلى دولة مجازأة تخوض حرباً أهلية، فإنه من المتوقع أن يكون المجتمع المدني ضعيفاً وقليل الخبرة في هذا المجال.

إن على المنظمات الدولية أن تعتمد منهجية التعلم بالمارسة التي بوجها

- [12] مقابلات مع رؤساء منظمات الغير الحكومية، تعز، 25 اكتوبر 2020، المقابلة رقم: 1
- [13] ليلى الزويني، دراسة سريعة لسيادة القانون في اليمن: الأفاق والتحديات، معهد لاهاي لتجديد القانون (هيل)، سبتمبر 2012، <https://www.hii.org/wp-content/uploads/2018/09/Rule-of-Law-in-Yemen.pdf>
- [14] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع رؤساء المنظمات غير الحكومية، حضرموت، 11 ديسمبر 2020، رقم المقابلة: 6
- [15] مقابلة المركز اليمني للرأي العام مع مسؤول الشؤون القانونية في منظمة غير حكومية بصنعاء، 11 ديسمبر 2020، رقم المقابلة: 5
- [16] نفسة.
- [17] منظمة التنمية والتعاون في القطاع الاقتصادي (2007)، دليل عن إصلاح النظام الأمني، دعم قطاع الأمن والعدالة، باريس: منظمة التنمية و التعاون في القطاع الاقتصادي.
- [18] جون باتريك، "المجتمع المدني في الموجة الثالثة للديمقراطية: الآثار المترددة على التعليم" 1996.
- [19] التصورات العامة لأعمال قطاعي الأمن والشرطة في اليمن: أهم النتائج، دراسة نشرها المركز اليمني لقياس الرأي العام 2013 تبين أن 24% من المناطق الحضرية و 89% من المناطق الريفية تعاني من نقص أقسام الشرطة و سبع من المحافظات لا يوجد فيها قماماً.
- [20] مقابلات المركز اليمني لقياس الرأي العام مع مدراء المنظمات غير الحكومية، صنعاء، 16 ديسمبر، 2020، رقم المقابلة: 3
- [21] مقابلات المركز اليمني لقياس الرأي العام مع رؤساء المنظمات غير الحكومية، عدن، 22 نوفمبر 2020، رقم المقابلة: 4
- [22] ايyo هوشنفل، مواد إصلاح قطاع الأمن في اتفاقيات السلام، شبكة القطاع الأمني الأمريكي، https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/gfnss-.r/0018026_f_0018026_15453.pdf
- Yemen Policy Newsletter
Your email address
Facebook-square
Twitter-square
Copyright 2012 - 2020 ©
All Rights Reserved
Yemen Policy Center
Impressum - Legal Notice
Privacy Policy
We use cookies to ensure that we

- (*) باحثة زميلة بالمركز اليمني للدراسات منذ 2020م. ولدت وتترعرعت في اليمن،
(*) المحرر: ماريكا ترانزيفيلد
(*) محرر النسخة: جاندر بادا
(*) المترجم: موسى المظفرى
(*) المصور: احمد البasha.
(*) المانح: وزارة الخارجية ألمانيا الاتحادية..

المراجع:

- [1] الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن 2005, <https://issat.dcaf.ch/Learn/SSR-Overview>
- [2] ليوني نورثيج (2017)، توفير الأمن في اليمن: تطبيق نموذج التركيز على الأمان البشري، المحرر: ماري كريستين هاينز، التعامل مع قضايا إصلاح الأمن في اليمن: التحديات و الفرص للتداخل أشأء و ما بعد الصراع، مركز الأبحاث التطبيقية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، تقرير 20، ديسمبر، <https://carpo-bonn.org/en/addressing-security-sector-re-form-in-yemen>
- [3] سيدرا سارك، مراقب إصلاح قطاع الأمن: تيمور ليست. واترسون: المركز الدولي لإبداع الحكومة، 2011، https://www.cigionline.org/sites/default/files/the_future_of_security_sector_reform.pdf
- [4] موسى علاية و هديل محمد، "منظمات المجتمع المدني و بناء السلام في اليمن ما بعد حكم الرئيس السابق على عبدالله صالح"، مجلة مركز الحكم و بناء السلام، سبتمبر 2018.
- [5] موسى علاية و فيليمين فيكورين "المجتمع المدني أثناء الحرب: دراسة الحالة اليمنية، مجلة بناء السلام، المجلد 8، العدد 4 ديسمبر 2019. من ص 476 – 498.
- [6] التقرير العالمي 2020: إتجاهات الحقوق في اليمن: هيومن رايتس ووتش، يناير 2020 doi:10.1080/02164725.2019.1686797, <https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen>
- [7] موسى علاية و فيليمين فيكورين، 2020
- [8] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع المدراء التنفيذيين للمنظمات غير الحكومية، صنعاء، 16 ديسمبر، رقم المقابلة: 3
- [9] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع رؤساء المنظمات غير الحكومية، عدن، 22 نوفمبر، رقم المقابلة: 4
- [10] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع المستشارين القانونيين للمنظمات غير الحكومية، صنعاء، 11 ديسمبر، رقم المقابلة: 5
- [11] ماريكا ترانزيفيلد، وكمال مقبل، وشيماء بن عثمان، وحكيم نعمان، تقييم المؤسسات المختصة بسيادة القانون، المركز اليمني لقياس الرأي العام،

الناصية

مجلة "فكريه ثقافية"

تهدف إلى الالسهام في: نشر فكر وثقافة المواطنـة والمدنـية والديمـقراطـية وحقـوق الإـنسـان، والتأصـيلـاتـ الفـكريـ لـهـذـهـ القـضاـياـ، وـتعـزيـزـ الخـدـمةـ المـعـرـفـيـةـ بـهـاـ.

قواعد ومحددات النشر في المجلة:

- *تنشر المجلة "الناصية" الدراسات والأبحاث، والمقالات، والموضوعات المختلفة.. التي:
 - _تنسم بالعمق والدقة والموضوعية، وتصيف جديداً للمعرفة.
 - _توائمه مع قضايا و المجالات أهتمام المجلة وتوجهاتها و سياساتها العامة.

حجم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

- _يشترط في البحث ألا يزيد حجمه عن "6000/50000 كلمة، وألا يكون منشوراً من قبل.

- _يشترط في الدراسة ألا يزيد حجمها عن: 4500/3500 كلمة. والا تكون قد نشرت من قبل.

- _الموضوعات المترجمة" بحث، دراسة، تقارير "عن لغات حية.. ينطبق عليها من حيث الحجم الشرطان المحددان أعلاه.

- _يشترط في المقال.. ألا يزيد حجمه عن: 2500/2000 كلمة
_موضوعات عرض ونقد الكتب، يشترط ألا تزيد حجمها عن: 1500/2500 كلمة وإن لا يكون قد قضى على صدورها أكثر من عامين، بإستثناء الكتب التراثية، وذات الأهمية والقيمة المعرفية العالمية والهامة.

- * الدراسات والبحوث والمقالات.. والخ، يشترط أن تكون مطبوعة على الكمبيوتر، وتسليم إلى المجلة بقرص مضغوط، cd، أو ملف ورد. أو ترسل عبر البريد الإلكتروني للمجلة، مرفقة باسم وعنوان الكتاب، وعمله ومؤهله العلمي.

- *تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء تغييرات في النص بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر.
*الدراسات والأبحاث والمقالات والموضوعات..... التي ترسل إلى المجلة، لا تعاد إلى أصحابها، نشرت أو لم تنشر..

- *البحث أو الدراسة التي نشرت في المجلة. يحق للكاتب إعادة نشرها في كتاب فقط، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر.

داخل اليمن، وخارجها، ومع الهيئات والمؤسسات الثقافية والعلمية والأكاديمية، والبحثية... الأهلية والرسمية..

***برامجنا الرئيسية**

1 - برنامج التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب

- 2 - برنامج المناصرة للحق في التعليم والثقافة.
- 3 - برنامج نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان.
- 4 - برنامج الأنشطة الثقافية العامة.

***البناء المؤسسي والهيكل للمؤسسة:**

(مجلس الأمناء "الهيئة الاستشارية" "الإدارة التنفيذية. وت تكون من "الرئيس الدوري للمؤسسة ، ونائبها، الوحدات التنفيذية المتخصصة" "الدراسات والبحوث، البرامج والمشاريع، الإعلام والاصدار، التوثيق والمعلومات والملكية، _ الوحدة المالية والإدارية . السكرتارية، الاتصال والتنسيق، إنشاء وحدات وتكوينات اخرى مستقبلا.

***الوثائق المنظمة لعمل المؤسسة:**

_النظام الأساسي، _اللائحة الداخلية، التنظيمية، _اللائحة المالية والنظام المحاسبي _الإرشادات الإدارية الأخرى.

(دراسة وتقييم السياسات الثقافية للدولة _دور ومشاركة المجتمع المحلي في صياغة السياسات الثقافية للسلطات المحلية. _دور المؤسسات والهيئات الرسمية للدولة في نشر وتنمية ثقافة المواطنة والمدنية. _دعم وتشجيع الإبداع والمواهب الإبداعية الأدبية والفنية والعلمية . . والخ)

***وسائل عملنا"الأنشطة"**

_إعداد ونشر الدراسات والبحوث وطبع الكتب المتخصصة _ توثيق البيانات والمعلومات والتقارير المتعلقة بأوضاع التعليم والثقافة. _ إقامة وتنفيذ ورش التدريب، والندوات وحلقات النقاش، والقوافل الثقافية، والبرامج والمشاريع... وانشطة دعم المواهب والإبداعات الفنية والأدبية والعلمية للشباب والطلاب _ اصدار وتوزيع المجلات والسلسل الثقافية والفكرية، وإقامة مكتبة ثقافية في مقر المؤسسة، وتنظيم عملية الاستفادة منها.

_إنشاء أندية التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب، ومنتدى الحوار الفكري .. _ إقامة علاقة التعاون والتشبيك مع المؤسسات والهيئات الثقافية ومنظمات حقوق الإنسان

